

2021 | التقرير السنوي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسِيرِي اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۗ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمَ





صاحب السمو الملكي الأمير
سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد نائب القائد الأعلى
رئيس مجلس الوزراء



حضرة صاحب الجلالة الملك
حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين

صفحة المحتويات

كلمة رئيس مجلس الإدارة	1
الرؤية والرسالة والقيم الأساسية	3
أعضاء مجلس الإدارة	6
تقرير مجلس الإدارة	10
اللجان الدائمة بالغرفة	35
إدارة خدمة العملاء	51
التقرير المالي	55





سمير ناس

رئيس مجلس الإدارة

فقد تصدى المجلس خلال العام المنصرم للكثير من التحديات الصعبة جراء المتغيرات الاقتصادية العالمية، وما سببته معدلات التضخم العالمي من تذبذبات سعرية فى الأسواق، إلى جانب تبنيه لقضايا القطاع الخاص ومواجهة المعوقات التى تعيق قيادته التنموية الاقتصادية المستدامة، من خلال توفير كافة الظروف الملائمة التى تساعده على النمو بوتيرة عالية وثابتة، وقد كان لجهود المجلس بعد توفيق المولى سبحانه وتعالى الأثر الكبير فى الوصول إلى حلول ناجحة انعكست على استمرارية تطوير الأداء ورفع مستوى النمو المستهدف للقطاع الخاص.

وكعادته من كل عام قدم المجلس مرئياته بشأن تعزيز أوضاع القطاع الخاص ورفع تنافسيته وتقوية إنتاجيته، ليكون قادراً على أداء دوره المأمول فى التنمية الاقتصادية، وقد تضمنت هذه المرئيات مرتكزات وخطوط عريضة بشأن الأولويات الاقتصادية الواجب التركيز عليها، ومن ضمنها مرئيات بشأن خطط التعافي الاقتصادي، وضرورة عدم إيقاع القطاع الخاص بالمزيد من الرسوم، وأهمية تعديل واستكمال القوانين والتشريعات الاقتصادية، وضرورة تسهيل الإجراءات والعمليات لتعزيز دور القطاع الخاص فى الإنتاج والمنافسة فى الأسواق الإقليمية والدولية.

وقد كان للمجلس فى هذا العام رأيه فى الكثير من القوانين الواردة إليه سواء من الحكومة الموقرة أو من السلطة التشريعية، مستنداً بشكل أساسي على مصلحة القطاع الخاص ولقد تكلفت الجهود فى هذا الجانب بتحقيق معظم مما نصبو إليه، آمين فى مواصلة تحقيق المزيد من التطلعات والنجاحات التى يتطلع إليها أعضاء الجمعية العمومية للغرفة، كما سعينا إلى مواصلة تطوير الأداء المؤسسي من خلال تنفيذ العديد من البرامج الاستراتيجية الهادفة إلى تقديم أفضل الخدمات لمجتمع الأعمال.

وفى الختام أود أن أرحب بأعضاء مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين الجدد الذين تم انتخابهم من قبل الجمعية العمومية لقيادة الغرفة للسنوات الأربع القادمة، متطلعين خدمة وطنهم وطموحات كبيرة فى خدمة القطاع الخاص رافعين شعار الاستدامة والنماء عنوان لهذه المرحلة الاستثنائية، داعين الله أن يكونوا عوناً لإخوانهم الذين سبقوهم فى هذا العمل الخالص لله والوطن، وسائلين العلي القدير أن يحفظ قيادتنا وبلدنا وأن يديم نعمه على مملكة البحرين وأن ينعم عليها بالأمن والسلام.

سمير عبدالله ناس

رئيس مجلس إدارة غرفة البحرين

يسعدني ويسرني نيابة عن أعضاء مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين فى دورتهم الثلاثين، أن أقدم التقرير السنوي لأداء الغرفة للعام 2021 م، والذي يتضمن ما قامت به الغرفة من نشاطات و فعاليات وما طرحته من مبادرات وما حققته من إنجازات فى إطار تمثيلها للقطاع الخاص البحريني والتعبير عن رؤاه والدفاع عن مصالحه، لخدمة قطاع الأعمال إضافة إلى ما قامت به من دور فى التصدي للعديد من القضايا والموضوعات التى تهم القطاع التجاري، التزاماً بالسعي الحثيث لتقديم خدمات نوعية متنوعة لأعضاء الغرفة وأصحاب الأعمال الذين يشكلون عماد الاقتصاد الوطني، ويشرفني فى هذه المناسبة أن أرفع باسم مجلس الإدارة أسمى آيات الشكر والتقدير إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله ورعاه لما تجده الغرفة من دعم واهتمام جعلها تؤدي دورها على أكمل وجه فى خدمة القطاع الخاص.

القيم الأساسية

الجرأة



ندرك في الغرفة التحديات التي نواجهها في القطاع الخاص وهذا يستلزم منا أن نكون جريئين، وأن نتخذ الإجراءات والقرارات للتعامل مع التحديات، وأن نستجيب للتغيير، وتحقيق النتائج الإيجابية لأعضائنا

الشفافية



من ضمن القيم الأساسية لكل منا؛ البوصلة الأخلاقية هي منهجنا في إدارة مسؤولياتنا، نحن ملتزمون لأعضائنا بذلك وحريصون على كسب ثقة السوق التجاري واحترامهم فيما نقوم به.

الإلتزام



نحن نعمل لمؤسسة واحدة، الغرفة. لا لشخص أو جهة معينة. ملتزمون للإخلاص للغرفة وأعضائها.

الولاء



ضروري لكل منا لتتمكن من التعامل مع التحديات التي نواجهها جميعا حاليا ومستقبلا.

الابتكار



اليوم هو المحرك الرئيس للاقتصاديات القوية والمؤسسات الرائدة في العالم، ونحن بحاجة لتبنيه والعمل على التغيير في الغرفة.

الشمولية



نحن ملتزمون بمساعدة جميع أعضائنا بصرف النظر عن الحجم والقطاعات والجنس والطائفة، فالتحديات التي تواجهنا تجمعنا وتوحدنا.

الرؤية، الرسالة والقيم الأساسية

تعتبر غرفة تجارة وصناعة البحرين الممثل الرئيسي للقطاع الخاص البحريني والصوت المعبر عن مجتمع المال والأعمال بأنشطته وقطاعاته المختلفة بعراققتها الممتدة لأكثر من 80 عاماً. منذ تأسيسها عام 1939م تطور دور الغرفة كمأ ونوعاً كأقدم غرفة تجارية في المنطقة، حيث واكبت جميع مراحل النمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي التي مرت بها مملكة البحرين وشهدتها العالم على مر السنين، وتعاضم هذا الدور وتنوع مع نمو قطاعات الأعمال وتزايد أهميتها في هيكل الاقتصاد الوطني.

الرؤية

أن نكون الصوت القيادي لمجتمع الأعمال وشريك مؤثر في صنع القرار الاقتصادي.

الرسالة

تمثيل القطاع الخاص والقيام بدور مؤثر في حماية مصالحه.

بيان الرسالة

أعضائنا يستحقون منظمة كفؤة سريعة الاستجابة تتسم بأداء عالٍ. منظمة تعاونهم، وتساعدهم على النمو والنجاح وحماية مصالحهم.

القيم المقدمة

منظمة يقودها طاقم من الموظفين الموهوبين الملتزمين اللذين يسعون إلى تقديم أفضل الخدمات والمساعدة في الحاضر والمستقبل

الشعار

شريكك في عالم الأعمال.

أعضاء المكتب التنفيذي



محمد عبدالجبار الكوهجي
النائب الثاني لرئيس الغرفة



سمير عبدالله ناس
رئيس مجلس الإدارة



خالد محمد نجيب
النائب الأول لرئيس الغرفة



محمد فاروق المؤيد
عضو المكتب التنفيذي



باسم محمد الساعي
عضو المكتب التنفيذي



وليد إبراهيم كانو
نائب الأمين المالي



عارف أحمد هجرس
الأمين المالي



أعضاء مجلس الإدارة



سونيا محمد جناحي
عضو مجلس الإدارة



أحمد عبدالله بن هندي
عضو مجلس الإدارة



عبد الحكيم ابراهيم الشمري
عضو مجلس الإدارة



هند بنت سلمان آل خليفة
عضو مجلس الإدارة



خالد راشد الزياني
عضو مجلس الإدارة



عبدالحسين خليل ديواني
عضو مجلس الإدارة



أحمد صباح السلوم
عضو مجلس الإدارة



بتول محمد داداباي
عضو مجلس الإدارة



البروفيسور وهيب أحمد الخاجة
عضو مجلس الإدارة



رامز محمد العوازي
عضو مجلس الإدارة



جميل يوسف الغنانه
عضو مجلس الإدارة

أعضاء مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة

واصل مجلس الإدارة في عام 2021 وهو العام الأخير من عمر الدورة «29»، وبتبات العمل على تعزيز دور الغرفة الرائد في خدمة الاقتصاد الوطني، حيث أستمروا في تبني أنماط جديدة من التفكير والعمل، كما تعاطى بحيوية وجدية مع قضايا الشارع التجاري، وطور منهجية تعامله مع الموضوعات التي تهم أعضاء الغرفة، وانصببت جهوده على دعم خطة التعافي الاقتصادي التي أطلقتها الحكومة الموقرة برئاسة صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله ورعاه، جراء تداعيات الجائحة، كما اطلق العديد من المبادرات النوعية الهادفة لزيادة قدرة القطاع الخاص على مواجهة جميع التحديات والمعوقات التي تواجهه وتنويع الفرص المتاحة امامه.

وقد بلغ عدد اجتماعات مجلس الإدارة في الفترة من بداية يناير لغاية نهاية ديسمبر 2021 (الفترة الزمنية التي يغطيها هذا التقرير) 6 اجتماعات، بينما بلغت عدد اجتماعات المكتب التنفيذي 21 اجتماعاً، وقد تدارس مجلس الإدارة في اجتماعاته أوضاع وتحديات جميع القطاعات الاقتصادية، وحرص على متابعة إيجاد الحلول المناسبة عبر دراسات رصينة شكلت منطلق لمواقف الغرفة.

وقد شهد العام 2021 الكثير من النشاطات والفعاليات والمبادرات التي تبناها ونفذها مجلس الإدارة في إطار تمثيله للقطاع الخاص البحريني والتعبير عن رؤاه والدفاع عن مصالحه، وأخذ المجلس على عاتقه خلال ذلك العام، التصدي للعديد من القضايا والموضوعات التي تهم القطاع التجاري، كما تولى في ذلك العام مسؤوليات عديدة من متابعات، واجتماعات، ولقاءات، وفعاليات كانت موجهة لخدمة هذا القطاع، وعكست في مجملها تفاعل الغرفة مع قضايا الشارع التجاري، وترافق ذلك مع التزام مجلس الإدارة بالسعي الحثيث لتقديم خدمات نوعية متنوعة لأعضاء الغرفة وأصحاب الأعمال الذين يشكلون عماد الاقتصاد الوطني، وعلى الرغم من أنه ليس من اليسير تقييم هذه الجهود ومسيرة هذا العام، إلا أنه وكما درجت الغرفة سنقوم في بداية هذا التقرير برصد أهم المنطلقات والمحاور في عمل الغرفة وبتقديم عرض موجز لأهم الفعاليات والأحداث التي واكبتها الغرفة محلياً وإقليمياً وعالمياً خلال العام 2021، من خلال التوقف بإيجاز عند النقاط التالية:

التشرف بلقاء القيادة الحكيمة:

تشرفت غرفة تجارة وصناعة البحرين برعاية ودعم القيادة الحكيمة، وهو الدعم الذي ساهم في تمكين هذه المؤسسة من تطوير أدائها وتطوير خدماتها، ويثمن المجلس بكل تقدير واعتزاز التوجيهات الكريمة التي صدرت من لدن القيادة لدعم القطاع الخاص ولتوفير كافة الظروف الداعمة لنموه وتطوره في إطار خطة التعافي الاقتصادي، وكان المجلس قد تشرف خلال عام 2021 بقاء حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد حفظه الله، وصاحب السمو الملكي الامير سلمان بن حمد آل خليفة رئيس ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الموقر وقد استثمر مجلس الإدارة هذه اللقاءات بطرح كافة القضايا والمواضيع التي تهم القطاع الخاص بكل شفافية، ولاقى كل الاهتمام والحرص والتفهم حيال كل ما تم طرحه خلال تلك اللقاءات.



التصدي لقضايا القطاع الخاص:

إن من أهم الأولويات التي ركز عليها مجلس الإدارة في عام 2021 هو التصدي لقضايا القطاع الخاص، وتوفير كافة الظروف الملائمة التي تساعد على النمو وبوتيرة عالية وثابتة، وفي سبيل ذلك عمل المجلس على التفاعل مع هموم القطاع التجاري وتبني القضايا التي تهم مصلحة هذا القطاع وبحثها ومتابعتها مع جهات الاختصاص الرسمية، ومن بين أهم المواضيع التي تصدت لها الغرفة بإيجابية عبر التواصل مع الجهات المعنية ذات الاختصاص هي:

- تأجيل تطبيق الاشتراطات الخاصة بمركبات نقل البضائع خلال الفترة الحالية ليتسنى لشركات النقل البري تجهيز المركبات بالاشتراطات المطلوبة باشتراطات مركبات نقل البضائع والتي من أهمها تركيب الحساسات الأمامية للشاحنات.
- مناقشة صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس الوزراء للسماح لأصحاب الأعمال البحرينيين بشراء الأراضي الصناعية المستأجرة.
- مناقشة صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء لتوجيه الجهات المعنية لوضع خطة طارئة لتسهيل دخول الأدوية والمواد الطبية غير المسجلة لدى الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية وغير المتوفرة لعدم وجود وكيل لها في مملكة البحرين أو لرفض الوكيل تسجيلها لأسباب اقتصادية.
- مخاطبة سعادة وزير الاشغال والبلديات والتخطيط العمراني بشأن ملاحظات المكاتب الهندسية حول نظام بنائيات.
- مخاطبة سعادة وزير الصناعة والتجارة والسياحة بشأن توفير مكان يجمع الحدادين بالمملكة مع رفع المخالفات المقيدة على سجلاتهم بشكل مؤقت ليتسنى لهم مباشرة أعمالهم.
- مخاطبة وزير الصناعة والتجارة والسياحة بشأن آلية تحويل شركة الشخص الواحد إلى شركة ذات مسؤولية محدودة.
- مخاطبة وزير المواصلات والاتصالات بشأن تأجيل تنفيذ الاشتراطات الخاصة بمركبات نقل البضائع.
- مخاطبة وزارة المواصلات والاتصالات بشأن تقديم استثناءات لدخول الشاحنات الفارغة لمملكة البحرين.
- مخاطبة وزير العمل والتنمية الاجتماعية رئيس مجلس إدارة هيئة تنظيم سوق العمل بشأن وضع آلية مشتركة بين الغرفة والهيئة لحل الشكاوى والقضايا الخاصة بأصحاب الأعمال، وزيادة التعاون المشترك فيما يخص التعرف على رؤى أصحاب العمل، والعمل على مراجعة وتعديل التشريعات لتطوير بيئة العمل.

صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء يستقبل سعادة السيد سمير عبدالله ناس رئيس الغرفة

مرئيات تدعم القطاع الخاص البحريني:

قام مجلس الإدارة بتقديم مرئياته بشأن تنمية وتعزيز أوضاع القطاع الخاص ورفع تنافسيته وتقوية إنتاجيته، ليكون قادراً على أداء دوره المأمول في التنمية الاقتصادية، وقد تضمنت هذه المرئيات مرتكزات وخطوط عريضة بشأن الأولويات الاقتصادية الواجب التركيز عليها، ومن ضمنها مرئيات بشأن خطط التعافي الاقتصادي، وضرورة عدم إئفال القطاع الخاص بالمزيد من الرسوم، وأهمية تعديل واستكمال القوانين والتشريعات الاقتصادية، وضرورة إزالة كافة العوائق البيروقراطية التي تحد من دور القطاع الخاص في الإنتاج والمنافسة في الأسواق الإقليمية والدولية، ودعم قطاع الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأهمية توفير البنية الأساسية لتطوير القطاع الصناعي، ومن أهم هذه المرئيات:

- مرئيات حول تخفيف أثر جائحة «كوفيد 19» على البطالة في مملكة البحرين.
- مرئيات بشأن التوصيات المقترحة من قبل هيئة حماية البيانات الشخصية في المرحلة الأولى من تنفيذ قانون حماية البيانات الشخصية الصادر بالقانون رقم (30) لسنة 2018.
- مرئيات حول متابعة قرارات المجلس الأعلى بشأن التجارة البينية لاتحاد الغرف الخليجية.
- تصورات بشأن التقرير الدوري الموحد لوزارة المالية والاقتصاد الوطني.
- مرئيات حول الدراسة الشاملة للأراضي الصناعية.
- مقترحات بشأن دعم القطاع السياحي.
- مرئيات بشأن المادة 188 من قانون الشركات التجارية المعدل.
- مرئيات حول مشروع قانون بشأن تنظيم السياحة.
- مرئيات حول التوصيات المقترحة من قبل هيئة حماية البيانات الشخصية في المرحلة الأولى من تنفيذ قانون حماية البيانات الشخصية الصادر بالقانون رقم (30) لسنة 2018.
- تعديلات على المرسوم بقانون رقم (28) لسنة 2020 بتعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية.
- تصورات حول مشروع قرار بإصدار دليل تنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- مرئيات مشروع قرار بشأن حظر الأكياس البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد في السوق البحريني.

تصورات ومقترحات لتنشيط الوضع الاقتصادي ولدعم خطط التعافي الاقتصادي:

- دعوة مصرف البحرين المركزي وجميع البنوك والمؤسسات المالية العاملة في مملكة البحرين إلى ضرورة العمل على تمديد فترة تأجيل أقساط القروض للقطاعات التي ما زالت متأثرة بالتداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19، لمدة ستة أشهر إضافية، لما لذلك من أثر في دعم تحقيق أولويات خطط التعافي الاقتصادي ورفدها بالمبادرات التي من شأنها تحقيق متطلبات الوضع الاقتصادي وتوليد فرص استثمارية جديدة ذات أثر تنموي مستدام، وقد أسفرت هذه الدعوة عن صدور تعميم من مصرف البحرين المركزي لجميع بنوك التجزئة وشركات التمويل، لتوفير خيار تأجيل أقساط القروض المستحقة لكل الأفراد والشركات 6 أشهر إضافية تنتهي في 30 يونيو 2022.
- مناقشة الحكومة الموقرة لدعم الأنشطة الاقتصادية بضخ السيولة المالية المعززة لدوران حركة الاقتصاد الوطني.

مشاركة سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء في أحد فعاليات الغرفة خلال عام 2021

إبداء الرأي حيال القوانين والتشريعات:

يهدف جعل الغرفة شريكاً متفاعلاً مع الجهات المعنية في إصدار كافة القوانين والقرارات الاقتصادية ذات العلاقة بالقطاع الخاص حتى تسهم تلك التشريعات في تطوير الاقتصاد الوطني وزيادة قدرته التنافسية، أبدت الغرفة في عام 2021 رأيها في الكثير من القوانين الواردة إليها سواء من الحكومة الموقرة أو من السلطة التشريعية، مستندة بشكل أساسي على مصلحة القطاع الخاص في ذلك، ومن هذه القوانين:

- الاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة برقم (2) مكرراً إلى المرسوم بقانون رقم (27) لسنة 2015 بشأن السجل التجاري تنص على أحقية موظفي الدولة والعاملين في القطاع الخاص في الحصول على سجل تجاري.
- الاقتراح برغبة بشأن دراسة أوضاع المهن والأعمال بشكل كامل والعمل على تطوير المناخ المناسب والتدريب اللازم من أجل خفض حالة الإصابات في هذه الأعمال والمهن.
- الاقتراح برغبة بشأن إنشاء شركات تجارية تساهم فيها الدولة والمواطنون معاً.
- الاقتراح بقانون بشأن تعديل المادة (12) من القانون رقم (8) لسنة 2009 بشأن مكافحة التدخين والتبغ بأنواعه.
- الاقتراح بقانون (بصيغته المعدلة) بشأن تعديل الفقرة الأولى من المادة (175) من قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2001.
- الاقتراح برغبة بشأن قيام الحكومة بعمل دراسة حول مدى إمكانية تمويل صندوق الأمل لدعم المشاريع والمبادرات الشبابية من خلال استقطاع 1% من أرباح الشركات التجارية التي تتجاوز أرباحها السنوية على 2 مليون دينار.
- مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم (24) لسنة 1976.
- الاقتراح بقانون بشأن المخزون الإستراتيجي للسلع.
- الاقتراح بقانون بشأن تنظيم السياحة.
- الاقتراح بقانون بإنشاء الهيئة العامة للأمن الغذائي.
- الاقتراح برغبة بشأن نقل المصانع بالأراضي التابعة للحكومة وللجهات الحكومية التابعة لها والواقعة في قرية المعامير لمنطقة غير سكنية (صناعية).
- مشروع قانون بإضافة مادتين جديدتين برقم (9) مكرراً ورقم (183) مكرراً إلى قانون العمل في القطاع الأهلي الصادر بالقانون رقم (36) لسنة 2012.
- الاقتراح برغبة بشأن إنشاء البرنامج الوطني للمبرمجين البحرينيين بهدف استقطابهم وتدريبهم وتوظيفهم دعماً للاقتصاد الوطني.
- المرسوم بقانون رقم (15) لسنة 2021 بشأن مُدقي الحسابات الخارجيين.
- الاقتراح برغبة بشأن توحيد ساعات العمل للعاملين من ذوي الإحتياجات الخاصة بمعدل 6 ساعات عمل يومية فقط، وذلك مراعاة للوضع الصحي الخاص للعاملين من ذوي الإحتياجات الخاصة.
- مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالمرسوم بقانون رقم (24) لسنة 1976.
- الاقتراح برغبة بشأن وضع حلول جذرية لمشكلة الشركات الوهمية.
- الاقتراح بقانون بإضافة بند جديد برقم (د) للمادة (4) من القانون رقم (57) لسنة 2006 بإنشاء صندوق العمل.

« : المؤسسات الصغيرة والسياحة والإنشاءات»

المصارف لتمديد تأجيل القروض

تماشياً مع التوجيهات
البلاد المفدى، ودعمًا لخطة
الحكومة برئاسة صاحب

نجيبى له «الأيام» : المؤسسات الصغيرة والسياحة والإنشاءات ما زالت تعاني

«الغرفة» تدعو المصارف لتمديد تأجيل القروض 6 أشهر

مصطفى نور الدين:



خالد نجيبى

دعا النائب الأول لرئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين خالد محمد نجيبى له «الأيام»، مصرف البحرين المركزي وجميع البنوك والمؤسسات المالية العاملة في مملكة البحرين إلى ضرورة العمل على تمديد فترة تأجيل أقساط القروض للقطاعات التي ما زالت متأثرة بالتداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19، لمدة ستة أشهر إضافية، لما لذلك من أثر في دعم تحقيق أولويات خطط التعافي الاقتصادي ورفعها بالمبادرات التي من شأنها تحقيق متطلبات الوضع الاقتصادي وتوليد فرص استثمارية جديدة ذات أثر تنموي مستدام.

وأوضح أن تداعيات أزمة جائحة كورونا فرضت على العالم تحديات اقتصادية كبيرة نتيجة الإغلاقات، وأثرت على مداخيل بعض القطاعات المتضررة في البحرين بشكل مباشر، منها -على سبيل المثال- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمنشآت السياحية، وقطاع المطاعم والقطاع الفندقى وقطاع الإنشاءات، لذلك فمن الضروري والمهم خلال

تماشياً مع التوجيهات الملكية السامية لحضرة عاهل البلاد المفدى، ودعمًا لخطة التعافي الاقتصادي التي أطلقها الحكومة برئاسة صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء.

وقال نجيبى إن غرفة تجارة وصناعة البحرين إذ تقدر الدور الوطني الكبير للقطاع المصرفي و دوره المشهود خلال الفترات الماضية في تنشيط وتعزيز الحركة الاقتصادية، فإنها تعرب عن تطلعها أن تلقى هذه الدعوة تجاوباً من لدن البنوك والمؤسسات المالية، لما فيه صالح القطاع الخاص باعتباره المحرك الرئيس للتنمية والمعزز للمسارات الاقتصادية الشاملة، مؤكدة أن المرحلة الحالية تتطلب من الجميع التكاتف والتعاون مساندة ودعم الخطط والمبادرات الحكومية الهادفة إلى تسريع وتيرة التعافي لتحقيق نمو مستدام وفق رؤية البحرين الاقتصادية 2030، وأضاف: «تأكيداً على دور غرفة البحرين في القيام بمسؤولياتها تجاه القطاع الخاص وتعزيز دوره في تنمية الاقتصاد الوطني، سعت بكل جد وجهد إلى تحسين وتطوير البيئة التجارية والاستثمارية في مملكة البحرين

القطاع الخاص باعتباره
للمسارات الاقتصادية الشا
تتطلب من الجميع التكاتف
والمبادرات الحكومية الهاد
لتحقيق نمو مستدام وفق رؤ
وأضاف: «تأكيداً على

بمسؤولياتها تجاه القطاع
تنمية الاقتصاد الوطني، س
وتطوير البيئة التجارية و

ر في دعم الأنشطة الاقتصادية بضح
مركبة الاقتصاد بنسب نمو
التي شهدتها القطاعات الاقتصادية،

- القرار رقم 2197 لسنة 2013 بشأن تحديد هامش الربح في قطاع الصيدلة.
- قرار رقم (17) لسنة 2016 بتحديد فئات رسوم تراخيص وخدمات الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية.
- قرار رقم (24) لسنة 2021 بتعديل أحكام القرار رقم (20) لسنة 2016 بشأن تحديد فئات رسوم المؤسسات الصحية الخاصة.
- المادة (11) من القرار رقم 63 لسنة 2019 والمعني بإصدار لائحة اشتراطات وإجراءات مزاوله مهنة الصيدلة والمستحضرات الصيدلانية والمنشآت الدوائية.
- قرار مجلس ادارة هيئة تنظيم سوق العمل بشأن نظام تصريح العمل المرن.
- مادة (36) من القانون رقم (19) لسنة 2006 بشأن تنظيم سوق العمل.
- قرار استقطاع 5 دنانير رسوم للمعاملات الإلكترونية التي يقوم بها أصحاب الأعمال عبر موقع هيئة تنظيم سوق العمل.
- قرار رقم (3) لسنة 2007 بشأن اللائحة المالية لمؤسسات التعليم العالي الخاصة.
- المادة (12) الفقرة (3) من القرار رقم (1) لسنة 2013 الخاص بتعديل بعض أحكام القرار رقم (2) لسنة 2007 بشأن اللائحة الاكاديمية والإدارية لمؤسسات التعليم العالي.
- مرسوم بقانون رقم (25) لسنة 2015 بشأن تحصيل كلفة إنشاء وتطوير البنية التحتية في مناطق التعمير.
- تأخير تصنيف الأراضي والتخطيط العمراني يؤثر سلباً على قطاع العقار.
- القانون رقم (17) لسنة 2020 بتعديل المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم (40) لسنة 1999 بشأن تملك مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للعقارات المبنية والأراضي في دولة البحرين.
- القرار رقم (1) لسنة 2016 بشأن تعرفه استهلاك الكهرباء والماء وتعديلاته.

إقرار آلية للاستفادة من عضوية ممثلي الغرفة في مجالس إدارات الهيئات الحكومية:

من أجل السعي إلى إمام أعضاء مجلس إدارة الغرفة والقطاع الخاص بالقرارات الصادرة عن مجالس إدارات الهيئات الحكومية واللجان الحكومية عن طريق ممثليها في هذه الهيئات واللجان، وأن يكون تصويت هؤلاء الممثلين على القرارات الصادرة عنها وفقاً لتوجهات وسياسات الغرفة بما يحفظ ويحقق مصالح القطاع الخاص، وبناءً على ما نصت عليه المادة (44) من اللائحة التنفيذية لقانون الغرفة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (156) لسنة 2013، والمناقشات التي دارت في اجتماعات مجلس الإدارة بشأن مسؤوليات ممثلي الغرفة في عضوية مجالس الإدارات التي يصدر بتشكيلها مرسوم أو قرار من رئيس مجلس الوزراء أو اللجان الحكومية أو المجالس النوعية أو مجالس الأعمال المشتركة، أقر مجلس الإدارة آلية للاستفادة من عضوية ممثلي الغرفة في مجالس إدارات الهيئات والمؤسسات الحكومية، تضمنت جملة من الالتزامات التالية:

- التنسيق مع مجلس إدارة الغرفة حول أية مواضيع متعلقة بالسياسة العامة للقطاع الخاص والتي يتم مناقشتها في مجلس إدارة الهيئة.
- التصويت على القرارات التي تمس الشارع التجاري وتصدر عن مجلس إدارة الهيئة أو الجهة المنتدب فيها العضو كممثل عن الغرفة، يكون وفق توجهات وسياسات الغرفة في هذا الشأن.
- تقديم تقارير دورية كل ثلاثة أشهر إلى المكتب التنفيذي بشأن القرارات المتخذة في اجتماعات مجلس إدارة الهيئة والتي تمس القطاع الخاص مع مراعاة المواضيع السرية التي لا يجوز الإفصاح عنها.

- الاقتراح برغبة بشأن نقل المصانع بالأراضي التابعة للحكومة وللجهات الحكومية التابعة لها والواقعة في قرية العكر لمنطقة غير سكنية (صناعية).
- الاقتراح برغبة بشأن اعداد استراتيجية وطنية للإحلال التدريجي للعمالة البحرينية محل العمالة الأجنبية في كافة القطاعات العامة والخاصة مع خطة تدريبية تأهيلية للإحلال.
- مشروع قانون بتعديل المادة (9) من المرسوم بقانون رقم (30) لسنة 2009 بشأن غرفة البحرين لتسوية المنازعات الاقتصادية والمالية والاستثمارية
- مشروع قانون بشأن إيداع نسبة من صافي أرباح الشركات المملوكة للدولة بالكامل في الحسابات العمومي للدولة.
- مشروع قانون بتعديل المادة (99) من قانون العمل في القطاع الأهلي الصادر بالقانون رقم (36) لسنة 2012.
- الاقتراح برغبة بشأن تشكيل لجنة لضبط الأسعار ومراقبة الأسعار في جميع الجهات ذات الاختصاص في أسواق البحرين بالأخص في المواسم كشهر رمضان والمناسبات.
- الاقتراح برغبة بشأن السماح للمزارع ببيع منتجاتها في مزارعها دون فتح سجل تجاري لها، وذلك دعماً للتصنيع الإنتاجي البحريني.
- الاقتراح بقانون بتعديل المادة (26) من القانون رقم (19) لسنة 2006 بشأن تنظيم سوق العمل.
- الاقتراح برغبة بشأن دراسة جدوى إنشاء جزر صناعية لإقامة منشآت صناعية عليها.
- مشروع قانون بالتصديق على اتفاقية التعاون الجمركي العربي.
- الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (7) لسنة 1989 بشأن مزاوله مهنة الطب البشري وطب الأسنان.
- مشروع قانون بالموافقة على تعديل بعض أحكام النظام «القانون» الموحد للجمارك لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- الاقتراح برغبة بشأن إلزام المُرزودين بالاحتفاظ بضمان المنتجات طيلة مدة سريانه، وذلك لتنفيذ ما تعاهدوا به بالضمان في حال فقدان المستهلك لهذا الضمان.
- المرسوم بقانون رقم (23) لسنة 2021 بتعديل بعض أحكام قانون الطفل الصادر بالقانون رقم (37) لسنة 2012.
- الاقتراح برغبة بشأن تطوير البنية التحتية لمنطقة المعامير الصناعية.

اقتراح تعديلات على بعض القوانين والقرارات الوزارية التي تؤثر على القطاع الخاص:

قامت الغرفة خلال عام 2021 بمخاطبة وزير الصناعة والتجارة والسياحة بشأن طلب اجراء تعديلات على بعض القوانين والقرارات الوزارية التي تؤثر على القطاع الخاص من ضمنها وذلك بهدف جعل بيئة العمل الاقتصادي أكثر تنافسية ورفع إنتاجية القطاع الخاص البحريني، وتوفير بيئة اقتصادية مواتية للاستثمار المحلي والاجنبي في مملكة البحرين، وهي على النحو الآتي:

- قانون رقم (22) لسنة 2018 بإصدار قانون إعادة التنظيم والإفلاس.
- قانون التجارة رقم 7 / 1987.
- مرسوم بقانون رقم (48) لسنة 2018 بإصدار قانون ضريبة القيمة المضافة ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (12) لسنة 2018.
- قرار رقم (63) لسنة 2021 بشأن تدابير الاجتماعات بالوسائل الإلكترونية وشروط ضوابط نظام التصويت الإلكتروني في الجمعية العامة للشركة المساهمة.

جدول اعمال اجتماع مجلس الاعمال البحريني السعودي المشترك

التقرير السنوي 2021

غرفة البحرين
BAHRAIN CHAMBER



21 نوفمبر 2021



تعزيز الشراكات الإقليمية والدولية:

واصل مجلس الإدارة تقديم الدعم والاسناد لمجالس الاعمال التي شكلها مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة، كونها تساهم في تشجيع الصادرات البحرينية وزيادة حجم تبادل السلع والخدمات من خلال الاتصالات المستمرة، وتحقيق التواصل مع الجهات المسؤولة، وتذليل العقبات التي تصادف أي منهما، كما أنها تستهدف تشجيع إقامة المشروعات الاقتصادية، وقد شهد عام 2021 نشاطاً لافتاً لكل من:

مجلس الاعمال البحريني السعودي المشترك، وقد بحث في اجتماعاته الثلاث التي عقدت في عام 2021 المواضيع التالية:

- التحديات والعوائق التي تواجه تعزيز التجارة البينية بين السعودية والبحرين
- التعاون الاستثماري في قطاعات اللامنيوم والحديد، نظم التحلية، الأمن الغذائي، قطاع الأظعمة والمشروبات.
- تعزيز دور القطاع العقاري بين الجانبين.
- معوقات الاستثمار البحريني في المملكة العربية السعودية.
- قرار تفعيل القيمة المضافة من المملكة العربية السعودية على الصناعات الخليجية.

مجلس الاعمال البحريني الروسي المشترك، وقد عقد اجتماعاً واحداً في عام 2021، بحث فيه بحث المواضيع التالية:

- إعفاء التأشيرة بالنسبة للمواطنين البحرينيين عند زيارة جمهورية روسيا الاتحادية وكذلك المواطنين الروس عند زيارة مملكة البحرين.
- انشاء مكتب دائم في مملكة البحرين يقوم بإعادة ترويج وتسويق المنتجات الروسية لتتماشى مع متطلبات واحتياجات السوق الخليجي والعربي والدول الافريقية.
- إقامة منتدى ومعرض سنوي روسي (الأسبوع الروسي)، يشمل مختلف الفعاليات التي تتضمن الفعاليات الثقافية والتجارية والتسويقية.
- تبادل الخبرات وتوقيع اتفاقيات تعاون في مجالات البحث العلمي.
- إيجاد فرص وتشبيك المستثمرين ورواد الاعمال من البلدين وتشجيع العلاقات التجارية الثنائية بين الشركات البحرينية والشركات الروسية النشطة في مجال الأمن الغذائي والأمن الدوائي والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.

الترويج للبحرين وخلق افاق أوسع للقطاع الخاص:

شهدت الغرفة نشاط خارجي مميز في مجال ترويج المناخ الاستثماري لمملكة البحرين في مختلف المحافل والتجمعات الإقليمية والدولية، من أجل تعزيز التواجد البحريني في تلك المحافل لما توفره من فرص جيدة لتبادل الخبرات وتعزيز التعاون وتشجيع الاستثمارات المتبادلة، وهذا الأمر ينسجم تماماً مع الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين 2030 وقد تم اعداد برنامج زيارات نوعية لعدد من الدول بهدف ترويج مناخ الاستثمار في المملكة وللفرص التجارية المتاحة فيها، كتشكيل وفود اقتصادية بحرينية لزيارة كل من جمهورية مصر العربية، روسيا الاتحادية، فرنسا، ألمانيا، وغيرها من الدول الشقيقة والصديقة، كما تم تنظيم لقاءات افتراضية مع العديد من الجهات الاقتصادية المعنية في كل من: المملكة العربية السعودية، دولة الكويت، الامارات العربية المتحدة، سلطنة عمان، أذربيجان، كازخستان، كوريا الجنوبية، طاجكستان، أوزبكستان، المملكة المتحدة، اليونان، البرازيل، الهند، إيطاليا.

الإتفاقية

- مذكرة تفاهم بين غرفة البحرين وجمعية مصارف البحرين
- مذكرة تفاهم بين غرفة البحرين وجمعية التأمين البحرينية
- مذكرة تفاهم بين غرفة البحرين ومركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة (دراسات)
- مذكرة تفاهم بين غرفة البحرين وجمعية الصحفيين البحرينية

تفاقيات التعاون الاقتصادي:

أبرمت الغرفة العديد من اتفاقيات التعاون التجاري والاقتصادي مع العديد من غرف واتحادات عربية ودولية، مع جهات رسمية وأهلية داخل وخارج المملكة بلغ عددها (5) اتفاقيات، وتهدف إلى توفير التسهيلات والخدمات الموجهة لقطاعات الأعمال، وتنمية علاقات التعاون التجاري والاقتصادي وتوثيق عرى التواصل مع الدول الشقيقة والصديقة وتعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري بينها وتشجيع رجال الأعمال على إقامة المشاريع الاستثمارية المشتركة، ومن ضمن تلك الاتفاقيات ومكرات التفاهم ما يلي:

- مذكرة تفاهم حول دراسة جدوى تأسيس شركة سعودية بحرينية قابضة متعددة المجالات.
- مذكرة تفاهم بين غرفة البحرين والغرفة التجارية العربية البرازيلية.
- مذكرة تفاهم بين غرفة البحرين وغرفة تجارة وصناعة سيشل.
- مذكرة تفاهم بين غرفة البحرين والرابطة الدولية للأعمال الإسلامية في روسيا.
- مذكرة تفاهم بين غرفة البحرين وغرفة تجارة وصناعة تاتارستان.

انتخاب ممثل غرفة البحرين في مجلس إدارة منظمة العمل الدولية:

في إنجاز دولي جديد يضاف إلى سجل مملكة البحرين الحافل بالإنجازات، تم تزكية سيدة الأعمال سونيا محمد جناحي عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين لعضوية مجلس إدارة منظمة العمل الدولية كعضو مناوب عن مجموعة أصحاب الأعمال لدول غرب اسيا، ولمدة ثلاث سنوات من (2021 - 2024)، بأجماع دول الأعضاء في المنظمة المشاركين في الاجتماع التنسيقي لأصحاب الأعمال العرب بدول غرب آسيا الذي عقد بتاريخ 17 مايو 2021.



Câmara de Comércio Árabe-Brasileira
الغرفة التجارية العربية البرازيلية
ArabBrazilian Chamber of Commerce



غرفة البحرين
BAHRAIN CHAMBER



توقيع اتفاقية تعاون بين غرفة البحرين والغرفة التجارية العربية البرازيلية خلال شهر نوفمبر 2021



السيدة سونيا جناحي عضو مجلس الإدارة لدى مشاركتها في أحد مؤتمرات منظمة العمل الدولية



مشاركة وفد الغرفة إلى العاصمة الروسية موسكو خلال شهر يوليو 2021



التواصل مع السفراء والبعثات الدبلوماسية والتجارية الأجنبية:

في إطار تنمية وتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية والسعي لفتح قنوات جديدة من التواصل والتعاون والشراكة التجارية بين أصحاب الأعمال البحرينيين ونظرائهم من الدول الشقيقة والصديقة، فقد استقبلت الغرفة خلال العام 2021 العديد من الوفود والبعثات التجارية من مختلف دول العالم، والتقت بسفراء وممثلي البعثات الدبلوماسية للكثير من الدول الشقيقة والصديقة حيث بحث معهم في تلك اللقاءات إمكانات تنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية وسبل تذليل المعوقات التي تعترض النهوض بتلك العلاقات.

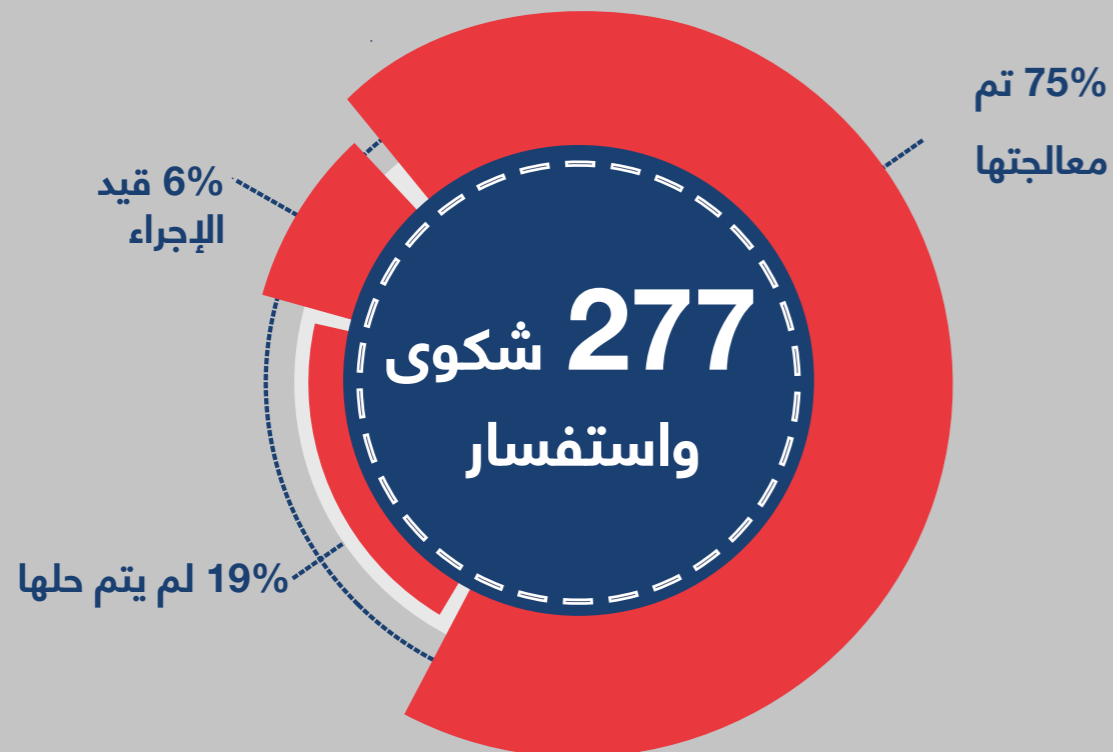
تطوير خدمات الغرفة المقدمة للأعضاء:

- وضع اللبنة الأولى لتأسيس مركز المنازعات التجارية بالغرفة: في إطار سعي المجلس إلى تحقيق المبادئ والأهداف التي نص عليها قانون الغرفة الصادر بالمرسوم بقانون رقم (48) لسنة 2012، ومن ضمنها اقتراح الأسس والمبادئ العامة المتعلقة بقطاع الصناعة والتجارة التي تسهم في وضع الإستراتيجية الخاصة به والخطط اللازمة لتنفيذ هذه الإستراتيجية في إطار السياسة العامة للدولة، وتهدف كذلك إلى تذليل المشاكل والصعوبات التي تحد من قدره القطاع الخاص على النمو وتطوير دور القطاع الخاص وزيادة مساهمته في التنمية الاقتصادية، فقد أقر مجلس الإدارة تأسيس مركز للتحكيم والتوفيق التجاري يقدم خدماته لأعضاء الغرفة وللقطاع الخاص، وجاء انشاء هذا المركز متوافقاً مع السياسة العامة للدولة في إيجاد بيئة تجارية قانونية متقدمة تكفل تسوية النزاعات التجارية بصورة سريعة ومتخصصة بين أعضاء الغرفة وبينهم وبين الغير وبمصارييف وإجراءات مناسبة ومعقولة وبما يكفل سرعة الفصل فيها على يد جهاز من الوسطاء والمحكمين، ويعمل المركز ضمن أهدافه على تسمية الخبراء والمحكمين التجاريين وتسجيلهم لديها والتصديق على شهاداتهم، والتسوية والتوفيق في المنازعات التجارية الخاصة بأعضائها والتي تُعرض عليها باتفاق أصحاب العلاقة، والسعي لتأسيس وإدارة الكليات والمعاهد التدريبية والمراكز ذات الشأن التجاري والصناعي، وقد قام مجلس الإدارة بتشكيل مجلس أمناء لهذا المركز، وهيئة لتسوية المنازعات التجارية فيه.

- انشاء مركز خدمة العملاء الجديد مع تقديم الخدمات إلكترونياً: جرى في عام 2021 وضع برنامج لإعادة تموضع ادارة خدمة العملاء بالطابق الأرضي لتيسير وصول الأعضاء



وزير الصناعة والتجارة والسياحة وسعادة السيد زايد بن راشد الزياني خلال افتتاح المقر الجديد لمركز خدمة العملاء بالغرفة



اليه والاستفادة من الخدمات الشاملة التي يقدمها لهم، كما قامت الغرفة بتوفير خدمة التوصيل لخدمات الغرفة المختلفة لأعضائها خلال الجائحة التزاماً منها باستمرارية أعمال القطاع الخاص وتسهيلاً لإجراء معاملاتهم بكل سهولة ويسر.

- تجهيز البنية التحتية اللازمة لبدء مشروع الموظف الشامل لإدارة خدمة العملاء: تم تجهيز آلية عمل ودليل خاص للموظف الشامل لخدمة أعضاء الغرفة في مركز خدمة العملاء الجديد بالطابق الأرضي، حيث سيقوم الموظف الشامل بالإجابة والعمل على كافة استفسارات واحتياجات الأعضاء تحت سقف واحد، فضلاً عن تم تخصيص عدد من الموظفين وتدريبهم للعمل لمشروع الموظف الشامل.
- فتح مكاتب للموثقين الخاصين بمبنى بيت التجار: في إطار سعي مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين في دورته التاسعة والعشرين لتقديم خدمات متميزة لأعضائها، وتخفيف الضغط على مكاتب التوثيق الموجودة في أنحاء المملكة، قامت الغرفة بتجهيز مكتب للتوثيق بمبنى الغرفة « بيت التجار » يقوم بتقديم خدماته لأعضاء الغرفة والمراجعين لهذا المبنى تم تدشينه في عام 2022.
- فتح مكتب لوزارة الخارجية في مبنى الغرفة: في سياق جهود تقديم خدمات متميزة لأعضائها وتخفيف الضغط على مكاتب التصديق التابعة لوزارة الخارجية الموقرة المتواجدة في أنحاء المملكة، قامت الغرفة بالتواصل مع وزارة الخارجية لفتح مكتب للتصديق بمبنى الغرفة «بيت التجار» يقوم فيه موظف من قطاع الخدمات القنصلية بوزارة الخارجية بالتصديق على كافة المعاملات التي تخص أعضاء الغرفة ومراجعي المبنى.

معالجة شكاوى الأعضاء:

واصلت وحدة الشكاوى بالغرفة تنفيذ مهامها وفق برنامج عملها المعتمد في خطة عمل الغرفة، وقد تم التواصل مع الوزراء ورؤساء الهيئات الرسمية ذات العلاقة بالقطاع الخاص للنظر في الشكاوى الواردة للغرفة، الى جانب ضباط الاتصال المعتمدين حيث تم:

- استلام 277 شكوى واستفسار من 404 عضو بالتفاصيل التالية: 179 شكوى تم حلها، 47 شكوى لم يتم حلها، 31 شكوى خارج اختصاص الغرفة، 15 شكوى قيد التنفيذ، 5 شكوى لم يرجع عضو الغرفة للوحدة.
- تم اعتماد الوسائل التقنية الالكترونية في تلقي الشكاوى والسعي لحلها.
- لقاءات مفتوحة ومباشرة للأعضاء تلامس احتياجاتهم بالتعاون مع بعض الإدارات بالغرفة: حيث تم تنظيم 3 لقاءات مع كل من وزارة الصناعة والتجارة والسياحة، وهيئة تنظيم سوق العمل، وهيئة صندوق العمل - تمكين.
- تم تنظيم لقاء تم خلاله تكريم 13 جهة وهيئة حكومية حصلت الوحدة من خلالهم على الدعم والمساندة لحلحلة شكاوى التجار والرد على كافة استفساراتهم وهي: وزارة الصناعة والتجارة والسياحة، شؤون الجمارك، الادارة العامة للمرور، وزارة الصحة، وزارة العدل والشؤون الإسلامية الأوقاف، وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وزارة المواصلات والاتصالات، هيئة البحرين للسياحة والمعارض، هيئة تنظيم سوق العمل، هيئة صندوق العمل «تمكين»، هيئة الكهرباء والماء، المجلس الأعلى للبيئة، بنك البحرين للتنمية.
- القيام بجولات ميدانية للوقوف عن قرب على التحديات التي تواجه الأعضاء حيث بلغت 14 جولة تم خلالها التواصل مع أكثر من 36 عضواً.
- مبادرة تجنب التعثر: وهي مبادرة ترتكز على تقديم النصائح لأعضاء الغرفة من خلال نشرها على مواقع التواصل الاجتماعي للغرفة.

دراسات رصينة صاغت مواقف الغرفة:

مستقبل القطاع العقاري في مملكة البحرين



السياحة التعليمية في مملكة البحرين



استحداث معايير واشتراطات مهنية لمزاولة
عشرين مهنة



تقييم قطاع الرعاية الصحية الخاص في
مملكة البحرين



دراسة جدوى مشروع لتطوير معهد الشيخ ناصر
للتأهيل والتدريب المهني



Way Forward to a Successful
Economy دراسة



دراسة رسوم تسجيل الأدوية والأجهزة الطبية



اللائحة الفنية الوطنية للمنتجات البلاستيكية



التقارير الاقتصادية الربع سنوية



تقارير التجارة تحت المجهر



وصف الانجاز	2021
1 عدد الشكاوى الرسمية الواردة للغرفة	277 شكوى واستفسار من 404 عضو
2 نتائج الشكاوى الرسمية الواردة	179 شكوى واستفسار تم حلها 47 شكوى لم يتم حلها 15 شكوى قيد الاجراء 31 شكوى خارج الاختصاص 5 لم يرجع لنا
3 نسبة الشكاوى التي تم حلها	75% من الشكاوى تم الحل 19% من الشكاوى لم يتم حلها 6% من الشكاوى قيد الاجراء

الارتقاء بالخدمات وآليات العمل وصولاً للتميز المؤسسي:

حصلت غرفة تجارة وصناعة البحرين ولأول مرة في تاريخها على شهادة الآيزو 9001:2015، والتي تعد ثمرة جهود مستمرة من أجل تحسين وتجويد إجراءات تنفيذ أعمالها بمعايير ومقاييس عالية تركز على أحدث تطبيقات الجودة، بما يتواءم مع استراتيجيات التطوير الجديدة للغرفة والتزامها بالرؤية الاقتصادية 2030، وجاء نيل الغرفة لهذه الشهادة لمواكبة أحدث التطبيقات العالمية المتبعة في مجال الجودة للوصول إلى التميز المؤسسي، وهو ما يساهم في تحقيق مردود ايجابي على مستوى وجوده وسرعة إنجاز الأعمال وعلى الخدمات المقدمة للقطاع الخاص، من خلال تطوير الانظمة الإدارية وأتمتة كافة أعمالها وخدماتها.

تنظيم فعاليات وأنشطة متنوعة:

نظمت الغرفة العديد من الندوات والفعاليات وورش العمل واللقاءات الثنائية افتراضياً وحضورياً التي تتناول القضايا الاقتصادية التي تهم مؤسسات القطاع الخاص، بالإضافة إلى فعاليات اقتصادية استهدفت تعزيز علاقات القطاع الخاص البحريني بنظيره في الدول الشقيقة والصديقة، حيث نظمت 70 فعالية، تضمنت 19 ندوة، و14 لقاء تشاوري، و4 لقاءات مفتوحة، و2 مؤتمر، واجتماعين للجمعية العمومية واحدة عادية والأخرى غير عادية، 7 منتديات اقتصادية، و17 لقاءات ثنائية مع وفود تجارية عربية واجنبية، 5 ورش عمل توعوية وتثقيفية موجهة للأعضاء، منها على سبيل المثال لا الحصر:

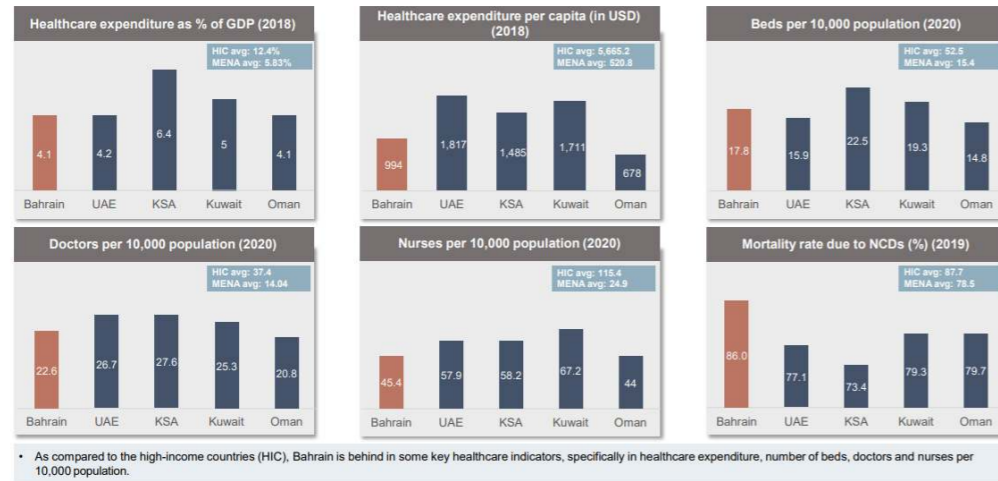
- لقاء مفتوح للتعريف بنظام حماية الأجور.
- ندوة حول: «تأثير جائحة كورونا على العمالة في قطاع الضيافة والسياحة».
- ندوة افتراضية حول «ظاهرة انتقال العمالة للشركات المنافسة».
- كما نظمت فعاليات كانت على مستوى إقليمي ودولي منها على سبيل المثال لا الحصر:
- اللقاء التشاوري الدوري مع أصحاب المعالي والسعادة وزراء التجارة بدول المجلس وأصحاب السعادة رؤساء الاتحادات والغرف الأعضاء بالاتحاد.
- المنتدى الاقتصادي البحريني البرازيلي: تحت رعاية فخامة الرئيس البرازيلي على هامش زيارته لمملكة البحرين.
- المنتدى الاقتصادي البحريني السعودي: والذي أقيم على هامش زيارة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي عهد المملكة العربية السعودية الى مملكة البحرين.

مجلس الوزراء يوافق إجراءات تطوير سياسة العمل المرن بناءً على مرئيات مجلسي الشورى والنواب وغرفة تجارة وصناعة البحرين وإثر الاجتماعات التي عقدت لمناقشة كافة الخيارات المتاحة

- تكثيف الحملات التفتيشية على أصحاب العمل الأجانب (العمالة المرنة)
- تكثيف الحملات التفتيشية على العمالة غير النظامية
- عدم السماح للعمالة غير الملتزمة بالإجراءات التنظيمية بالتقدم للحصول على تصريح العمل المرن
- يمنع الجمع بين تصريح العمل المرن والسجل التجاري
- تشكيل لجنة مختصة لاستحداث معايير واشتراطات مهنية تم تحديدها ضمن تصريح العمل المرن
- وقف السماح بتسجيل المركبات اللبية الصناعية والمستخدمة في الانشاءات وباصات النقل لأصحاب تصريح العمل المرن

- **دراسة استحداث معايير واشتراطات مهنية لمزاولة عشرين مهنة:** بناءً على نتائج الدراسة التي أعدها الغرفة حول تحديات سوق العمل فقد وافق مجلس الوزراء بناءً على توصية اللجنة التنسيقية برئاسة صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء على إجراءات تطوير سياسة التصريح لأصحاب العمل الأجنبي لمزاولة بعض الأنشطة المهنية (تصريح العمل المرن)، وتمت التوصية بتشكيل لجنة مختصة تضم ممثلاً عن كل من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ووزارة المالية والاقتصاد الوطني، ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة، ووزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني، هيئة تنظيم سوق العمل، غرفة تجارة وصناعة البحرين، وهيئة جودة التعليم والتدريب لاستحداث معايير واشتراطات مهنية لمزاولة 20 مهنة عملية تم تحديدها وأي مهن أخرى ترى اللجنة أهمية تضمينها، وتم إضافة 15 مهنة ليكون العدد 35 مهنة وتم استحداث المعايير.

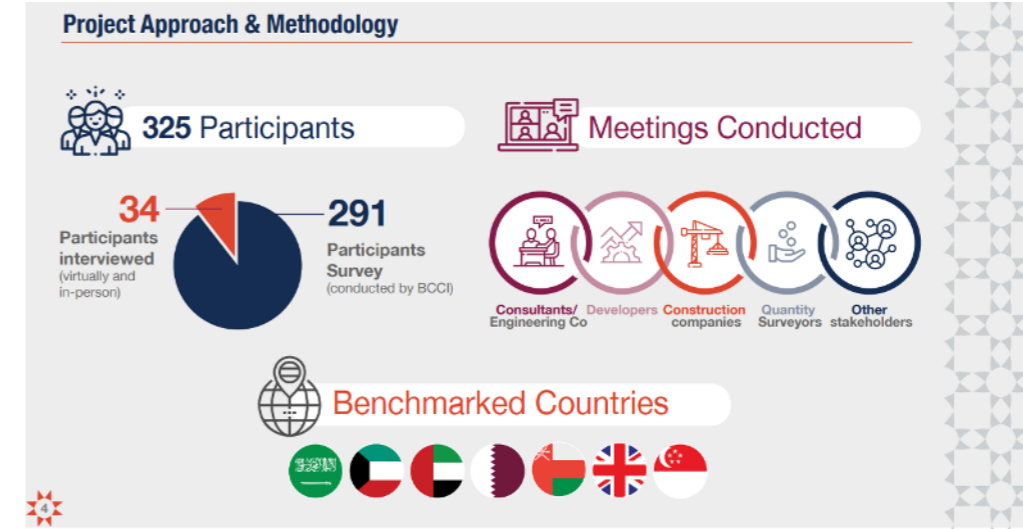
Compared to high-income country benchmarks for specific healthcare parameters, Bahrain is significantly lower in healthcare expenditure, number of beds, doctors, and nurses.



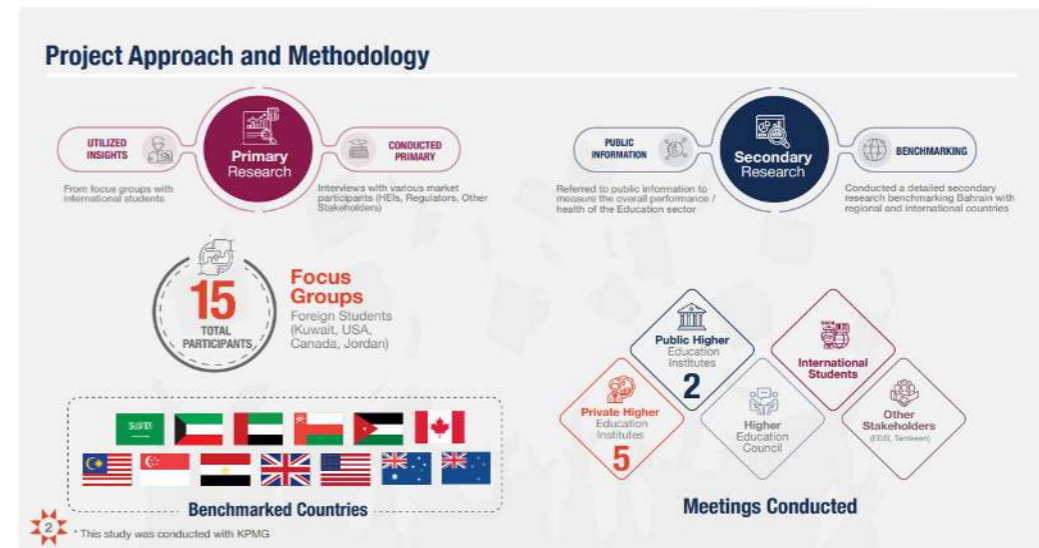
- **دراسة حول «تقييم قطاع الرعاية الصحية الخاص في مملكة البحرين»:** تعمل الغرفة في الوقت الراهن على إعداد دراسة لتقييم قطاع الرعاية الصحية الخاص في مملكة البحرين، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تقييم آثار سياسات الاستثمار الأجنبي الحالية في المملكة والقوانين واللوائح الحكومية الأخرى على النمو المحتمل، والاستدامة، وأداء وجودة نظام الرعاية الصحية في المملكة، بالإضافة إلى صياغة الاستراتيجيات والتوصيات لضمان نمو واستدامة قطاع الرعاية الصحية الخاص في مملكة البحرين.

دراسات رصينة صاغت مواقف الغرفة:

اصدرت الغرفة في عام 2021 العديد من الدراسات والتقارير الاقتصادية الرصينة التي مكنت الغرفة من اتخاذ المواقف الصحيحة انطلاقاً من مصلحة القطاع الخاص والاقتصاد الوطني، وقد تم في هذه الدراسات الاستعانة برأي أصحاب الشأن من أصحاب الاعمال عبر استبيانات واستطلاعات شملت مختلف الفئات والقطاعات الاقتصادية، ومن اهم هذه الدراسات:



- **دراسة حول مستقبل القطاع العقاري في مملكة البحرين:** تم في عام 2021 إعداد دراسة حول مستقبل القطاع العقاري في مملكة البحرين، وأثار قرار تحصيل كلفة إنشاء وتطوير البنية التحتية في مناطق التعمير بواقع 12 دينار لكل متر مربع، كما شملت الدراسة رصداً وتحليلاً للتحديات والصعوبات التي تواجه القطاع في المرحلة الراهنة مع تقديم حزمة من المحفزات والمبادرات التي تشكل خارطة طريق للسوق العقاري بعد جائحة كوفيد 19.



- **دراسة حول: «السياحة التعليمية في مملكة البحرين»:** تهدف هذه الدراسة تقديم مقترح لجعل مملكة البحرين مركزاً لجذب الطلاب الدوليين للتعلم في البحرين كخطوة نحو تحقيق الرؤية الاقتصادية 2030، واقتراح كافة السياسات والتشريعات اللازمة لتحويل هذه المقترح إلى واقع.



- **دراسة رسوم تسجيل الأدوية والأجهزة الطبية:** قامت الغرفة بإعداد دراسة حول الأدوية والأجهزة الطبية في مملكة البحرين، حيث تتضمن هذه الدراسة مشكلة ارتفاع أسعار تسجيل الأدوية والأجهزة الطبية وتأثيرها على الشارع التجاري من جانب، بالإضافة إلى المشكلة التي يواجهها المواطنين والمقيمين في المملكة من نقص في بعض الأدوية وماله من آثار صحية من جانب آخر، كما سيتم تقديم المقترحات والتوصيات إلى الجهات المختصة.

التسلسل الزمني للقرار رقم (11) لسنة 2019 بإصدار اللائحة الفنية للمنتجات البلاستيكية



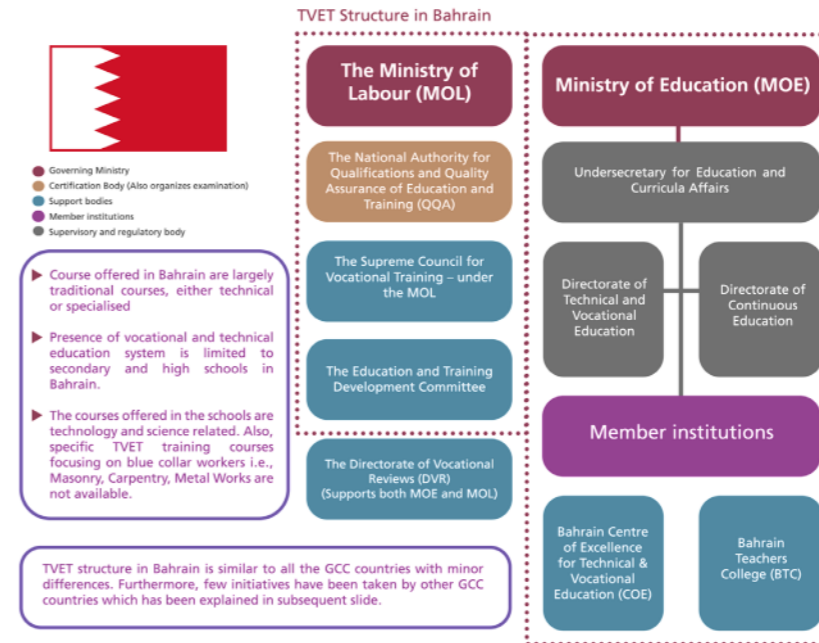
4

©مركز الدراسات والمبادرات - غرفة البحرين

المصدر: وزارة الصناعة والتجارة والسياحة BahrainChamber.bh

- **دراسة حول اللائحة الفنية الوطنية للمنتجات البلاستيكية:** تم استقصاء آراء التجار العاملين في صناعة المواد البلاستيكية، وتم اعداد مقارنة دولية واللاخذ بأفضل الممارسات الدولية في هذا الشأن، وقد عقدت حلقة نقاشية لأصحاب الأعمال العاملين في صناعة البلاستيك بحضور سعادة رئيس الغرفة، وتم تقديم الدراسة إلى وزارة الصناعة والتجارة والسياحة خلال المهلة المحددة التي اعطيت لغرفة البحرين في هذا الشأن.

MARKET ASSESSMENT - TVET STRUCTURE IN BAHRAIN



- **دراسة جدوى مشروع لتطوير معهد الشيخ ناصر للتأهيل والتدريب المهني:** قامت الغرفة بإعداد دراسة حول فرص نجاح مشروع تطوير معهد الشيخ ناصر للتأهيل والتدريب المهني وذلك عن طريق تطبيق نظام التعليم المزدوج الذي تسير عليه جمهورية ألمانيا الاتحادية، وبحث جدوى تحويل المعهد من الدعم الحكومي إلى معهد ربحي مستقل مع المحافظة على استمرار دوره الحالي بتدريب الطلبة للمرحلة الثانوية، وذلك من خلال طرح حلول تدريبية تلبي احتياجات التدريب والتطوير الحالية والمستقبلية أسوة بتجربة معهد البحرين للدراسات المصرفية (BIBF) كنموذج حقق نجاح كبير على المستويين المحلي والإقليمي، وبحث آلية دعم منهجية مناسبة من الشركات الكبرى الحكومية وشبه الحكومية ومؤسسات وشركات القطاع الأهلي على المدى القصير والبعيد.



WAY FORWARD
TO A SUCCESSFUL ECONOMY
2021



- **دراسة Way Forward to a Successful Economy:** تم اعداد هذه الدراسة بهدف وضع خارطة طريق جديدة لتطوير القطاع الخاص وجعله المحرك الاساسي للتنمية الاقتصادية ورفع التوصيات النهائية إلى الحكومة الموقرة، حيث تضمنت الدراسة حزم متنوعة من المبادرات للمساعدة في تحسين قدرة البحرين على جذب استثمارات نوعية، خاصة على غرار الدول الخليجية.



• **التقارير الاقتصادية الربع سنوية:** قامت الغرفة بنشر 4 تقارير اقتصادية ربع سنوية تحت عنوان «نظرة عامة حول الاقتصاد المحلي» بالإضافة إلى تقرير تم إطلاقه في مطلع العام 2021 تحت عنوان « نظرة عامة حول تأثير جائحة كورونا في عام 2020».

وتهدف هذه التقارير إلى تثقيف الشارع التجاري حول الأوضاع الاقتصادية الراهنة من خلال عرض وتحليل أداء أبرز المؤشرات الاقتصادية المحلية، وتحليلًا لحركة التبادل التجاري مع دول مجلس التعاون الخليجي وغيرها من الآفاق الاقتصادية المحلية والعالمية.



• **تقارير التجارة تحت المجهر:** اصدرت الغرفة عدد من التقارير الاقتصادية بعنوان (التجارة تحت المجهر) تتناول الفرص التجارية والامكانيات غير المستغلة والمتاحة ضمن حركة التجارة البينية بين مملكة البحرين وعدد من دول العالم وذلك بهدف تسليط الضوء على مبادرات النهوض بهذه العلاقات التجارية الى المستويات التي تعكس الامكانيات المتوفرة في البحرين وهذه الدول المستهدفة.

”واقع الاقتصاد والفرص المتاحة بعد الجائحة“ توصيات المؤتمر السنوي الثاني للجان:

المؤتمر السنوي الثاني للجان: «واقع الاقتصاد والفرص المتاحة بعد الجائحة»:

من منطلق مشاركة غرفة البحرين في رفق القطاعات التجارية والاقتصاد الوطني، وتوظيف دور اللجان الدائمة في لعب دور فاعل في عملية التحولات النوعية الكبيرة - كما يشهده الاقتصاد العالمي اليوم من تداعيات جائحة كورونا- عقدت الغرفة المؤتمر السنوي الثاني الافتراضي للجان الدائمة تحت عنوان ”واقع الاقتصاد والفرص المتاحة بعد الجائحة“ يومي 7-8 أبريل 2021، سجّل فيه أكثر من 2000 من البحرين وخارجها في جلساته الخمسة، التي تمحورت على بحث أهم التحديات مقرونة بالحلول العملية، عبر مناقشة العديد من الموضوعات ذات العلاقة بتنمية قطاعات الأعمال، وتشخيص الصعوبات التي تواجهها في الأوضاع الراهنة والمستقبلية، وطرح المعالجات المناسبة من وجهة نظر القطاعات ذاتها، وبالتالي رسم خارطة طريق مستقبلية لقطاع الأعمال البحريني.

وقد أسفر المؤتمر عن عدد من المخرجات جاءت من خلال خمس جلسات عمل مفتوحة، حيث تناولت الجلسة الحوارية الأولى ”التحديات المالية وإعادة تنظيم المؤسسات“، وبينما ناقشت الجلسة الحوارية الثانية ”الاقتصاد الرقمي والتجارة“ (التوجه للمستقبل)، فيما استعرضت الجلسة الثالثة ”التعليم والخدمات الصحية“ (فرص النمو والإمكانيات غير المستغلة)، أما في اليوم الثاني فركزت الجلسة الحوارية الأولى منه على جانب الابتكار والطاقة (شريان المستقبل)، فيما سلطت الجلسة الثانية الضوء على مستقبل الخدمات اللوجستية والاتصالات (عالم متصل)، كما عقدت جلسة حوارية ثالثة تضمنت ”مناورة مع رؤساء اللجان حول التفكير الإبداعي لإيجاد حلول ابتكارية“، وتم خلال هذه الجلسات طرح وتبادل الأفكار العملية لاغتنام الفرص وتحفيز الابتكار من أجل تخطي التحديات لضمان استدامة الأعمال، وتم رفع جميع مخرجات المؤتمر إلى الحكومة الموقرة حيث قرر صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء في الجلسة الاعتيادية لمجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ 19 أبريل 2021 تشكيل فريق عمل برئاسة سعادة وزير الصناعة والتجارة والسياحة لدراسة ومتابعة تنفيذ تلك المخرجات والتوصيات والنظر في إمكانية تحقيقها من خلال التنسيق والتعاون مع الجهات المعنية ذات الاختصاص، وجاءت مخرجات جلسات العمل على النحو التالي:

أولاً: التوصيات الخاصة بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة:

- دعم التجارة الإلكترونية لقطاع التجزئة للتصدير بتقديم خدمات لوجستية بأسعار تنافسية
- التوسع في تصدير منتجات التجزئة الوطنية عبر المنصات الإلكترونية بالتعاون مع مركز صادرات لتوسيع قاعدة العملاء والأسواق
- إعداد دليل شامل للمصدرين المحليين أو للصادرات الوطنية، بحيث يكون هذا الدليل مرجعاً شاملاً يتم توزيعه عالمياً، ويتم تحديثه باستمرار ليواكب التغيرات التي تطرأ على بيانات المصدرين أو أنواع الصادرات
- تنظيم قطاع النقل والخدمات اللوجستية المحلي لمنع الاحتكار وتشجيع المنافسة في عمليات توصيل المنتجات.
- ضرورة رسم استراتيجيات وسياسات واضحة وبنى تحتية مشجعة لدعم الصناعات التحويلية الأساسية القائمة، وبناء قاعدة قوية من الصناعات المكتملة بما يسمح برفع الثقة لجذب الاستثمارات في هذا القطاع على المدى المتوسط والطويل
- تشجيع تأسيس شركة وطنية لتوزيع وتعبئة وتسويق المنتجات الزراعية المحلية.

ثانياً: التوصيات الخاصة بهيئة البحرين للسياحة والمعارض:

- توحيد الجهود بوضع استراتيجية وطنية موحدة للسياحة بما فيها الثقافية والرياضية والعلاجية والتعليمية واعتمادها وترويجها لدى جميع الجهات ذات الاختصاص (جهات الحكومة والقطاع الخاص).

7 التوصيات الخاصة
بوزارة الأشغال وشئون
البلديات والتخطيط
العمراني



6 التوصيات الخاصة
بوزارة الصناعة والتجارة
والسياحة



2 التوصيات الخاصة
بمؤسسة التنظيم
العقاري



1 التوصيات الخاصة
بالبحرين للسياحة
والمعارض



1 التوصيات
الخاصة بالمجلس
الأعلى للصحة



10 التوصيات الخاصة
بمصرف البحرين
المركزي



1 التوصيات الخاصة
بهيئة تنظيم سوق
العمل



1 التوصيات الخاصة
ببورصة البحرين



1 التوصيات الخاصة
بشئون الجمارك



1 التوصيات الخاصة
بوزارة العدل والشئون
الإسلامية والأوقاف



1 التوصيات الخاصة بوزارة
المواصلات والاتصالات



2 التوصيات الخاصة
بوزارة التربية والتعليم



2 التوصيات
الخاصة بهيئة
الطاقة
المستدامة



3 التوصيات الخاصة
بالمجلس الأعلى
للتدريب والتطوير



1 التوصيات الخاصة
بالمجلس الأعلى
للبيئة



2 التوصيات الخاصة
بمجلس التعليم العالي



سابعاً: التوصيات الخاصة بالمجلس الأعلى للتدريب والتطوير:

- إنشاء معهد متخصص ذو مستوى عالمي في مجال الضيافة والفندقة وربطها بإستراتيجية هيئة السياحة واحتياجات سوق العمل.
- سرعة تفعيل مراكز التدريب المهنية وربطها بجهات دولية ذات خبرة وكفاءة لخلق كوادر محلية ذات مهارات من الدرجة الأولى.
- تعديل الاشتراطات المفروضة على قطاع التدريب ووضعها تحت مظلة مرجعية واحدة، للمساهمة في انتعاش وتطوير قطاع التدريب.

ثامناً: التوصيات الخاصة بمجلس التعليم العالي:

- استقطاب جامعات في تخصصات نوعية يحتاج لها سوق العمل.
- إنشاء شبكة ربط موحدة بين الجامعات ومراكز الدراسات لتعزيز فرص البحث العلمي وضرورة ربطها بالواقع العملي والفرص المتوفرة، واحتياجات سوق العمل واستقطاب الاستثمار الأجنبي.

تاسعاً: التوصيات الخاصة بوزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني:

- الإسراع في إنشاء هيئة الأمن الغذائي، تُعنى بوضع استراتيجية واضحة المعالم، وإشراك القطاع الخاص في مجلس إدارتها.
- تشجيع القطاع الخاص على إنشاء مشاريع تعزز الأمن الغذائي، عبر توفير الحوافز والتسهيلات وربطها بإستراتيجية هيئة الأمن الغذائي وصولاً لتحقيق نسبة من الاكتفاء الذاتي في الثروة الحيوانية والسلمكية والزراعية
- إعداد برامج توعوية حول الشهادات العالمية المطلوبة لتصدير المنتجات الغذائية (الحلل، آيزو).
- تحسين الخدمات المقدمة في نظام إصدار رخص البناء «بنايات» عن طريق إجراء تقييم شامل للأداء واختصار إجراءات المعاملات بين الجهات ذات العلاقة وربطها بجدول زمني محدد.
- تحويل جزء من الرسوم المتحصلة من عمليات الردم والدفان إلى الاستثمار في بناء شعب مرجانية صناعية لخلق بيئة بحرية محفزة تساهم في تنمية الثروة السلمكية
- وضع سياسات لرفع كفاءة المباني الحالية من مباني خالية من العزل الحراري والكفاءة الى مباني ذات كفاءة عزل عالية وموفرة للطاقة.
- وضع استراتيجية لاعتماد نظام (BIM) الإلكتروني الذي يقوم بإعداد تصميم متكامل ثلاثي الأبعاد للمشروع مع كافة الاحتياجات والمرافق.

عاشراً: التوصيات الخاصة بمؤسسة التنظيم العقاري:

- توفير البيانات والمعلومات اللازمة لتغطية احتياجات المستثمرين في السوق العقاري للتوجيه الأمثل للاستثمارات
- إنشاء منصة إلكترونية موحدة تحت مظلة مؤسسة التنظيم العقاري (RERA) لترويج المشاريع العقارية إقليمياً وعالمياً وربطها بالإستراتيجية السياحية.

ثالثاً: التوصيات الخاصة بمصرف البحرين المركزي:

- تمديد فترة سداد مبلغ الاقتراض والتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات التجارية (القروض الشخصية).
- إعادة جدولة القروض للشركات المتضررة وفقاً لمعايير موحدة.
- رسم سياسات تشجع على عمليات الاندماج والاستحواذ بين الشركات والمؤسسات (Mergers & Acquisitions).
- تأسيس صندوق من قبل بنك البحرين للتنمية للمساهمة في دعم الصناديق الناشئة المحلية المتخصصة في استثمار رأس المال المخاطر (Venture Capital)، مشابه لصندوق الواحة والتركيز الاستثمار في السوق المحلي.
- انشاء صناديق مالية لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون بين تمكين وممتلكات والبنوك التجارية والأسر التجارية (Business Angels).
- تشجيع المصارف الوطنية على الإسهام في تنمية الصادرات الوطنية من خلال زيادة التسهيلات المصرفية في تمويل الصادرات الصناعية، على سبيل المثال: (Pre-shipment Finance and Post-shipment finance).
- اعتماد البنوك مؤشرات محددة، واضحة، وواقعية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- قيام البنوك التجارية بتقديم تسهيلات بضمان الشركة وليس بضمانات شخصية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تبني استراتيجيات جديدة ومبتكرة في التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إطلاق مشروع التصنيف الائتماني (Credit Rating) للشركات الصغيرة والمتوسطة

رابعاً: التوصيات الخاصة بيورصة البحرين:

- تخصيص سوق موازي لتداول الأسهم للشركات الصغيرة والمتوسطة بتمويل من البنوك التجارية وتمكين، لتمويل التكاليف لعمل الدراسات الخاصة بالإدراج.

خامساً: التوصيات الخاصة بوزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف:

- مراجعة عملية إنفاذ قانون إعادة التنظيم والإفلاس الصادر بالقانون رقم (22) لسنة 2018 وتعديلاته لدعم المؤسسات المتضررة للبقاء والاستمرار.

سادساً: التوصيات الخاصة بوزارة التربية والتعليم:

- توجيه المنح والبعثات الدراسية في التخصصات النوعية للجامعات الخاصة الوطنية.
- إدراج مواد دراسية تأسيسية في لغة البرمجة والتكنولوجيا من ضمن المناهج الدراسية في المرحلة الابتدائية، وخاصة الذكاء الاصطناعي وذكاء الأعمال لخلق بيئة تكنولوجية مع الجامعات.

الارتقاء بالتواصل والتنسيق مع الجهات الحكومية:

عمل مجلس الإدارة خلال عام 2021 على توسيع دائرة التواصل مع مختلف الجهات الحكومية في سبيل معالجة المعوقات التي تواجه القطاع الخاص، وذلك من خلال لجان مشتركة ومن أهم هذه اللجان:

اللجنة الاقتصادية المشتركة مع وزارة الصناعة والتجارة والسياحة:

تعتبر اللجنة الاقتصادية المشتركة بين الغرفة ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة من أهم اللجان المشتركة التي تعنى بتعزيز التعاون والتنسيق والتشاور البناء بين القطاع الخاص ممثلاً في الغرفة والحكومة الموقرة ممثلة في الوزارة، وتبحث اللجنة في كل المواضيع التي تخص الشأن الاقتصادي ومصالح المجتمع التجاري، وقد عقدت اللجنة في عام 2021 ثلاث اجتماعات تم خلالها مناقشة عدد من المواضيع الهامة منها:

- ارتفاع أسعار ايجار الاراضي الصناعية.
- تسهيل إجراءات تسجيل الشركات.
- خطة الوزارة للنهوض بالقطاع السياحي، وتوسيع الوجهات السياحية الجاذبة للبحرين.
- اعداد برامج تدريبية لتمكين أصحاب العمل من الولوج للتجارة الالكترونية.
- إمكانية النظر في زيادة التعرفة الجمركية لواردات السلع الأجنبية المتوفر لها بديل وطني تشجيعاً للمنتج البحريني.
- المشاكل التي تواجه القطاع الخاص في المحاكم بشكل عام.
- المشاكل مع المحاكم العمالية، والتي تثقل كاهل الشركات بالمبالغ التي تقرها كتعويضات للعمال.
- وضع معايير للسجلات الافتراضية والتجارة الإلكترونية لتفادي الغش والتحايل وحماية حقوق الملكية.
- تدشين الربط الالكتروني مع نظام سجلات المعمول بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة لتبادل المعلومات والبيانات.
- توصيات المؤتمر السنوي الثاني للجان الدائمة بغرفة تجارة وصناعة البحرين.
- مقترح استحداث قانون خليجي موحد ينظم موضوع الامتياز التجاري.
- تعديل قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون رقم (21) لسنة 2001.
- مستجدات تنفيذ القرار الصادر من المملكة العربية السعودية بشأن اعتماد قواعد المنشأ الوطنية.

اللجنة المشتركة بين غرفة البحرين ومجلس النواب:

عقدت هذه اللجنة خلال عام 2021 اجتماعاً واحداً خصص لمناقشة خطة التعافي الاقتصادي بمملكة البحرين.

كما عقدت الغرفة اجتماعات مع ممثلي السلطة التشريعية «مجلسي الشورى والنواب» استعرضت فيها مرئياتها حيال عدد من المواضيع الحيوية منها على سبيل المثال لا الحصر:

- دراسة الغرفة بشأن تحديات سوق العمل.
- مشروع قانون الاستثمار الأجنبي.
- خطة التعافي الاقتصادي.

الحادي عشر: التوصيات الخاصة بالمجلس الأعلى للصحة:

- وضع استراتيجية متكاملة في القطاع الصحي تهدف إلى:
- جذب الاستثمارات النوعية لتحفيز الصناعات الدوائية والتجهيزات الطبية.
- رفع جودة الخدمات الصحية لتعزيز السياحة العلاجية.

الثاني عشر: التوصيات الخاصة بهيئة تنظيم سوق العمل:

- التدرج والتسلسل في تطبيق الجزاءات الإدارية المفروضة على القطاع الخاص من هيئة تنظيم سوق العمل عند مخالفة أحكام قانون تنظيم سوق العمل.

الثالث عشر: التوصيات الخاصة بشئون الجمارك:

- توحيد الإجراءات الجمركية وتبني صيغة موحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي لخلق بيئة محفزة للتصدير والتكامل الاقتصادي.

الرابع عشر: التوصيات الخاصة بوزارة المواصلات والاتصالات:

- العمل على إنشاء خط بحري (Ferry Services) بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لتسهيل نقل الركاب والبضائع.

الخامس عشر: التوصيات الخاصة بهيئة الطاقة المستدامة:

- تأسيس شركة للطاقة البديلة لبناء (Solar Farm) لجذب المستثمرين لتلبية احتياجاتهم من الطاقة وخفض الانبعاث الكربوني، واثاحة الفرصة للمؤسسات الصغيرة للمشاركة في هذه الشركة والا يقتصر ذلك على الشركات الصناعية الكبرى.
- ضرورة التحول للطاقة البديلة لترشيد الاستهلاك وتخفيض الانبعاث الكربوني، بالإضافة إلى إطلاق مشروع ومبادرة الغرفة للطاقة البديلة.

السادس عشر: التوصيات الخاصة بالمجلس الأعلى للبيئة:

- وضع سياسات صارمة حول تدوير وإدارة المخلفات بأنواعها (الزراعية، الصلبة، الكيميائية)، وتخصيص المساحات المناسبة، ودعم الخدمات التشغيلية.

تكريم رؤساء وأعضاء اللجان للدورة «29»:

أقامت الغرفة منتصف ديسمبر 2021 حفلاً تكريمياً لرؤساء وأعضاء لجانها في الدورة الماضية «29» لمجلس إدارة الغرفة، إيماناً من مجلس الإدارة بأهمية الارتقاء بعمل ودور لجان الغرفة القطاعية والدائمة، وبشكل يعبر عن دعم هذه اللجان باعتبارها الذراع الأساسي له في تنفيذ برامجه وخطته وسياساته، وقد تمكنت هذه اللجان وبفعالية من تلمس الاحتياجات والتحديات التي تواجه مجتمع الأعمال، وتحديد المعوقات واقتراح الحلول العملية في حلها بالتنسيق مع مختلف الجهات الحكومية والأهلية، وتحقيق التواصل والتفاعل مع المجتمع التجاري من خلال المنتديات والملتقيات الدورية والندوات وورش العمل، ومسح الاحتياجات وتحديد الأولويات والتحديات.

الارتقاء بقنوات التواصل الإعلامية:

يهدف إيجاد منبر إعلامي مثالي ومنصة تواصل تفاعلية تتيح تحقيق الأهداف الاستراتيجية للغرفة عبر المساهمة في صياغة علاقة تكاملية مع قطاع الأعمال والمعنيين لتعزيز حضور الغرفة ودورها الفاعل خاصة عبر الإعلام الرقمي، قامت الغرفة في عام 2021 بتدشين استديو اعلامي متكامل وتزويده بأفضل التقنيات، حيث تم من خلاله استضافة العديد من الشخصيات الاقتصادية البارزة لتسليط الضوء على أبرز التوجهات والفرص الاقتصادية التي من شأنها خلق أسواق حديثة في المملكة، وكانت أبرز البرامج المصورة برنامج موارد وبرنامج أسواق المستقبل وبرنامج قصص نجاح لبعض التجار البحرينيين، فضلاً عن تدريب موظفي الإدارة لتطوير كفاءاتهم وتمكينهم من استخدام معدات الاستديو وطرق التقديم والإلقاء أمام الكاميرا، بهذا النمط يقدم الاستوديو الغرفة على الساحة الإعلامية المحلية والإقليمية والعالمية، ومن جانب آخر، وفي سبيل إيصال العديد من الهموم والعقبات والتحديات التي يواجهها الشارع التجاري، فقد تم تصوير العديد من التقارير الميدانية المصورة، التي تسلط الضوء على عدد من القطاعات والمجالات التجارية والاقتصادية، حيث تم أعداد البرامج التالية:

- برنامج سوق الذهب الواقع ضمن سوق جدحفص.
- تقرير حول أسعار العقارات.
- تقري حول معاهد التدريب في المملكة.
- حلقات العلاقات البحرين الهندية.
- تاريخ غرفة البحرين.
- وضع المقاهي بعد الجائحة.
- تقرير حول المطاعم.
- توقعات نمو السياحة الخارجية في مايو 2021.
- تقرير حول حفظ النعمة.
- تقرير حول مركز خدمة العملاء.

تطوير المنظومة الالكترونية:

استمر العمل خلال عام 2021 على تطوير المنظومة الالكترونية للغرفة بهدف تحسين نوعية الخدمات المقدمة للشارع التجاري وللقطاع الخاص عن طريق زيادة الفاعلية التنظيمية، وذلك عبر تدشين حزمة من الخدمات الالكترونية النوعية الجديدة، منها على سبيل المثال لا الحصر:

- الانتهاء من بناء النظام المعلوماتي للغرفة، والبدء في استخدامه وتفعيله ليكون أحد الركائز الرئيسية لعمل الغرفة المستقبلية.
- البدء في مشروع الموقع تحديث الموقع الالكتروني وربطه بالمنظومة المعلوماتية الحديثة للغرفة
- تحديث الصفحة الداخلية للموظفين.
- تطوير النظام الإلكتروني الموحد للإدارات والاقسام لمتابعة سير العمل والمشاريع.
- تطوير موقع الخدمات الالكترونية e-services portal.
- تطوير برنامج المزايمة الالكترونية e-bidding.



حفل تكريم رؤساء وأعضاء اللجان للدورة (29)





لجنة النقل والخدمات اللوجستية:

الفعاليات والزيارات:

- تم تنظيم ندوة توعوية للقطاع لمناقشة «تكاليف وكلاء الشحن البحري» بتاريخ 30 يونيو 2021
- شاركت اللجنة في اللقاء المشترك السابع مع هيئة الاتحاد الجمركي بتاريخ 21 ديسمبر 2021

المشاريع والمبادرات:

- أعدت اللجنة دراسة مصغرة حول «تكاليف وكلاء الشحن البحري» والتي بينت بأن هذه الرسوم عالمية وتم تحديد الإجراءات التي يجب على أصحاب شركات الشحن اتباعها لتجنب بعض التكاليف الإضافية.
- تم عقد ورشة عمل افتراضية بتاريخ 30 يونيو 2021 لتوعية أصحاب الأعمال عن رسوم وكلاء الشحن البحري
- تم إعداد دراسة جدوى بالتعاون مع جامعة بوليتكنك لإشراك طلاب السنة النهائية في بكالوريوس إدارة اللوجستيات الدولية في بيئة صناعية لمشروعهم النهائي لدراسة خدمات العبارات، وتم عرضها بتاريخ 3 أكتوبر 2021

اللقاءات مع أصحاب القرار:

- التقت اللجنة بالشيخ حمد بن سلمان آل خليفة الوكيل المساعد للتجارة المحلية لمناقشة قرار الهيئة العامة للنقل في المملكة العربية السعودية الخاص بمنع دخول الشاحنات البحرينية الفارغة من دخول المملكة إلا بعد التعامل مع شركات نقل سعودية والذي سيؤدي إلى رفع التكلفة على التاجر والمستهلك. كما تم دعوة عدد من ممثلي الشركات من قبل الوزارة لطرح مرئياتهم ومقترحاتهم
- اجتمعت اللجنة مع ممثلي من الإدارة العامة للمرور بتاريخ 18 مارس 2021 لمناقشة مناقشة شروط الأمن والمتانة وسلامة البيئة وجودة الخدمة
- اجتمعت اللجنة مع ممثلي من مجلس التنمية الاقتصادية بتاريخ 18 مارس 2021 لمناقشة الاتجاهات الناشئة في الخدمات اللوجستية
- عقدت اللجنة اجتماعات مشتركة مع لجنة الصناعة والطاقة، العقار والإنشاء والثروة الغذائية لمناقشة المواضيع المشتركة بين القطاعات
- اجتمعت اللجنة بتاريخ 24 مايو 2021 مع عدد من ممثلي وكلاء الشحن مع إحدى شركات تقنية المعلومات لبحث إمكانية تفعيل خدمات الدفع الإلكترونية للوكلاء
- تم عقد اجتماع مع الرئيس التنفيذي لشركة APM Terminals بتاريخ 31 أغسطس 2021 لمناقشة إضافة أنشطة نقل البضائع عن طريق البر إلى أنشطة الشركة
- اجتمعت اللجنة بتاريخ 29 نوفمبر 2021 مع السيد بدر هود المحمود الوكيل المساعد لشؤون الموانئ لمناقشة استراتيجية القطاع اللوجستي 2030

مخاطبات وتوصيات:

- خاطبت اللجنة الإدارة العامة للمرور حول عدد من التوصيات الخاصة بشركات تأجير السيارات.
- تمت مخاطبة إدارة شؤون الجمارك بعدد من المقترحات لتسهيل إجراءات الدفع في المنافذ الجمركية.
- خاطبت اللجنة شركة مطار البحرين بمتابعة تعديل أوضاع الغرفة المخصصة للمخلصين الجمركيين في مطار البحرين الدولي.
- خاطبت الغرفة شؤون والجنسية والجوازات والإقامة حول تأشيرات دخول البحارة (الترانزيت) إلى مملكة البحرين، وتسهيل إجراءات دخولهم للمملكة وطلب معلومات أكثر حول القرارات الصادرة من وزارة الداخلية بهذا الشأن.
- خاطبت الغرفة وزارة الخارجية بطلب مخاطبة سفارة المملكة العربية السعودية بطلب تخصيص جهة محددة في السفارة يتم التواصل معها في حال وجود أي استفسارات تخص الإجراءات الخاصة بالتأشيرات أو تسهيل الحركة على المنافذ البرية.
- تعمل اللجنة على متابعة موضوع تفعيل الخدمات الإلكترونية الخاصة بالمدفوعات مع شركة خدمات البحرين «باس» للحصول على آخر المستجدات.

اللجان الدائمة

لجنة الثروة الأغذية:

الفعاليات والزيارات:

- عقدت اللجنة مجلسها الإلكتروني والذي تم تخصيصه لمناقشة التحديات التي تواجه القطاع وتأثيرات الجائحة على العديد من المشاريع بسبب تغيّر أنماط الاستهلاك الغذائي بالإضافة إلى استخدام التكنولوجيا في خدمات التوصيل والبحث عن حلول لتقديم خدمات بديلة.
- قامت اللجنة بزيارة المركز الوطني للمختبرات الزراعية التابع لوزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني بتاريخ 13 يناير 2021 للتعرف على الإمكانيات والأجهزة المتوفرة الممكن استخدامها لمركز الحلال.
- نظمت اللجنة لقاءها السنوي افتراضياً مع تجار الأغذية بتاريخ 5 أبريل 2021 لمناقشة استعدادات شهر رمضان.

الدراسات والمشاريع:

- عملت اللجنة بدأ بيد مع لجنة الشؤون التشريعية والقانونية بمجلس الشورى وعدد من الجهات العديد من الحكومية ذات العلاقة لوضع الأسس اللازمة للبدء في تأسيس «هيئة البحرين للأمن الغذائي».
- بهدف وضع خارطة الطريق لتهيئة البحرين لتكون مركز إقليمي في المنطقة لتصدير الحبوب والقمح وقعت اللجنة مذكرة تفاهم مع شركة Food Export Trade الروسية.
- العمل على تطوير استراتيجية الأمن الغذائي لمملكة البحرين بالتعاون مع وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO).
- قامت اللجنة بإطلاق النسخة الثالثة من جائزة البحرين للمنتج الغذائي المتميز في شهر أكتوبر 2021 وتم الإعلان عن الفائزين بتاريخ 12 أكتوبر 2021، وركزت الجائزة على 3 فئات:
 - الشركات القائمة - 3 سنوات فأكثر.
 - الشركات الناشئة - أقل من 3 سنوات.
 - الأسر المنتجة - للمشاريع المسجلة في برنامج «خطوة» التابع لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية.

اللقاءات مع أصحاب القرار:

- عقدت اللجنة العديد من الاجتماعات مع الجهات ذات العلاقة لتأسيس مركز للحلال في مملكة البحرين والتي كان أبرزها مع وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة وتم عرض التصور المبدئي على اللجنة لأخذ الملاحظات بتاريخ 26 سبتمبر 2021.



لجنة الصحة:

المشاريع والمبادرات:

- بهدف تفعيل التعاون مع الجهات المعنية بالقطاع وتوحيد الجهود بين القطاعين الحكومي والخاص للوقوف على كل ما يخص القطاع ، تم تشكيل فريق عمل مشترك ثلاثي بين الغرفة والهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية ومجلس البحرين للتنمية الاقتصادية وتم عقد الاجتماع الأول سبتمبر 2021
- تعمل اللجنة حالياً مع كافة الأطراف المعنية لمتابعة موضوع شح الأدوية في فريق عمل مشترك مع المجلس الأعلى للصحة لدراسة الموضوع.

اللقاءات مع أصحاب القرار:

- التقت اللجنة مع رئيس المجلس الأعلى للصحة معالي الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبد الله آل خليفة.
- عقدت اللجنة اجتماعات دورية مع الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية (NHRA)، لمناقشة المستجدات الخاصة بالقطاع الصحي وهناك تعاون مستمر بين الطرفين لحل المشاكل ووضع الرؤى لتطوير القطاع.

مخاطبات ومبادرات:

خاطبت اللجنة المجلس الأعلى للصحة بشأن اخطار المؤسسات الطبية بشأن البرامج التدريبية للأطباء في فترة لا تقل عن 3 أشهر.

الدراسات:

تعمل اللجنة حالياً على إعداد دراسة حول «القطاع الصحي في البحرين».

لجنة الصناعة والطاقة:

الفعاليات والزيارات:

- عقدت لجنة الصناعة والطاقة لقاءً مفتوحاً بعنوان «تحديات الظروف الراهنة والحلول المبتكرة» لمناقشة التحديات التي تواجه القطاع الصناعي بالأخص المتعلقة بالتعرفة الكهربائية بحضور الشيخ نواف آل خليفة الرئيس التنفيذي لهيئة الكهرباء والماء وعدد من ذوي الاختصاص.
- تم تنظيم زيارات لعدد من المصانع البحرينية بهدف التعرف على التحديات التي تواجه القطاع الصناعي والاطلاع عن كُتب على ما تقدمه هذا المصانع من منتجات وخدمات.
- عقدت اللجنة ندوة افتراضية بالتعاون مع شركة جافكون للاستشارية بعنوان «تقليل التكاليف وزيادة الإنتاجية».
- نظمت اللجنة ندوة بعنوان الفرص في إعادة التدوير بالتعاون مع المجلس الاعلى للبيئة وشئون البلديات.
- التقت اللجنة مع صدارات البحرين لمناقشة سبل التعاون المشترك.
- تم تنظيم ندوة بتاريخ 23 يونيو بعنوان الفرص في إعادة التدوير بالتعاون مع المجلس الاعلى للبيئة وشئون البلديات.
- نظمت اللجنة ندوة بعنوان «الفرص والتحديات في الصناعات التحويلية» بالتعاون مع شركة ألمنيوم البحرين «ألبا» في 11 أغسطس 2021.



اللقاءات مع أصحاب القرار:

عقدت اللجنة اجتماعاً مع هيئة الطاقة المستدامة لمناقشة سبل تنفيذ مشاريع أكثر في مجال الطاقة المتجددة.

المشاريع والمبادرات:

- أعدت اللجنة عدداً من استطلاعات الرأي التي تهدف الي تحديد احتياجات القطاع وتطويره:
- مسحاً خاصاً بهدف تحديد احتياجات سوق العمل في القطاع الصناعي، تمهيدا لتعليم وتدريب الكفاءات اللازمة للعمل في القطاع الصناعي.
- أهم التحديات التي تواجه القطاع وجاري دراسة النتائج
- اعدت اللجنة استبانة بعنوان أهمية الثورة الصناعية الرابعة.
- تتعاون اللجنة مع مركز الدراسات بالغرفة في اعداد دراسة بعنوان الآثار الاقتصادية لزيادة تعرفه الكهرباء.
- تدرس اللجنة موضوع انشاء محفظة استثمارية للطاقة البديلة بالتعاون مع لجنة المالية وهيئة الطاقة المستدامة، وتم عقد عدة اجتماعات مع تمكين وبنك البحرين للتنمية لدراسة هذا الموضوع.
- تم عقد اجتماع مع بنك البحرين للتنمية والذي نتج عنه موافقة البنك على منح مدة تمويل أكبر للمشاريع الصناعية.

مخاطبات وتوصيات:

خاطبت اللجنة الجهاز الوطني للضرائب بشأن الاحتساب العكسي للضريبة وتم الحصول على رد وجاري متابعة الموضوع مع سعادة رئيس الغرفة من قبل رئيس اللجنة.

لجنة التكنولوجيا:

الفعاليات والزيارات:

- نظمت اللجنة فعالية بالتعاون مع AWS وجامعة البحرين تحت عنوان «AWS Educate Academy Program» عقدت بتاريخ 24 فبراير 2021 تناولت نبذة حول تجربة جامعة البحرين الناجحة في تبني برامج أمازون ويب سيرفيسز «AWS» للحوسبة السحابية وطرحها ضمن البرامج التعليمية التي تقدمها كلية تقنية المعلومات، مشيراً أن جامعة البحرين هي الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتبني هذه البرامج.
- تم تنظيم ندوة حول « دور التقنية العالية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة » 30 سبتمبر 2021.
- نظمت اللجنة ندوة افتراضية حول الأمن السيبراني بتاريخ 21 نوفمبر 2021.
- شارك ممثل من اللجنة كمتحدث في «منتدى التعاون الاقتصادي البحريني-البرازيلي» الجلسة الثانية «الشراكة في التكنولوجيا الرقمية والخدمات المالية وريادة الأعمال والابتكار» الذي تمت إقامته بتاريخ 16 نوفمبر 2021.
- شاركت اللجنة في الاجتماع الذي تم عقده مع شركة KPMG لمناقشة جودة الخدمات المقدمة من 12 جهة حكومية في مملكة البحرين من منظور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- شارك ممثلي اللجنة في جلسات المؤتمر السنوي الثاني للجان الذي تم عقده خلال الفترة من 7 - 8 أبريل 2021.
- نظمت اللجنة ندوة إلكترونية بعنوان «تحقيق الفائدة من أنظمة تخطيط موارد المؤسسات للشركات الصغيرة والمتوسطة» بتاريخ 31 مارس 2021 وتناولت الفعالية ثلاثة محاور رئيسية وهي: تحديث نظام «تخطيط موارد المؤسسة ERP» لتسريع التحول الرقمي، ومساهمة النظام في تنمية الأعمال، وسبل الاستفادة المثلى من نظام «تخطيط موارد المؤسسة ERP» لتعزيز كفاءة ونمو المؤسسات.





لجنة التعليم:

الفعاليات والزيارات:

- نظمت اللجنة عدد من اللقاءات (4) مع القطاعات المختلفة وهي قطاع التعليم العالي، وقطاع المدارس الخاصة، وقطاع رياض الأطفال وتحديد الاحتياجات لكل قطاع تمهيداً للتواصل مع الجهات المعنية.
- تنظيم ندوة بشأن تراخيص مزاوله المهن والتلمذة المهنية المتخصصة بتاريخ 12 أغسطس 2021، والتي شارك فيها عدد من الجهات المعنية، كوزارة العمل وصندوق العمل تمكين، وتناولت أهمية التأسيس للتلمذة المهنية والعمل على تغطية احتياجات سوق العمل.

الدراسات والمشاريع:

- تعمل اللجنة حالياً على إعداد دراسة حول تأثير السياحة التعليمية على الاقتصاد المحلي وأهمية استقطاب الطلبة الدوليين، كما يعمل فريق عمل التعليم والتدريب المهني على إعداد دراسة آليات تطوير العمل في معهد ناصر للتعليم والتدريب المهني .
- تعمل اعداد دراسة جدوى حول تأسيس مركز وطني مختص بالمعاهد التدريبية يهدف للتعريف بمعاهد التدريب تحت مظلة واحدة، والتعاون مع الهيئات المختصة بأنواعها محلياً وإقليمياً.
- بهدف تبادل الخبرات وتعزيز التعاون بين الغرفة التجارية لدول مجلس التعاون في مجال التعليم والتدريب، وقعت الغرفة برئاسة سعادة رئيس الغرفة مذكرة تفاهم بين غرفة البحرين واتحاد الغرف السعودية.
- المساهمة في توقيع اتفاقية تفاهم بين غرفة تجارة وصناعة البحرين مع مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة بتاريخ 27 أكتوبر 2021
- دراسة أولية بشأن تنشيط البحث والتطوير في مملكة البحرين من إعداد د. أحمد الكوفي.
- دراسة أولية بشأن مشروع مدارس الشراكات التعليمية (خصخصة التعليم).

اللقاءات مع أصحاب القرار:

- تم الاجتماع مجلس التعليم العالي، كما تم إعداد لقاء مفتوح مع قطاع التعليم العالي، والخروج بتوصيات يتم من خلالها الاجتماع مع المعنيين في ذات الشأن.
- اجتمعت اللجنة بتاريخ 11 أكتوبر 2021 بمدير عام شؤون المدارس بوزارة التربية والتعليم والمعنيين بالوزارة فيما يخص مختلف القطاعات التعليمية وبحثت سبل التعاون بين الوزارة وغرفة تجارة وصناعة البحرين.

مخاطبات ومبادرات:

- قدمت اللجنة مقترحات لسعادة رئيس الغرفة بهدف « تطوير اللوائح الأكاديمية والإدارية والمالية لقطاع التعليم العالي.
- العمل على رفع توصيات اللقاءات التي تم تنظيمها من قبل اللجنة ورفعها إلى الجهات المعنية.

المشاريع والمبادرات:

- أعدت اللجنة وبالتعاون مع الإدارة التنفيذية بالغرفة دراسة حول تطبيق قانون حماية البيانات الشخصية على البيانات المتوفرة بغرفة تجارة وصناعة البحرين.
- رفعت اللجنة مقترح للمكتب التنفيذي يتضمن مشروع متكامل بعنوان «TechConnect Bahrain Cham-ber» يهدف إلى إنشاء نظام بيئي مستدام وموجه نحو النمو ويقوده أصحاب العمل من أصحاب المصلحة المتعددين لدعم التحول الرقمي للشركات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك تعزيز التعاون بين الشركات الصغيرة والمتوسطة وشركات التكنولوجيا ومقدمي التعليم التكنولوجي وتمكين نمو الأعمال من خلال اعتماد التكنولوجيا والاستفادة من فرص التوجيه، وتشجيع الأنشطة الريادية. ويتضمن المشروع إنشاء منصة الاللكترونية تسهم في خدمة شركات التكنولوجيا المحلية من خلال توفير فرص التعاون مع طلبة الجامعات التقنية والتسويق لمشاريعهم العملية والبرمجية وجاري دراسة الموضوع.
- رفعت اللجنة مقترح مشروع حول انشاء لوحة بيانات (ICT Dashboard Bahrain Chamber) تخدم قطاع التكنولوجيا وتدعم توفير معلومات دقيقة عن الإنفاق على التكنولوجيا من قبل القطاع العام والقطاع الخاص بالتعاون مع أحد الشركات العالمية المتخصصة. وتسعى اللجنة بهذا المشروع إلى فهم مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اقتصاد البحرين. ستوفر لوحة التحكم معلومات عن حجم الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البحرين (٢٠٢١ - ٢٠١٨) والنمو المتوقع خلال السنوات القادمة.
- رفعت اللجنة مقترح مشروع عمل دراسة لـ «حالة البحرين لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات» وتقديم تقرير مفصل يشرح الوضع الحالي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البحرين، والمساهمات، والاحتياجات، والعقبات، والفرص المتاحة. وسيعتمد التقرير على المسوحات الكمية، والمقابلات المتعمقة وجهاً لوجه، وأبحاث السوق، وورش العمل مع اللجنة وشخصيات الصناعة الرائدة.

لجنة العقار والإنشاء:

المشاريع والمبادرات:

- بهدف توفير خدمات التحكيم لكافة القطاعات وخاصة قطاع الإنشاءات فقد قدمت اللجنة مقترح متكامل حو انشاء مركز تحكيم تجاري وتم بالفعل الاعلان عن تأسيس المركز وتعيين مجلس الأمناء الخاص به .
- تقدمت اللجنة بمقترح لسعادة وزير الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني حول ضرورة إنشاء هيئة تنظيم مهنة المقاولات والحرفين التابعين لها، والتي ستساعد في حل العديد من العقبات التي تواجه ممارسي المهنة بالإضافة إلى رفع الأسس المهنية والعملية للعاملين في هذا القطاع، ويتم حالياً العمل على وضع التصور الخاص بتنفيذ هذا المشروع بالتنسيق مع الوزارة.
- أعدت اللجنة استبانة لاستطلاع رأي المعنيين بهدف تحسين كفاءة إصدار تصاريح البناء وتسجيل العقارات وجاري التواصل مع الجهات المعنية لمناقشة نتائج التقرير
- تعمل اللجنة حالياً إنشاء منصة رقمية لفرص الاستثمار في قطاعي العقار والإنشاءات بالتعاون مع الإدارة التنفيذية بالغرفة.
- اللجنة بصدد اعداد دراسة جدوى لصياغة قانون معدل ليتم عرضه على لمجلس الممارسة الهندسية بعد الحصول على موافقة مجلس الإدارة.

الدراسات:

- أعدت اللجنة دراسة حول قطاع التطوير العقاري والتحديات التي تواجهه بما فيها المحفزات لهذا القطاع وإعادة النظر في رسوم البنية التحتية.

المشاريع والمبادرات:

- متابعة التطبيق التدريجي لمعايير التقارير الدولية والمالية (IFRS 9) بالتنسيق مع «مصرف البحرين المركزي ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة» و«شركة البحرين الالكترونية الوطنية للمعاملات المالية». كما تم تم التواصل مع المصرف المركزي والاتفاق على استعدادية المصرف للتعاون مع كافة البنوك ودعمهم في حال تطبيقهم للمعايير او مواجهتهم لأي اشكالات.
- قدمت اللجنة الى الادارة التنفيذية بطلب اعداد دراسة تحليلية للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تقدمت لتنفيذ قانون الافلاس للتعرف على التحديات التي تواجههم في التطبيق، وتم رفع التوصيات والتحديات لسمو ولي العهد.
- تقدمت اللجنة بطلب الى الادارة التنفيذية للتعاون مع شركة استشارية في اعداد استبانة لفهم التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل والدعم وتم تحقيق ذلك من خلال متابعات سعادة رئيس الغرفة مع الجهات المعنية بالمملكة.
- تم توقيع اتفاقية تفاهم مع « جمعية التأمين البحرينية » لتعزيز سبل التعاون وتقديم دورات توعوية للقطاع.
- تعمل اللجنة على اعداد مقترح تنظيم فعالية توعوية بشأن اللوائح والقوانين الخاصة بالقطاع، وجاري التنسيق مع عدد من الجهات المعنية للمشاركة في الفعالية.
- العمل مستمر مع فريق عمل بنفث البحرين لتنفيذ مشروع التصنيف الائتماني للشركات «Credit Rating» وتم عقد اجتماع مع رئيس مجلس ادارة تمكين لعرض المقترح وطلب الدعم وسيتم التنسيق مع الجهات المختلفة للحصول على الدعم لتنفيذ نظام التصنيف الائتماني والذي سيخدم في تحسين اوضاع الشركات من خلال تعاون البنوك وتوفير قروض تساعدهم على تجاوز الازمات بسبب حصولهم على تصنيف يثبت استحقاقهم للحصول على دعم مالي، حيث تم تشكيل فريق عمل يضم كافة الأطراف المعنية كوزارة الصناعة والتجارة والسياحة ومصرف البحرين المركزي ومجلس التنمية الاقتصادية وشركة بنتف بحرين وذلك بهدف وضع خطة العمل وإيجاد آلية موحدة للإسراع في تنفيذ المبادرة.
- التنسيق مستمر مع جمعية البحرين للمصرفيين ووزارة العدل لتنفيذ هذه المبادرة وجاري المتابعة بهذا الشأن مع الجهة المعنية لكن في الآونة الاخيرة لا يوجد اي مستجدات وذلك بسبب جائحة كورونا.

لجنة الضيافة والسياحة:

الفعاليات والزيارات:

- عقدت اللجنة عدد من اللقاءات مع ممثلي فنادق الخمس والأربع نجوم لمناقشة التحديات التي تواجه الفنادق في ظل الأزمة واتخاذ السبل والخطوات الممكنة اتخاذها لضمان استمرارية العمل وتم مناقشة طرق الاستفادة من حزمة المساعدات والتسهيلات الحكومية والتصورات لرفعها من خلال مجلس إدارة الغرفة للجهات ذات الاختصاص
- تنظيم ندوة حول تأثير جائحة كورونا على العمالة في قطاع الضيافة والسياحة بالتعاون مع منظمة العمل الدولية «ILO» ومنتدى الأعمال البحريني البريطاني سبتمبر 2021.

المشاريع والمبادرات:

- تم إعداد الورقة البيضاء الخاصة بالدراسة التي تعنى بتموضع البحرين على خارطة السياحة ووضع خطة العمل والاستراتيجية لتنفيذها.
- المشاركة في حوار الطاولة المستديرة الذي نظمه مجلس التنمية الاقتصادية بمشاركة سعادة وزير الصناعة والتجارة والسياحة وهيئة السياحة والمعارض حول القوانين والتشريعات الخاصة بالسياحة.
- تعمل اللجنة حالياً على دراسة القانون الحالي واللوائح التنظيمية وتحديد الثغرات.

لجنة الأسواق التجارية:

الفعاليات والزيارات:

- نظمت لجنة الأسواق التجارية زيارة تفقدية إلى كل من سوق المحرق المركزي، وسوق مدينة حمد الشعبي، وسوق مدينة عيسى؛ وذلك للاطمئنان على توافر السلع الأساسية بالكميات والأسعار الاعتيادية لتلبية احتياجات المواطنين والمقيمين خلال الأزمة الراهنة والمرتبطة بتأثيرات انتشار فيروس كورونا.
- تنظيم لقاء مفتوح لقطاع الأزياء والتعرف على احتياجاتهم تمهيداً لرفعها إلى الجهات المعنية
- تنظيم اجتماع مفتوح مع تجار الآسيويين واستعراض أبرز احتياجاتهم.

اللقاءات مع أصحاب القرار:

تدارست اللجنة التحديات التي تواجه قطاع الصالونات ما يخص الرسوم المفروضة على القطاع وقد اجتمعت اللجنة مع وزارة الصحة وتنظيم سوق العمل والتأمينات الاجتماعية، كما ناقشت احتياجات قطاع الأعمال للتخفيف بشأن إعادة التنظيم والإفلاس مع لجنة المالية والتي تم مناقشتها مع الجهة المعنية.

مخاطبات وتوصيات:

تم التواصل مع هيئة النفط والغاز وعدد من الجهات لمتابعة المشاكل الخاصة بموزعي الغاز بالتجزئة.

نبذة عن المقترحات التطويرية لسوق المنامة:

قدمت لجنة الأسواق التجارية عدد من المرئيات التي تأمل بالتواصل مع الجهات المعنية النظر فيها لتطوير سوق المنامة منها النظر في تطوير عدد من البنى التحتية للسوق وتوفير المواقع والخدمات الصحية لمرتادي السوق، بالإضافة إلى ذلك التعاون مع عدد من الجهات ومنها الأوقاف السنوية والجعفرية والمرور. كما ونظرت إمكانية إعطاء اللمسات الجمالية والتراثية على عدد من المرافق مع الجهات ذات العلاقة.

نبذة حول المقترحات الخاصة بالصالونات:

نظرت اللجنة إلى إمكانية فتح عدد من الأنشطة والخدمات ومخاطبة الجهات المعنية إثر وقفها جراء جائحة كورونا، وقد تقدمت اللجنة بعدد من المقترحات لدعم قطاع الصالونات، علاوة على ذلك النظر في التشريعات الصحية المفروضة على القطاع والتي تمثل التزامات متكررة على أصحاب الأعمال ومنهم أصحاب الصالونات كالتأمينات الاجتماعية والرسوم الصحية، وعليه تم مخاطبة كل من هيئة تنظيم سوق العمل ووزارة الصحة بشأن الرسوم المفروضة.

لجنة المالية والتأمين والضرائب:

الفعاليات والزيارات:

- اللجنة عقدت فعالية توعوية بتاريخ 3 فبراير 2021 عن عمليات الاندماج والاستحواذ بغرض توعوية الاعضاء عن ادوات تنفيذ قانون الافلاس.
- عقدت اللجنة لقاء توعوي بتاريخ 19 مايو 2021 بالتعاون مع مؤسسة ضمان وصادرات البحرين عن حلول تأمين الصادرات.
- عقدت اللجنة فعالية بالتعاون مع شركة بنفث ندوة توعوية حول الشيكات الإلكترونية بتاريخ 28 أكتوبر 2021.

التوقعيات

17,554

الفواتير

27,613

شهادة المنشأ

12,350

تجديد عضوية

37,280

عضوية جديدة

6,400

إجمالي العضويات	تجديد عضوية	عضوية جديدة	2021
3,922	3,424	498	يناير
3,796	3,275	521	فبراير
4,337	3,707	630	مارس
3,547	2,973	574	أبريل
3,297	2,871	426	مايو
3,499	2,930	569	يونيو
2,948	2,550	398	يوليو
3,354	2,872	482	أغسطس
3,706	3,098	608	سبتمبر
3,499	2,982	517	أكتوبر
4,261	3,650	611	نوفمبر
3,514	2,948	566	ديسمبر
43,680	37,280	6,400	المجموع الكلي

إجمالي العضويات	التوقعيات	الفواتير	شهادة المنشأ	2021
4,436	1,454	2,029	953	يناير
4,454	1,568	2,013	873	فبراير
5,735	1,855	2,642	1,238	مارس
4,776	1,496	2,212	1,068	أبريل
3,864	796	2,089	979	مايو
4,643	1,023	2,471	1,149	يونيو
3,922	872	2,158	892	يوليو
4,560	1,091	2,384	1,085	أغسطس
5,156	1,635	2,466	1,055	سبتمبر
5,090	1,794	2,315	981	أكتوبر
5,383	1,957	2,402	1,024	نوفمبر
5,498	2,013	2,432	1,053	ديسمبر
57,517	17,554	27,613	12,350	المجموع الكلي



المحتويات

جهات الاتصال والإدارة	57
تقرير المدقق المستقل	59
بيان المركز المالي	61
بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر	62
بيان التغييرات في حقوق الأعضاء	63
بيان التدفقات النقدية	64
الإيضاحات حول البيانات المالية	65

غرفة تجارة وصناعة البحرين
البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

غرفة تجارة وصناعة البحرين
البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

الرئيس التنفيذي:

السيد شاكر إبراهيم الشتر
(حتى 11 سبتمبر 2021)

القائم بأعمال الرئيس التنفيذي:

الدكتور عبدالله بدر السادة
(من 12 سبتمبر 2021)

المكتب الرئيسي:

مبنى الغرفة "بيت التجار"
ص.ب: 248
المنامة
مملكة البحرين

البنوك:

البنك الأهلي المتحد
بنك البحرين الوطني
بنك البحرين والكويت
بنك البركة الإسلامي
بيت التمويل الكويتي
بنك سيكو
بنك الإثمار
مصرف السلام
بنك البحرين الإسلامي
المصرف الخليجي التجاري
بنك الكويت الوطني
بيت التمويل الخليجي

مدققو الحسابات:

بي دي أو
الطابق 17
برج مكاتب الدبلوماسية التجاري
ص.ب: 787
المنامة
مملكة البحرين

غرفة تجارة وصناعة البحرين
البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

أعضاء مجلس الإدارة

السيد جميل يوسف أحمد الغناه عضو مجلس الإدارة	السيد سمير عبدالله أحمد ناس رئيس مجلس الإدارة
السيد خالد محمد يوسف نجيب النائب الأول للرئيس	السيد خالد محمد يوسف نجيب النائب الأول للرئيس
السيد رامت محمد بن عجمان العواضي عضو مجلس الإدارة	السيد محمد عبدالجبار محمود الكوهجي النائب الثاني للرئيس
السيد عبدالحسين خليل مرتضى ديواني عضو مجلس الإدارة	السيد عارف أحمد علي هجرس الأمين المالي
السيد عبد الحكيم إبراهيم محمد الشمري عضو مجلس الإدارة	السيد وليد إبراهيم خليل كانو نائب الأمين المالي
البروفيسور وهيب أحمد محمد الخاجة عضو مجلس الإدارة	السيد باسم محمد أحمد الساعي عضو المكتب التنفيذي
الشيخة هند بنت سلمان بن محمد آل خليفة عضو مجلس الإدارة	السيد محمد فاروق يوسف المؤيد عضو المكتب التنفيذي
السيدة بتول محمد أحمد دادا باي عضو مجلس الإدارة	السيد أحمد صباح سلمان السلوم عضو مجلس الإدارة
السيدة سونيا محمد عبدالله جناحي عضو مجلس الإدارة	السيد أحمد عبدالله بن هندي المناعي عضو مجلس الإدارة

تقرير المدقق المستقل إلى السادة الأعضاء في غرفة تجارة وصناعة البحرين - تابع

مسؤوليات المدقق فيما يخص تدقيق البيانات المالية - تابع

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على منهج الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. نحن أيضاً:

- نحدد ونقيم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواءً كانت ناجمة عن الإحتيال أو الخطأ، ونصمم وننفذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، ونحصل على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. وتكون مخاطرة عدم الكشف عن الأخطاء الجوهرية الناجمة عن الإحتيال أعلى من مخاطرة عدم الكشف عن الأخطاء الجوهرية الناجمة عن الخطأ، حيث قد ينطوي الإحتيال على التواطؤ أو التزوير أو الإغفالات المقصودة أو تشويه الحقيقة أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- نحصل على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في الظروف المحددة، لكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للغرفة.
- نقيم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- نتوصل إلى إستنتاج معين حول مدى ملائمة استخدام الإدارة للأساس المحاسبي للمنشأة المستمرة، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كانت توجد شكوك كبيرة متعلقة بأحداث أو ظروف قد تشكل في قدرة الغرفة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. إذا استنتجنا وجود شكوك كبيرة، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية، أو إن كانت تلك الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المدقق الخاص بنا. ومع ذلك، يمكن للأحداث أو الظروف المستقبلية أن تدفع الغرفة إلى وقف أعمالها بصفتها منشأة مستمرة.
- نقيم العرض الشامل للبيانات المالية وبُنيته ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- كما أننا نتواصل مع الإدارة وأولئك المكلفين بالحوكمة فيما يخص، من بين أمور أخرى، نطاق وتوقيت التدقيق المخطط لهما ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية نقوم بتحديدتها خلال عملية التدقيق.

المنامة - مملكة البحرين

16 مارس 2022

تقرير المدقق المستقل إلى السادة الأعضاء في غرفة تجارة وصناعة البحرين

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية لغرفة تجارة وصناعة البحرين («الغرفة»)، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2021، وبيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، وبيان التغيرات في حقوق الأعضاء، وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات الملحقة بالبيانات المالية، بما في ذلك السياسات المحاسبية الهامة. في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تعرض بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للغرفة كما في 31 ديسمبر 2021، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أساس الرأي

لقد أجرينا عملية التدقيق الخاصة بنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير موضحة في تقريرنا ضمن قسم مسؤوليات المدقق فيما يخص تدقيق البيانات المالية. ونحن مستقلون عن الغرفة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين التابعة لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات. نحن نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس معين لرأينا.

مسؤوليات الإدارة وأولئك المكلفين بالحوكمة عن البيانات المالية

تكون الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وعن الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية للمساعدة في إعداد بيانات مالية تخلو من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناجمة عن الإحتيال أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الغرفة على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بالمنشأة المستمرة، واستخدام الأساس المحاسبي للمنشأة المستمرة إلا إذا كانت الإدارة تنوي تصفية الغرفة أو وقف عملياتها، أو ليس لديها بديل واقعي سوى القيام بذلك.

يكون أولئك المكلفون بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للغرفة.

مسؤوليات المدقق فيما يخص تدقيق البيانات المالية

تتلخص أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية ككل تخلو من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناجمة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عالي من التأكيد، لكنه لا يضمن بأن عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تكشف دائماً عن الأخطاء الجوهرية عند وجودها. يمكن أن تنجم الأخطاء عن الإحتيال أو الخطأ وتعتبر هامة إذا كان من الممكن أن تؤثر بشكل معقول، سواءً منفردة أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية.

غرفة تجارة وصناعة البحرين
بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021
(المبالغ مبينة بالدينار البحريني)

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021	إيضاحات	
			الإيرادات
634.130	879.586	20	إيرادات الاشتراكات
920.370	1.067.762		رسوم خدمات الأعضاء
58.440	58.440	21	إيرادات المبنى القديم
543.015	528.276	22	إيرادات المبنى الجديد (بيت التجار)
972.517	907.044	23	إيرادات للاستثمارات والودائع
377.667	35.105	24	إيرادات أخرى
3.506.139	3.476.213		مجموع الإيرادات
			المصروفات
(1.872.573)	(1.932.600)	25	تكاليف الموظفين
(771.385)	(347.737)	26	مصروفات عمومية وإدارية
(126.806)	(166.211)	20	رسوم تحصيل الاشتراكات
(22.842)	(17.783)	21	مصروفات المبنى القديم
(328.750)	(345.212)	22	مصروفات المبنى الجديد (بيت التجار)
(132.830)	(372.455)		مصروفات المؤتمرات والندوات والوفود والمعارض
(97.756)	(153.250)		اشترك في اتحادات الغرف العربية والخليجية
(130.745)	(107.351)	5	استهلاك الممتلكات والآلات والمعدات
(8.760)	-		مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
(2.906)	(2.905)	7	إطفاء حق استخدام الموجودات
(3.942)	(3.838)	17	مصروفات الفوائد على التزامات عقود الإيجار
(3.499.295)	(3.449.342)		مجموع المصروفات
6.844	26.871		الفائض للسنة
			الدخل الشامل الآخر:
			<i>البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها الربح أو الخسارة:</i>
			مكاسب/(خسائر) تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة
(66.572)	333.784	8	من خلال الدخل الشامل الآخر
(66.572)	333.784		مجموع الدخل/(الخسارة) الشامل الآخر للسنة
(59.728)	360.655		مجموع الدخل/(الخسارة) الشامل للسنة

إن هذه البيانات المالية قد تم اعتمادها والمصادقة عليها من قبل مجلس الإدارة، وتم التوقيع عليها بالنيابة عنه من قبل كل من:

عارف أحمد على هجرس
الأمين المالي

سمير عبدالله أحمد ناس
رئيس مجلس الإدارة

غرفة تجارة وصناعة البحرين
بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2021
(المبالغ مبينة بالدينار البحريني)

2020 ديسمبر	31 ديسمبر 2021	إيضاحات	
			الموجودات
			الموجودات غير المتداولة
3.715.707	3.687.353	5	ممتلكات وألات ومعدات
15.173.633	15.040.715	6	عقارات استثمارية
53.757	50.852	7	حق استخدام الموجودات
9.805.306	10.139.090	8	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
28.748.403	28.918.010		الموجودات المتداولة
1.575.060	2.444.145	9	ذمم تجارية مدينة وأخرى
-	999.928	10	استثمارات مضاربة
9.410.722	8.315.286	11	ودائع قصيرة الأجل
1.283.845	591.429	12	نقد وأرصدة لدى البنوك
12.269.627	12.350.788		مجموع الموجودات
41.018.030	41.268.798		مجموع الموجودات
			حقوق الأعضاء والمطلوبات
			حقوق الأعضاء
602.543	602.543	13	الاحتياطي الرأسمالي
4.500.000	4.500.000	14	احتياطي صندوق مشاريع التوسعة والبناء
2.456.135	2.789.919	15	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات
177.150	177.150	16	احتياطي الأعمال الخيرية
32.480.718	32.507.589		الفائض المتراكم
40.216.546	40.577.201		المطلوبات غير المتداولة
55.189	53.515	17	الجزء غير المتداول من التزامات عقود الإيجار
19.433	13.983	18	منافع نهاية الخدمة للموظفين
74.622	67.498		المطلوبات المتداولة
1.562	1.674	17	الجزء المتداول من التزامات عقود الإيجار
725.300	622.425	19	ذمم تجارية دائنة وأخرى
726.862	624.099		مجموع المطلوبات
801.484	691.597		مجموع حقوق الأعضاء والمطلوبات
41.018.030	41.268.798		

إن هذه البيانات المالية قد تم اعتمادها والمصادقة عليها من قبل مجلس الإدارة، وتم التوقيع عليها بالنيابة عنه من قبل كل من:

عارف أحمد على هجرس
الأمين المالي

سمير عبدالله أحمد ناس
رئيس مجلس الإدارة

غرفة تجارة وصناعة البحرين
بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021
(المبالغ مبينة بالدينار البحريني)

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021	إيضاحات	
6.844	26.871		الأنشطة التشغيلية
			الفائض للسنة التسويات:
130.745	107.351	5	استهلاك الممتلكات والآلات والمعدات
127.591	138.697	6	استهلاك العقارات الاستثمارية
2.906	2.905	7	إطفاء حق استخدام الموجودات
3.942	3.838	17	مصروفات الفوائد على التزامات عقود الإيجار
8.760	-		مخصص خسائر ائتمانية متوقعة
(124.543)	(93.380)	22	أرباح أسهم
(473.111)	(425.610)	22	إيرادات الفوائد البنكية
			التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
(379.662)	(773.128)		ذمم تجارية مدينة وأخرى
(560.330)	(102.875)		ذمم تجارية دائنة وأخرى
5.252	(5.450)		منافع نهاية الخدمة للموظفين، بالصافي
(1.251.606)	(1.120.781)		صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية
			الأنشطة الاستثمارية
(89.269)	(78.997)	5	شراء ممتلكات وآلات ومعدات
(60.232)	(5.779)	6	شراء عقارات استثمارية
6.442	-	8	صافي التغير في موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
1.677.949	1.000.000		صافي التغير في الودائع قصيرة الأجل
			استملاك موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(2.031.593)	-	8	أرباح أسهم
124.543	93.380	23	إيرادات الفوائد البنكية المستلمة
473.111	425.610	23	صافي التغير في استثمارات المضاربة
-	(1.000.000)		
100.951	434.214		صافي النقد الناتج من الأنشطة الاستثمارية
			الأنشطة التمويلية
(1.458)	(1.562)		المبلغ المسدد من أصل التزامات عقود الإيجار
(3.942)	(3.838)	16	الفوائد المدفوعة على التزامات عقود الإيجار
(5.400)	(5.400)		صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
(1.156.055)	(691.967)		صافي النقص في النقد وما في حكمه
2.443.103	1.287.048		النقد وما في حكمه في بداية السنة
1.287.048	595.081	11	النقد وما في حكمه في نهاية السنة

غرفة تجارة وصناعة البحرين
بيان التغيرات في حقوق الأعضاء للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021
(المبالغ مبينة بالدينار البحريني)

المجموع	الفائض المتراكم	احتياطي الأعمال الخيرية	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	احتياطي صندوق مشاريع التوسعة والبناء	الاحتياطي الرأسمالي	
40.276.274	32.473.874	177.150	2.522.707	4.500.000	602.543	في 31 ديسمبر 2019
(59.728)	6.844	-	(66.572)	-	-	مجموع الخسارة الشاملة الأخرى للسنة
40.216.546	32.480.718	177.150	2.456.135	4.500.000	602.543	في 31 ديسمبر 2020
360.655	26.871	-	333.784	-	-	مجموع الدخل الشامل للسنة
40.577.201	32.507.589	177.150	2.789.919	4.500.000	602.543	في 31 ديسمبر 2021

(1) الغرفة وأنشطتها

غرفة تجارة وصناعة البحرين، هي مؤسسة أهلية ذات نفع عام، تم تأسيسها في عام 1939م كأول غرفة تجارية في الخليج العربي. ويتمثل النشاط الأساسي للغرفة في تنظيم المصالح التجارية والصناعية وتمثيلها والدفاع عنها والعمل على ترقيتها، وتهدف كذلك إلى تطوير المجتمع بدعم وتطوير الفعاليات الاقتصادية والإنتاجية لخير المملكة بصورة عامة ومصالح أعضائها بصفة خاصة.

بحسب المادة (38) من القرار رقم (156) بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الغرفة، يعتبر رئيس وأعضاء مجلس الإدارة مسؤولين أمام الجمعية العمومية عن كل مخالفة للقانون، وإساءة استعمال أموال الغرفة أو تبديدها، ولا تسقط دعاوى المسؤولية في هذا الشأن إلا بمضي خمس سنوات من تاريخ صدور قرار الجمعية العمومية بالتصديق على كافة التقارير التي يلتزم مجلس الإدارة بعرضها عليها. وبناءً على ذلك تمت الموافقة على البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 من قبل مجلس الإدارة.

إن المكتب الرئيسي للغرفة مسجل في مملكة البحرين.

إن البيانات المالية المبينة على الصفحات من 57 إلى 93 قد تم اعتمادها، والتصريح بإصدارها، وتوقيعها من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 16 مارس 2022.

(2) أساس الإعداد

بيان الالتزام

لقد تم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المعلنة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن اللجنة المختصة بتفسير التقارير المالية.

أساس العرض والعملة الوظيفية

تم إعداد البيانات المالية للغرفة باستخدام فرضية المنشأة المستمرة ووفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية المعدل من خلال التقييم العادل للعقارات الاستثمارية والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. لقد تم عرض البيانات المالية بالدينار البحريني كونه يمثل العملة الوظيفية للغرفة.

يتطلب إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية استخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة. كما يتطلب من الإدارة ممارسة الحكم في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للغرفة. إن المجالات التي تتطلب ممارسة الحكم عند تطبيق السياسات المحاسبية للغرفة مبينة في الإيضاح رقم 4 المتمم للبيانات المالية.

التحسينات/التعديلات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية/معايير المحاسبة الدولية

تحتوي التحسينات / التعديلات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية/معايير المحاسبة الدولية على عددٍ من التعديلات والتي يعتبرها مجلس المعايير المحاسبية الدولية غير مستعجلة ولكن ضرورية. وتشتمل التحسينات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على تعديلات ينتج عنها تغييرات محاسبية لأغراض العرض، والاعتراف أو القياس، وكذلك في المصطلحات أو التعديلات التحريرية المتعلقة بمجموعة متنوعة من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بشكل فردي. إن هذه التعديلات سارية المفعول على البيانات المالية السنوية المدققة للغرفة للفترة اللاحقة مع السماح بالتطبيق المبكر.

(2) أساس الإعداد - تابع

المعايير والتعديلات والتفسيرات الصادرة والمعتمدة في عام 2021

لم يكن لأي من التعديلات على المعايير التي دخلت حيز التنفيذ في عام 2021 أي تأثير جوهري على هذه البيانات المالية.

المعايير والتعديلات والتفسيرات الصادرة والنافذة في سنة 2021 ولكنها ليست ذات صلة

تعد التعديلات الجديدة التالية على المعايير الحالية والتفسيرات للمعايير الصادرة إلزامية للفترة المحاسبية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2021 أو السنوات اللاحقة، ولكنها ليست ذات صلة بعمليات الغرفة:

ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد	العنوان	المعيار أو التفسير
1 يناير 2021	إصلاح معيار سعر الفائدة - الأسعار المعروضة بين البنوك " المرحلة 2"	معيار المحاسبة الدولي رقم (32) المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (4)، (7)، (9) و(16)
1 يناير 2021	امتيازات الإيجار المتعلقة بكوفيد - 19 لما بعد 30 يونيو 2021	المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16)

المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة ولكنها ليست نافذة في سنة 2021

إن المعايير المحاسبية الجديدة/المعدلة والتفسيرات التالية قد تم إصدارها، ولكنها ليست إلزامية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021. ولم يتم اعتمادها عند إعداد البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021، وسوف أو قد يكون لها تأثير على البيانات المالية المستقبلية للغرفة. في جميع الأحوال، تعزز الغرفة تطبيق هذه المعايير اعتباراً من تاريخ بدء التطبيق كما هو مبين في الجدول أدناه:

ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد	العنوان	المعيار أو التفسير
1 يناير 2022	الرجوع إلى الإطار المفاهيمي الممتلكات، الآلات والمعدات - المتحصلات	المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (3)
1 يناير 2022	قبل قصد الاستخدام	معيار المحاسبة الدولي رقم (16)
1 يناير 2022 1 يناير 2023	العقود غير المجدية - تكلفة الوفاء بالعقد الإفصاح عن السياسات المحاسبية تصنيف الالتزامات إلى متداولة وغير متداولة	معيار المحاسبة الدولي رقم (37) معيار المحاسبة الدولي رقم (1)
1 يناير 2023 1 يناير 2023	تعريف التقديرات المحاسبية	معيار المحاسبة الدولي رقم (1) معيار المحاسبة الدولي رقم (8)
1 يناير 2023	الضرائب المؤجلة المتعلقة بالموجودات والمطلوبات الناشئة عن معاملة واحدة	معيار المحاسبة الدولي رقم (12)
1 يناير 2023	تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17)	المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17)

التطبيق المبكر للمعايير أو التعديلات في 2021

لم تقم الغرفة بالتطبيق المبكر لأي من المعايير الجديدة أو المعدلة في سنة 2021. ولن يكون هناك أي تغيير في المركز المالي والنتائج التشغيلية للغرفة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 في حال قامت الغرفة بالتطبيق المبكر لأي من المعايير المذكورة أعلاه والتي تنطبق على الغرفة.

(3) أهم السياسات المحاسبية - تابع

الموجودات المالية

تصنف الغرفة موجوداتها المالية ضمن إحدى الفئات المبينة أدناه، وذلك بناءً على الغرض الذي تم من أجله استملاك الموجودات. تتمثل السياسة المحاسبية لكل فئة في الآتي:

أ) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يوجد لدى الغرفة عدد من الاستثمارات الاستراتيجية في شركات مدرجة في سوق الأسهم المالية وشركات غير مدرجة في سوق الأسهم المالية، والتي لم يتم اعتبارها كشركات تابعة أو زميلة أو شركات خاضعة للسيطرة المشتركة. قامت الغرفة باتخاذ قرار لا رجعة فيه بالنسبة لتلك الاستثمارات، وتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وليس من خلال الربح أو الخسارة، حيث تعتبر الغرفة بأن هذا القياس هو الأكثر تمثيلاً لنموذج عمل هذه الموجودات. تدرج هذه الاستثمارات بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالتغيرات التي تطرأ على القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر، أما بالنسبة للتغيرات التراكمية في القيمة العادلة، فيتم إدراجها ضمن احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات من خلال الدخل الشامل الآخر. يعاد تصنيف أي رصيد ضمن احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات من خلال الدخل الشامل الآخر مباشرة إلى حساب الفائض المتراكم عند القيام باستبعاد الاستثمار، ولا تتم إعادة تصنيفه إلى الربح أو الخسارة.

يتم الاعتراف بتوزيعات أرباح الأسهم ضمن بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، ما لم تكن تمثل بشكل واضح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار، وفي هذه الحالة يتم تسجيل المبلغ الكلي لتلك التوزيعات أو جزء منه مقابل القيمة الدفترية للاستثمارات ذات الصلة.

يتم الاعتراف بالموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر التي يتم شراؤها أو بيعها بتاريخ التسوية مع إدراج أي تغير في القيمة العادلة بين تاريخ الإيجار وتاريخ التسوية ضمن احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات من خلال الدخل الشامل الآخر.

ب) موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

تنشأ هذه الموجودات بشكل أساسي من توفير الخدمات للعملاء (على سبيل المثال الذمم التجارية المدينة)، ولكنها تتضمن أيضاً أنواعاً أخرى من الموجودات المالية حيث يكون الهدف هو الاحتفاظ بهذه الموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، والتي تتكون من مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة فقط. يتم الاعتراف بهذه الموجودات مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة المنسوبة بشكل مباشر إلى استملاكها أو إصدارها، ويتم إدراجها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي، وذلك بعد طرح مخصص انخفاض القيمة.

تشتمل الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة المتضمنة في بيان المركز المالي للغرفة على ذمم تجارية مدينة وأخرى باستثناء المصروفات المدفوعة مقدماً، وودائع قصيرة الأجل، واستثمارات مضاربة ونقد وأرصدة لدى البنوك.

(3) أهم السياسات المحاسبية

فيما يلي ملخص لأهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد البيانات المالية. إن هذه السياسات قد تم تطبيقها على أساس منتظم ومتماثل لكل السنوات المعروضة في هذا التقرير، ما لم يذكر خلاف ذلك.

ممتلكات وآلات ومعدات

تدرج الممتلكات والآلات والمعدات بالتكلفة التاريخية بعد طرح مخصص الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة. تتضمن التكلفة جميع النفقات التي تم إنفاقها على الموجودات بصورة مباشرة لوضعها في الحالة التشغيلية التي تمكنها من تحقيق الغرض الذي تم شراؤها من أجله.

يتم حساب الاستهلاك بحيث يتم شطب تكلفة الممتلكات والآلات والمعدات بعد استنزال قيمتها المتبقية المقدره بطريقة القسط الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية المتوقعة. ولا يتم استهلاك الأراضي المملوكة حيث أنها تعتبر ذات عمر إنتاجي غير محدد. إن الفئات الرئيسية للموجودات وأعمارها الإنتاجية المتوقعة هي كالتالي:

المباني	8 - 40 سنة
السيارات	5 سنوات
أجهزة الحاسب الآلي	3 سنوات
الأثاث والتركيبات والمعدات المكتبية	5 سنوات

إن المكاسب والخسائر الناتجة من استبعاد الممتلكات والآلات والمعدات يتم تحديدها بالرجوع إلى قيمتها الدفترية والتي يتم أخذها في الاعتبار عند تحديد صافي الربح.

يتم احتساب مصروفات الصيانة والتجديدات ضمن بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر حين إنفاقها.

تتم مراجعة القيمة الدفترية للممتلكات والآلات والمعدات بغرض استعراض الانخفاض في قيمتها عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الأوضاع المحيطة بتلك الموجودات إلى أن قيمتها الدفترية قد تكون غير قابلة للاسترداد. وفي حال وجود أي مؤشر يفيد بذلك وعندما تزيد القيم الدفترية عن المبالغ المقدره القابلة للاسترداد، فإنه يتم تخفيض قيمة الممتلكات والآلات والمعدات إلى المبالغ القابلة للاسترداد.

عقارات استثمارية

تتكون العقارات الإستثمارية بشكل أساسي من مباني مشيدة على أراضي مملوكة محتفظ بها لغرض تحقيق مكاسب رأسمالية طويلة المدى أو الحصول على عوائد إيجار من تأجيرها.

إن الأراضي المملوكة لا تستهلك حيث أنها تعتبر ذات عمر إنتاجي غير محدد.

تم تسجيل المباني بالتكلفة ويتم حساب المخصص اللازم لاستهلاكها بطريقة القسط الثابت على فترات تتراوح ما بين 8 سنوات ولغاية 40 سنة.

يتم إلغاء الاعتراف بالعقارات الإستثمارية إذا ما تم استبعادها أو إذا ما تم سحبها من الخدمة بصورة دائمة ولم تعد هناك أية منافع مستقبلية يتوقع جنيها من استبعادها. إن أي مكاسب أو خسائر عند إلغاء الاعتراف بعقار إستثماري معين يتم الاعتراف بها ضمن بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر في السنة التي يتم فيها إلغاء الاعتراف بذلك العقار الإستثماري.

(3) أهم السياسات المحاسبية - تابع**المطلوبات المالية**

تتكون المطلوبات المالية لدى الغرفة من ذمم تجارية دائنة وأخرى (باستثناء منافع الموظفين). يتم الاعتراف الأولي بهذه المطلوبات المالية بالقيمة العادلة ويُعاد قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

ذمم تجارية دائنة وأخرى (باستثناء منافع الموظفين)

يتم الاعتراف بالذمم التجارية الدائنة والأخرى (باستثناء منافع الموظفين) بالقيمة التي سوف يتم دفعها في المستقبل مقابل السلع أو الخدمات المستلمة سواءً تم أو لم يتم استلام فواتير بقيمتها من المورد.

المخصصات

تقوم الغرفة باحتساب المخصصات حينما يكون لديها التزام نافع أو قانوني قائم يحتم عليها تحويل منافع اقتصادية للغير نتيجة لأحداث سابقة وأن يكون بالإمكان تقدير ذلك الإلتزام بشكل موثوق.

منافع نهاية الخدمة للموظفين**منافع قصيرة الأجل**

إن منافع الموظفين قصيرة الأجل تقاس على أساس غير مخصص ويتم صرفها متى ما تم تقديم الخدمة ذات الصلة. ويتم عمل مخصص للمبلغ المتوقع دفعه ضمن المكافآت النقدية قصيرة الأجل أو خطط المشاركة في الأرباح، إذا كان لدى الغرفة إلتزام نافع أو قانوني قائم يحتم عليها دفع هذا المبلغ كنتيجة لخدمات سابقة مقدمة من قبل الموظفين، وإذا ما كان بالإمكان تقدير هذا الإلتزام بدرجة كافية من الموثوقية.

منافع ما بعد التوظيف

يتم الاعتراف بمنافع الموظفين ومستحقات الإجازات السنوية والعطل وتذاكر السفر وغيرها من المنافع قصيرة الأجل الناتجة عن خدماتهم على أساس الاستحقاق. وتساهم الغرفة في نظام التقاعد للموظفين البحرينيين والمدار من قبل الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي في مملكة البحرين. إن هذا النظام التقاعدي محدد المنافع ويتم احتساب المساهمات التي تسدها الغرفة في النظام المذكور ضمن بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر في السنة التي تتعلق بها. وبموجب هذا النظام التقاعدي فإن الغرفة لديها التزام قانوني قائم يحتم عليها سداد المساهمات عند استحقاقها، ولا يترتب على الغرفة التزام بسداد المنافع المستقبلية.

تدفع مكافأة نهاية الخدمة للموظفين الأجانب في الغرفة وفقاً لأحكام قانون العمل البحريني. وتقوم الغرفة باحتساب الإلتزامات المستحقة ذات الصلة ضمن المطلوبات على أساس سنوي.

التبرعات لصالح الأعمال الخيرية

إن التبرعات لصالح الأعمال الخيرية والتي تهدف إلى دعم التجار المتعثرين، تتم الموافقة عليها من قبل الأعضاء في الجمعية العامة السنوية ويتم الاعتراف بالتبرعات التي تقوم بها الغرفة لصالح الأعمال الخيرية وتحويلها إلى إحتياطي الأعمال الخيرية في السنة التي تتم فيها الموافقة عليها.

(3) أهم السياسات المحاسبية - تابع**الموجودات المالية - تابع**

ب) موجودات مالية بالتكلفة المطفأة - تابع

ذمم تجارية مدينة وأخرى باستثناء المصروفات المدفوعة مقدماً

يتم الاعتراف بمخصصات انخفاض قيمة الذمم المدينة المتداولة وغير المتداولة بناءً على النهج المبسط الوارد في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) باستخدام مصفوفة المخصص لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة. وخلال هذه العملية، يتم تقييم احتمالية التخلف عن سداد الذمم التجارية المدينة. بعد ذلك، يتم ضرب هذه الاحتمالية بمقدار الخسارة المتوقعة الناشئة من التخلف عن السداد لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة للذمم التجارية المدينة. بالنسبة للذمم المدينة التي يتم إدراجها بالقيمة الصافية، يتم تسجيل هذه المخصصات في حساب منفصل مع الاعتراف بالخسارة في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر. وعند التأكد من كون الذمم التجارية المدينة غير قابلة للتحويل، يتم شطب القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المعنية مقابل المخصص المرتبط بها.

يتم الاعتراف بمخصصات انخفاض قيمة الذمم المدينة من الأطراف ذات العلاقة والقروض المقدمة للأطراف ذات العلاقة على أساس نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في المستقبل. تستند المنهجية المستخدمة لتحديد قيمة المخصص على ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي بالموجودات المالية. بالنسبة لتلك الموجودات المالية التي لم تزداد مخاطر الائتمان المرتبطة بها بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي بها، يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة اثني عشر شهراً مع إجمالي دخل الفوائد. أما بالنسبة لتلك الموجودات المالية التي زادت مخاطر الائتمان المرتبطة بها بشكل جوهري، يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة مع إجمالي دخل الفوائد. وفيما يخص تلك التي تم تحديدها على أنها ذات قيمة ائتمانية منخفضة، يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة مع إجمالي دخل الفوائد على أساس قيمتها الصافية.

من حين لآخر، تختار الغرفة إعادة التفاوض بشأن شروط سداد الذمم التجارية المدينة المستحقة من العملاء الذين كان لديها سابقاً تاريخ تداول جيد معهم. تؤدي عمليات إعادة التفاوض هذه إلى تغييرات في توقيت المدفوعات بدلاً من التغييرات في المبالغ المستحقة، وبالتالي، يتم خصم التدفقات النقدية الجديدة المتوقعة بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي، كما يتم الاعتراف بأي فرق ناتج عن ذلك بالمقارنة مع القيمة الدفترية في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

ودائع قصيرة الأجل

تمثل الودائع قصيرة الأجل الأموال المودعة لدى المؤسسات المالية التي تتعامل معها الغرفة. يتم قياسها مبدئياً بالتكلفة المطفأة ويتم الاعتراف بالأرباح على أساس الاستحقاق المحاسبي. إن الودائع قصيرة الأجل ذات فترات استحقاق أصلية تزيد عن ثلاثة أشهر وتصل لغاية اثني عشر شهراً من تاريخ إيداعها.

استثمارات مضاربه

تتمثل استثمارات المضاربه في المبالغ المودعة لدى المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية التي تتعامل معها الغرفة وهي ذات فترات استحقاق تزيد عن 90 يوماً، ولكنها لا تزيد عن 360 يوماً.

النقد وما في حكمه

لغرض بيان التدفقات النقدية، يتكون النقد وما في حكمه من نقد في الصندوق، وأرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك.

(3) أهم السياسات المحاسبية - تابع

عقود الإيجار - تابع

يتم قياس حق استخدام الموجودات مبدئياً بنفس مبلغ التزامات عقود الإيجار، ويتم تخفيضه لأي حوافز إيجار محصلة، بينما يتم زيادة قيمته جراء الآتي:

- مدفوعات الإيجار المدفوعة في أو قبل بدء الإيجار؛
- التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة؛ و
- قيمة أي مخصص معترف به عندما يُطلب من الغرفة تعاقدياً تفكيك الموجودات المؤجرة أو إزالتها أو استبعادها.

لاحقاً بعد القياس المبدئي للالتزامات عقود الإيجار، تزداد قيمة هذه الالتزامات كنتيجة عن الفائدة المستحقة بمعدل ثابت على رصيد الإيجار المستحق، بينما تنخفض بقيمة دفعات الإيجار. يتم إطفاء حق استخدام الموجودات على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار المتبقية أو على مدى الاعمار الإنتاجية المتبقية للموجودات إذا كان أقصر من مدة عقد الإيجار.

عندما تقوم الغرفة بمراجعة تقديرها لفترة أي عقد إيجار، فإنها تقوم بتعديل القيمة الدفترية للالتزام الإيجار لتعكس المدفوعات التي يتعين دفعها على مدى الفترة المعدلة، والتي يتم خصمها بنفس معدل الخصم المطبق عند بدء الإيجار. تتم مراجعة القيمة الدفترية للالتزامات عقود الإيجار بشكل مماثل عند مراجعة العنصر المتغير لمدفوعات الإيجار المستقبلية التي تعتمد على النسبة أو المؤشر المعدل. في كلتا الحالتين، يتم إجراء تعديل معادل على القيمة الدفترية لحق استخدام الموجودات، مع إطفاء القيمة الدفترية المعدلة على مدى فترة الإيجار (المعدلة) المتبقية.

عندما تعيد الغرفة التفاوض بشأن الشروط التعاقدية لعقد الإيجار مع المؤجر، فإن المعاملة المحاسبية تعتمد على طبيعة التعديل:

- إذا نتج عن إعادة التفاوض استئجار موجودات إضافية بمبلغ يتناسب مع السعر المستقل لحق استخدام الموجودات الإضافية التي تم الحصول عليها، يتم احتساب التعديل على أنه عقد إيجار منفصل وفقاً للسياسة المبينة أعلاه؛
- في جميع الحالات الأخرى التي ينتج فيها زيادة في نطاق عقد الإيجار (سواء كان ذلك تمديد لفترة الإيجار أو استئجار موجودات إضافية) جراء إعادة التفاوض، تتم إعادة قياس التزام الإيجار باستخدام معدل الخصم السائد في تاريخ وقت التعديل، مع تعديل حق استخدام الموجودات بنفس المبلغ؛ و
- إذا أسفرت عملية إعادة التفاوض عن انخفاض في نطاق عقد الإيجار، يتم تخفيض القيم الدفترية للالتزام الإيجار وحق استخدام الموجودات بنفس القيمة لكي تعكس جزء من الإنهاء الكامل لعقد الإيجار، ويتم الاعتراف بالفرق الناتج عن هذا التعديل في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر. يتم بعد ذلك تعديل التزام عقد الإيجار مرة أخرى للتأكد من أن قيمته الدفترية تعكس مبلغ المدفوعات الجديد الذي تم التفاوض عليه وفترة العقد الجديد الذي تم التفاوض عليه، مع مدفوعات الإيجار المعدلة والمخصومة باستخدام معدل الخصم السائد في تاريخ التعديل. يتم تعديل حق استخدام الموجودات بنفس المبلغ.

وفقاً للإعفاءات المتاحة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16)، لا تتم رسمة عقود الإيجار الخاصة بالموجودات منخفضة القيمة بالإضافة إلى عقود الإيجار قصيرة الأجل في بيان المركز المالي. ويتم احتساب جميع المدفوعات التي تتم مقابل هذه العقود في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار.

(3) أهم السياسات المحاسبية - تابع

عقود الإيجار

تقوم الغرفة باحتساب العقد، أو جزء من العقد، كعقد إيجار عندما يمنحها ذلك العقد الحق في استخدام الموجودات لفترة من الوقت نظير مقابل مالي. إن عقود الإيجار هي تلك العقود التي تستوفي المعايير التالية:

- (أ) أن تكون هناك موجودات محددة؛
- (ب) تحصل الغرفة بشكل كبير على جميع المنافع الاقتصادية جراء استخدام الموجودات؛ و
- (ج) أن تمتلك الغرفة الحق في الاستخدام المباشر للموجودات.

تأخذ الغرفة بعين الاعتبار ما إذا كان المورد يمتلك حقوق جوهرياً لاستبدال الموجودات. إذا تبين أن المورد يمتلك تلك الحقوق، فعند ذلك لا يمكن معاملة العقد على أنه كعقد إيجار. عند تحديد ما إذا كانت الغرفة تحصل بشكل كبير على جميع المنافع الاقتصادية جراء استخدام الموجودات، فإن الغرفة تأخذ بعين الاعتبار فقط المنافع الاقتصادية التي تنشأ عن استخدام الموجودات، وليس تلك المرتبطة بالملكية القانونية أو غيرها من الفوائد المحتملة.

عند تحديد ما إذا كان للغرفة الحق في الاستخدام المباشر للموجودات، تأخذ الغرفة بعين الاعتبار ما إذا كانت تمتلك حق التحكم في كيفية استخدام الموجودات والغرض منها خلال فترة الاستخدام. إذا لم تكن هناك قرارات مهمة يجب اتخاذها لأنها محددة مسبقاً بسبب طبيعة الموجودات، تأخذ الغرفة بعين الاعتبار ما إذا كانت متواجدة خلال تصميم الموجودات بطريقة تحدد مسبقاً كيف ولأي غرض سيتم استخدام الموجودات خلال فترة الاستخدام. إذا كان العقد أو جزء من عقد لا يستوفي هذه المعايير، تقوم الغرفة بتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الأخرى السارية بدلاً من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16).

يتم تسجيل جميع عقود الإيجار من خلال الاعتراف بحق استخدام الموجودات والتزامات عقود الإيجار بإستثناء:

- عقود الإيجار الخاصة بموجودات منخفضة القيمة؛ و
- عقود الإيجار قصيرة الأجل التي تكون مدتها 12 شهراً أو أقل.

يتم قياس التزامات عقود الإيجار بالقيمة الحالية للمدفوعات التعاقدية التي يجب سدادها للمؤجر خلال مدة عقد الإيجار، مع معدل خصم محدد من خلال الرجوع إلى المعدل المحدد في عقد الإيجار ما لم يمكن تحديده بسهولة (كما هو الحال في العادة)، في هذه الحالة، يتم استخدام معدل الفائدة المتزايدة على الاقتراض للغرفة في تاريخ بدء عقد الإيجار. يتم تضمين مدفوعات الإيجار المتغيرة عند قياس التزام عقد الإيجار فقط إذا كانت تعتمد على مؤشر أو معدل. في مثل هذه الحالات، يتم افتراض أن العنصر المتغير سيبقى ثابتاً خلال مدة عقد الإيجار عند احتساب القياس المبدئي للالتزام عقد الإيجار. يتم تسجيل دفعات الإيجار المتغيرة الأخرى كمصروف في الفترة التي تتعلق بها.

عند الاعتراف المبدئي، تشتمل القيمة الدفترية للالتزامات عقود الإيجار على التالي:

- المبالغ المتوقع دفعها بموجب أي ضمان متعلق بالقيمة المتبقية؛
- السعر الممكن لأي خيار شراء يمنح لصالح الغرفة إذا كان وبشكل معقول وواضح وممكن تقييم ذلك الخيار؛ و
- أي غرامات مستحقة الدفع لإنهاء عقد الإيجار، إذا تم تقدير مدة عقد الإيجار على أساس تنفيذ خيار الإنهاء.

4) الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات المحتملة

إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يتطلب من إدارة الغرفة استخدام تقديرات وافتراضات من شأنها أن تؤثر على المبالغ المبينة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة في تاريخ البيانات المالية، وعلى المبالغ المبينة للإيرادات والمصروفات خلال فترة إعداد التقرير. إن تحديد التقديرات يتطلب اتخاذ القرارات التي تعتمد على الخبرات السابقة، والظروف الاقتصادية القائمة والمتوقعة، وجميع المعلومات الأخرى المتاحة. إن النتائج الفعلية قد تكون مختلفة عن تلك التقديرات.

إن أهم المجالات التي تتطلب استخدام تقديرات الإدارة وافتراضاتها في هذه البيانات المالية تتعلق بما يلي:

- العمر الإنتاجي للممتلكات والآلات والمعدات؛
- تصنيف الاستثمارات؛
- التقييم العادل للاستثمارات؛
- قياس القيمة العادلة؛
- انخفاض قيمة الموجودات؛
- الاعتراف بالإيرادات؛
- تحديد مدة عقود الإيجار ومعدلات الفائدة على الاقتراض؛
- العمر الانتاجي لحق استخدام الموجودات؛
- الإجراءات القانونية؛
- فرضية المنشأة المستمرة؛ و
- الالتزامات المحتملة.

العمر الإنتاجي للممتلكات والآلات والمعدات

يتم حساب الاستهلاك لآلات وممتلكات ومعدات الغرفة على أساس القسط الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية. وتتم مراجعة الأعمار الإنتاجية للآلات والممتلكات والمعدات بشكل دوري. إن المراجعة تتم بالاستناد إلى الوضع الراهن للموجودات والفترة المقدرة التي سوف تستمر خلالها الموجودات المعنية في تحقيق المنفعة الاقتصادية للغرفة.

تصنيف الاستثمارات

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للغرفة، تقرر الإدارة عند امتلاك استثمار معين بشأن ما إذا كان ينبغي أن يتم تصنيفه على أنه استثمار محدد بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالتكلفة المضافة. إن هذا التصنيف يعكس نية الإدارة فيما يخص كل استثمار ويخضع كل استثمار حسب تصنيفه لمعالجة محاسبية مختلفة بناءً على متطلبات ذلك التصنيف.

التقييم العادل للاستثمارات

تقوم الغرفة بتحديد القيمة العادلة للاستثمارات الغير مدرجة في أسواق مالية نشطة باستخدام التقييم المقدم من قبل مديري الصناديق وأساليب التقييم مثل طريقة تقييم صافي الموجودات المعدل، وأسعار أحدث المعاملات للاستثمارات مماثلة. ويتم تقدير القيمة العادلة في وقت معين على أساس ظروف السوق والمعلومات المتاحة عن الشركات المستثمر فيها.

إن هذه التقديرات ذات طبيعة ذاتية ومتضمنة لأمر غير مؤكدة وتحتاج إلى درجة عالية من الحكم، وعليه لا يمكن تحديدها بدقة متناهية. إن الأحداث المستقبلية كاستمرار الأرباح التشغيلية والقوة المالية غير مؤكدة. وأنه من الممكن بشكل معقول، بناءً على المعرفة القائمة، بأن تختلف النتائج خلال السنة المالية التالية عن الفرضيات المستخدمة مما قد يتطلب إجراء تعديلات جوهرية على القيمة الدفترية للاستثمارات. وفي الحالات التي يتم فيها استخدام نماذج تقييم صافي الموجودات لتقدير القيم العادلة، يتم تقدير صافي الموجودات من قبل مديري الصناديق بناءً على المعلومات المتاحة والنقاشات مع ممثلي إدارة الشركات المستثمر فيها، وبناءً على أحدث بيانات مالية مدققة متاحة، وحسابات الإدارة غير المدققة.

3) أهم السياسات المحاسبية - تابع**الاعتراف بالإيرادات****التزام الأداء وتوقيت الاعتراف بالإيرادات**

تستمد الغرفة إيراداتها من تقديم الخدمات في الفترة المحاسبية التي يتم فيها تقديم تلك الخدمات. يتم الاعتراف بإيرادات الإيجار من العقارات الاستثمارية على أساس الاستحقاق على مدى فترة عقد الإيجار، كما تحتسب حوافز الإيجار كجزء لا يتجزأ من إجمالي إيرادات الإيجار على مدى فترة عقد الإيجار. بالنسبة للعقود ذات الأسعار الثابتة، يتم الاعتراف بالإيرادات بالاستناد إلى الخدمة الفعلية المقدمة حتى نهاية فترة إعداد التقرير كنسبة من إجمالي الخدمات التي سيتم تقديمها، لأن العميل يتلقى ويستخدم المنافع في آن واحد.

تحديد سعر المعاملة

في حال العقود ذات الأسعار الثابتة، فإن العميل يدفع مبلغاً ثابتاً وفقاً لجدول المدفوعات. إذا تجاوزت قيمة الخدمات المقدمة المبلغ المدفوع، يتم الاعتراف بأصل العقد. أما إذا تجاوز المبلغ المدفوع قيمة الخدمات المقدمة، فيتم الاعتراف بالتزامات العقد.

تخصيص المبالغ للالتزامات الأداء

إن إيرادات الغرفة مستمدة من عقود ذات رسوم ثابتة، وبالتالي، يتم تحديد مبلغ الإيرادات التي سيتم تحقيقها من كل عقد بالرجوع إلى تلك الرسوم الثابتة الواردة في ذلك العقد.

بالنسبة لجميع العقود، يوجد سعر ثابت للخدمة المراد تقديمها. ولذلك، ليست هناك حاجة لممارسة الحكم عند تخصيص سعر العقد لكل خدمة يتم تقديمها.

الإيرادات الأخرى

الإيرادات الأخرى تحتسب عند استحقاقها، إلا إذا كان هناك شك في تحصيلها.

المعاملات بالعملات الأجنبية

يتم احتساب المعاملات التي يتم إبرامها بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ إبرام تلك المعاملات. إن المكاسب والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وعن تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المثبتة بالعملات الأجنبية إلى الدينار البحريني، وفقاً لأسعار الصرف في نهاية السنة، يتم الاعتراف بها في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر. إن البنود الغير نقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية والمثبتة بعملة أجنبية، يتم تحويلها باستخدام أسعار الصرف السائدة كما في تواريخ المعاملات الأولية. أما البنود الغير نقدية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة والمثبتة بعملة أجنبية، فيتم تحويلها باستخدام أسعار الصرف السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة لها. إن المكاسب أو الخسائر الناتجة عن إعادة تحويل البنود الغير نقدية تتم معاملتها بما يتماشى مع الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة للبنود.

4) الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات المحتملة - تابع

انخفاض قيمة الموجودات - تابع

الموجودات غير المالية الأخرى

بخلاف الموجودات المالية لدى الغرفة، فإن القيم الدفترية لموجوداتها أو وحدة توليد النقد لها، تتم مراجعتها في تاريخ كل بيان مالي لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على انخفاض القيمة. إن وحدة توليد النقد هي أصغر مجموعة قابلة للتحديد من الموجودات التي تولد تدفقات نقدية بحيث تكون مستقلة إلى حد كبير عن التدفقات النقدية الواردة من الموجودات الأخرى. وفي حال وجود أي من هذه المؤشرات، يتم تقدير قيمة الموجودات القابلة للاسترداد، إن المبلغ القابل للاسترداد لموجودات معينة أو لوحدة توليد النقد هو عبارة عن قيمته العادلة أو قيمة الاستخدام أيهما أكبر مطروحاً منها تكاليف البيع. ويتم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة عندما تزيد القيمة الدفترية أو وحدة توليد النقد لموجودات معينة عن المبلغ المقدر القابل للاسترداد. كما يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر. إن خسائر انخفاض القيمة يتم عكسها فقط إذا كان هناك مؤشر على أنها لم تعد موجودة وكان هناك تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد المبلغ القابل للاسترداد.

الإعتراف بالإيرادات

تمارس الغرفة الحكم عند تحديد ما إذا كان ينبغي أن يتم الاعتراف بمعاملة الإيرادات في نقطة زمنية معينة أو على مدى فترة من الزمن مع مراعاة جميع الحقائق والظروف ذات الصلة عند تطبيق كل خطوة من خطوات النموذج على العقود مع عملائها.

تحديد مدة عقود الإيجار ومعدلات الفائدة على الاقتراض

في حال كون الغرفة مستأجراً، فإن إدارة الغرفة تمارس الحكم عند تحديد ما إذا كان من المؤكد بشكل معقول ممارسة حقهم في خيارات الإيجار لتمديد أو إنهاء عقد الإيجار عند البدء وكذلك خلال مدة عقد الإيجار. وتتم مراجعة القيمة الدفترية للالتزامات عقود الإيجار بناءً على عناصر متغيرة معينة بالنسبة لمدفوعات الإيجار المستقبلية مثل المعدلات أو المؤشرات. إن مسألة تحديد معدلات الفائدة المتزايدة على الاقتراض المستخدمة لتحديد القيمة الدفترية للالتزامات عقود الإيجار ومعدلات الخصم المستخدمة لتحديد القيمة الدفترية لحق استخدام الموجودات تتضمن تقديرات الإدارة إلى حد ما، إن أي تغييرات تطرأ على تقديرات الإدارة قد يكون لها تأثير على مدة وكذلك القيمة الدفترية لموجودات والالتزامات عقود الإيجار.

العمر الانتاجي لحق استخدام الموجودات

يتم إطفاء حق استخدام الموجودات على مدى عمرها الإنتاجي. يعتمد العمر الإنتاجي على تقديرات الإدارة للفترة التي من المتوقع أن تجني خلالها الغرفة إيرادات من هذه الموجودات، كما تتم مراجعة ذلك بشكل دوري لضمان استمرار ملاءمته. إن التغييرات التي تطرأ على التقديرات يمكن أن تؤدي إلى اختلافات كبيرة بين القيمة الدفترية والمبالغ المحتسبة ضمن بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر في فترات معينة. يتم إطفاء حق استخدام الموجودات لدى الغرفة على أساس القسط الثابت من تاريخ البدء وحتى نهاية العمر الإنتاجي المقدر لحق استخدام الموجودات أو نهاية مدة عقد الإيجار، أيهما أقرب. وتقوم الإدارة بمراجعة العمر الإنتاجي لحق استخدام الموجودات بشكل دوري. تعتمد المراجعة على الوضع الحالي للموجودات والفترة المقدرة التي يتوقع أن تستمر خلالها الموجودات في تحقيق منافع اقتصادية للغرفة.

4) الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات المحتملة - تابع

قياس القيمة العادلة

إن عدد من الموجودات والمطلوبات المدرجة في البيانات المالية للغرفة يتطلب قياس القيمة العادلة و/ أو الإفصاح عنها.

عند قياس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية وغير المالية للغرفة، تتم الاستفادة قدر الإمكان من مدخلات ومعطيات السوق الملحوظة. ويتم تصنيف المدخلات المستخدمة في تحديد قياس القيمة العادلة إلى مستويات مختلفة بناءً على مدى ملاحظة المدخلات المستخدمة في أساليب التقييم المتبعة ("التسلسل الهرمي للقيمة العادلة"):

- مدخلات من المستوى الأول: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لموجودات أو مطلوبات مطابقة يمكن أن تصل إليها المنشأة في تاريخ القياس؛
- مدخلات من المستوى الثاني: المدخلات عدا عن الأسعار المعلنة المشمولة في المستوى الأول التي تكون ملحوظة للموجودات أو المطلوبات، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر؛ و
- مدخلات من المستوى الثالث: المدخلات غير الملحوظة للموجودات أو المطلوبات (على سبيل المثال، المدخلات غير المشتقة من بيانات السوق).

يعتمد تصنيف أي بند في المستويات المذكورة أعلاه على أدنى مستوى من المدخلات المستخدمة التي يكون لها تأثير جوهري على قياس القيمة العادلة لذلك البند. ويتم الاعتراف بنقل البنود بين المستويات في الفترة التي يحدث فيها ذلك.

يتم تسجيل الموجودات والمطلوبات المالية لدى الغرفة مبدئياً بالقيمة العادلة، ويعاد قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة، في حين يتم الإفصاح عن الموجودات التي تتطلب إعادة قياس القيمة العادلة لها في الإيضاح رقم 28 المتمم لهذه البيانات المالية.

انخفاض قيمة الموجودات

الموجودات المالية

تقوم الغرفة على أساس تطليقي بتقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة المرتبطة بالذمم التجارية المدينة والنقد وأرصدة لدى البنوك والودائع قصيرة الأجل واستثمارات المضاربة. تعتمد منهجية انخفاض القيمة المطبقة على ما إذا كانت هناك زيادة جوهريّة في مخاطر الائتمان. تطبق الغرفة النهج المبسط المسموح به في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، والذي يتطلب الاعتراف بالخسائر المتوقعة لمدى الحياة منذ الاعتراف المبدئي بالذمم التجارية المدينة.

كما في 31 ديسمبر 2021، وفي رأي الإدارة، هناك حاجة لتكوين مخصص للخصائر الائتمانية المتوقعة المتعلقة بالذمم التجارية المدينة بمبلغ 102.893 دينار بحريني (2020: 198.850 دينار بحريني). أما بالنسبة للنقد والأرصدة لدى البنوك، فقد بلغ مخصص الخصائر الائتمانية المتوقعة 3.652 دينار بحريني (2020: 3.203 دينار بحريني)، في حين بلغ مخصص الخصائر الائتمانية المتوقعة فيما يتعلق بالودائع قصيرة الأجل 184.714 دينار بحريني (2020: 89.278 دينار بحريني)، وفيما يخص استثمارات المضاربة، فقد بلغ مخصص الخصائر الائتمانية المتوقعة 72 دينار بحريني (2020: لا شيء).

(5) ممتلكات وآلات ومعدات

الأثاث والتركيبات والمعدات المكتبية	أجهزة الحاسب الآلي	السيارات	المباني	الأراضي المملوكة	المجموع
التكلفة					
6.962.959	709.838	41.495	2.643.831	2.407.819	في 31 ديسمبر 2019
89.269	31.796	-	23.423	-	الإضافات
7.052.228	741.634	41.495	2.667.254	2.407.819	في 31 ديسمبر 2020
78.997	35.317	-	2.248	-	الإضافات
7.131.225	776.951	41.495	2.669.502	2.407.819	في 31 ديسمبر 2021
الاستهلاك المتراكم					
3.205.776	663.192	19.736	1.435.266	-	في 31 ديسمبر 2019
130.745	47.031	5.673	49.444	-	الاستهلاك للسنة
3.336.521	710.223	25.409	1.484.710	-	في 31 ديسمبر 2020
107.351	18.182	5.658	53.764	-	الاستهلاك للسنة
3.443.872	728.405	31.067	1.538.474	-	في 31 ديسمبر 2021
صافي القيمة الدفترية					
3.687.353	48.546	10.428	1.131.028	2.407.819	في 31 ديسمبر 2021
3.715.707	31.411	16.086	1.182.544	2.407.819	في 31 ديسمبر 2020

تتضمن الأراضي المملوكة والمباني المدرجة ضمن بند ممتلكات وآلات ومعدات ما نسبته 28% من قيمة المبنى الجديد والأرض التي تم تشييده عليها، حيث تستخدمه الغرفة بشكل جزئي لإدارة عملياتها. أما الجزء المتبقي من قيمة ذات المبنى والذي يمثل نسبة 72%، فقد تم تصنيفه كعقارات استثمارية محتفظ بها لزيادة رأس المال وعائدات الإيجار.

(4) الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات المحتملة - تابع

الإجراءات القانونية

تقوم الغرفة بالاعتراف بمخصص عندما يكون هناك إلتزام قائم نتيجة لأحداث سابقة، ومن المرجح أن يتم نقل منافع اقتصادية، ويمكن تقدير مبلغ تكاليف النقل بشكل موثوق. وفي الحالات التي لا يتم فيها استيفاء المعايير، قد يتم الإفصاح عن إلتزام محتمل في الإيضاحات المتممة للبيانات المالية. إن الإلتزامات الناشئة فيما يتعلق بالمطلوبات المحتملة التي تم الإفصاح عنها، أو تلك التي لم يتم الاعتراف بها في الوقت الحالي أو الإفصاح عنها في البيانات المالية من الممكن أن يكون له تأثير جوهري على المركز المالي للغرفة. يتطلب تطبيق هذه المبادئ المحاسبية على القضايا القانونية أن تقوم إدارة الغرفة باتخاذ قرارات حول مختلف المسائل الواقعية والقانونية الخارجة عن نطاق سيطرتها.

وتقوم الغرفة أيضاً بمراجعة القضايا القانونية القائمة ومتابعة التطورات في الإجراءات القانونية في تاريخ كل تقرير، وذلك من أجل تقييم الحاجة إلى المخصصات والإفصاحات في بياناتها المالية. من بين العوامل التي تؤخذ في الإعتبار عند اتخاذ القرارات بشأن المخصصات طبيعة الدعاوى، والمطالبات أو التقييم، والإجراءات القانونية، والمستوى المحتمل للأضرار التي يتم تحديدها من قبل القضاء حيث تم رفع الدعاوى، والمطالبات أو التقييم، والتقدم المحرز في القضية (بما في ذلك التقدم المحرز بعد تاريخ البيانات المالية ولكن قبل إصدار هذه البيانات)، وآراء أو وجهات نظر المستشارين القانونيين، والخبرة في قضايا مماثلة وأي قرار تتخذه إدارة الغرفة فيما يتعلق بكيفية تعاطيها مع الدعاوى، والمطالبة أو التقييم.

فرضية المنشأة المستمرة

تقوم إدارة الغرفة بمراجعة المركز المالي على أساس دوري وتقوم بتقييم الحاجة إلى أي تمويل إضافي لمقابلة متطلبات رأس المال العامل، كما تقوم أيضاً بتقدير الأموال اللازمة لمواجهة الإلتزامات عند استحقاقها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأعضاء يؤكدون على توفير الدعم المالي الكافي لتمويل متطلبات الغرفة لضمان استمرارها كمنشأة مستمرة.

الإلتزامات المحتملة

بحكم طبيعتها، تنشأ الإلتزامات المحتملة فقط بوقوع أو عدم وقوع واحد أو أكثر من الأحداث المستقبلية. إن تقييم مثل هذه الإلتزامات المحتملة يتضمن ممارسة درجة عالية من الحكم والتقديرات لنتائج الأحداث المستقبلية.

(7) حق استخدام الموجودات

التكلفة	مبنى مستأجر
عند تبني المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) في 1 يناير 2020 وفي 31 ديسمبر 2020 و2021	59.569
الإطفاء المتراكم	
في 31 ديسمبر 2019 الإطفاء المحتسب للسنة	2.906
في 31 ديسمبر 2020 الإطفاء المحتسب للسنة	2.906
في 31 ديسمبر 2021	5.812
	2.905
	8.717
القيمة الدفترية	
في 31 ديسمبر 2021	50.852
في 31 ديسمبر 2020	53.757

في 31 ديسمبر 2021، كان لدى الغرفة عقد إيجار مرتبط بمبنى مستأجر، حيث تكون مدفوعات الإيجار عبارة عن مدفوعات ثابتة فقط غير مرتبطة بعناصر متغيرة مثل التضخم وإيجارات السوق.

(8) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

31 ديسمبر 2020	31 ديسمبر 2021	
7.846.727	9.805.306	الرصيد الافتتاحي
2.031.593	-	الإضافات خلال السنة
(66.572)	333.784	مكاسب/(خسائر) القيمة العادلة غير المحققة المعترف بها
(6.442)	-	ضمن الدخل الشامل الآخر
		صافي التغير خلال السنة
9.805.306	10.139.090	الرصيد الختامي

(6) عقارات استثمارية

التكلفة	المبنى القديم		المبنى الجديد		المجموع
	الأرض	المبنى	الأرض	المبنى	
في 31 ديسمبر 2019 الإضافات	5.939.640	1.816.413	6.191.536	6.798.424	20.746.013
في 31 ديسمبر 2020 الإضافات	-	-	-	60.232	60.232
في 31 ديسمبر 2021	5.939.640	1.816.413	6.191.536	6.858.656	20.806.245
	-	-	-	5.779	5.779
	5.939.640	1.816.413	6.191.536	6.864.435	20.812.024
الاستهلاك المتراكم					
في 31 ديسمبر 2019 الاستهلاك للسنة	-	1.814.333	-	3.690.688	5.505.021
في 31 ديسمبر 2020 الاستهلاك للسنة	-	450	-	127.141	127.591
في 31 ديسمبر 2021	-	1.814.783	-	3.817.829	5.632.612
	-	449	-	138.248	138.697
	-	1.815.232	-	3.956.077	5.771.309
صافي القيمة الدفترية					
في 31 ديسمبر 2021	5.939.640	1.181	6.191.536	2.908.358	15.040.715
في 31 ديسمبر 2020	5.939.640	1.630	6.191.536	3.040.827	15.173.633

تتضمن الأراضي المملوكة والمباني المدرجة ضمن بند ممتلكات وآلات ومعدات ما نسبته 28% من قيمة المبنى الجديد والأرض التي تم تشييده عليها، حيث تستخدمه الغرفة بشكل جزئي لإدارة عملياتها. أما الجزء المتبقي من قيمة ذات المبنى والذي يمثل نسبة 72%، فقد تم تصنيفه كعقارات استثمارية محتفظ بها لزيادة رأس المال وعائدات الإيجار.

خلال السنة، قامت الغرفة بإعادة تقييم القيمة الدفترية للعقارات الاستثمارية التي تبلغ قيمتها الدفترية 12.131.176 دينار بحريني (2020: 12.131.176 دينار بحريني) للأراضي و2.909.539 دينار بحريني (2020: 3.042.457 دينار بحريني) للمباني من خلال الاستعانة بمثمني عقارات مستقلين، بلغت القيمة السوقية للعقارات الاستثمارية 15.198.000 دينار بحريني (2020: 16.902.498 دينار بحريني) بناءً على تقدير الإدارة للقيم العادلة.

تم تخصيص الاستهلاك للسنة على بنود المصروفات المبينة أدناه على النحو التالي:

31 ديسمبر 2020	31 ديسمبر 2021	
127.141	138.248	مصروفات المبنى الجديد (بيت التجار) (إيضاح 22)
450	449	مصروفات المبنى القديم (إيضاح 21)
127.591	138.697	

(9) ذمم تجارية مدينة وأخرى - تابع

إن التغير في مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مبين كالتالي:

31 ديسمبر 2020	31 ديسمبر 2021	
182.216	198.850	الرصيد الافتتاحي
40.706	-	المخصص للسنة
(24.072)	-	المشطوب خلال السنة
-	(95.957)	عكس مخصص أنتفى الغرض منه
<u>198.850</u>	<u>102.893</u>	الرصيد الختامي

إن ذمم الإيجارات المدينة عادةً ما تكون ذات فترات ائتمان تصل لغاية 30 يوماً، وهي مثبتة بشكل أساسي بالدينار البحريني. إن سياسة الغرفة لا تتضمن الحصول على ضمانات مقابل ذمم الإيجارات المدينة، وبالتالي، فهي جميعها غير مضمونة.

تطبق الغرفة النهج المبسط للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة باستخدام مخصص خسائر الائتمان المتوقعة على مدى الحياة بالنسبة لذمم الإيجارات المدينة. لغرض قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس جماعي، يتم تجميع ذمم الإيجارات المدينة بناءً على مخاطر الائتمان والأعمار المماثلة.

تستند معدلات الخسارة المتوقعة إلى خسائر الائتمان التاريخية التي تعرضت لها الغرفة على مدار عدد من السنوات السابقة لنهاية الفترة. يتم بعد ذلك تعديل معدلات الخسارة التاريخية للحصول على المعلومات الحالية والمستقبلية حول عوامل الاقتصاد الكلي التي من شأنها التأثير على عملاء الغرفة. حددت الغرفة الناتج المحلي الإجمالي للبلد الذي تعمل فيها الغرفة كعامل قياس رئيسي.

على هذا الأساس، تم تحديد مخصص الخسارة المتوقعة لمدى الحياة فيما يتعلق بذمم الإيجارات المدينة، كما في 31 ديسمبر 2021 و2020 على النحو التالي:

متأخرة لأكثر من 360 يوماً	متأخرة لمدة 181 - 360 يوماً	متأخرة لمدة 61 - 180 يوماً	متأخرة لمدة 31 - 60 يوماً	متأخرة لمدة 0 - 30 يوماً	31 ديسمبر 2021	
31.65%	0%	5.45%	2.03%	0.03%	معدل الخسارة المتوقعة	
542.076	315.052	58.580	47.323	27.919	93.202	إجمالي ذمم الإيجارات المدينة
102.893	99.720	-	2.578	566	29	مخصص الخسارة
متأخرة لأكثر من 360 يوماً	متأخرة لمدة 181 - 360 يوماً	متأخرة لمدة 61 - 180 يوماً	متأخرة لمدة 31 - 60 يوماً	متأخرة لمدة 0 - 30 يوماً	31 ديسمبر 2020	
72.10%	50.18%	2.78%	1.37%	0.16%	معدل الخسارة المتوقعة	
658.238	332.369	51.392	164.680	24.784	85.013	إجمالي ذمم الإيجارات المدينة
198.850	189.237	6.317	2.818	339	139	مخصص الخسارة

(8) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - تابع

تتمثل استثمارات الغرفة فيما يلي:

31 ديسمبر 2020	31 ديسمبر 2021	
2.841.619	3.245.027	أسهم مدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية
6.963.687	6.894.063	صناديق مدارة
<u>9.805.306</u>	<u>10.139.090</u>	

تحليل الاستثمارات:

إن الاستثمارات المصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مثبتة بالعملات التالية:

31 ديسمبر 2020	31 ديسمبر 2021	العملة
6.963.687	6.894.063	الدولار الأمريكي
2.841.619	3.245.027	الدينار البحريني
<u>9.805.306</u>	<u>10.139.090</u>	

تستند القيمة العادلة للاستثمارات المدرجة على أسعار السوق المدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية، بينما تتألف الصناديق المدارة من محفظة سندات دين/صكوك محلية سيادية.

يتم قياس الاستثمارات في الصكوك لدى بيت التمويل الكويتي وبيت التمويل الخليجي والبالغ قدرها 2.031.593 دينار بحريني بالقيمة العادلة، وهي مصنفة كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. وبالرغم من أن هذه الاستثمارات لها تواريخ استحقاق مختلفة تقع في الفترة ما بين سنة 2021 وحتى سنة 2025، ترى الإدارة أن هذه الاستثمارات تعتبر ذات سيولة عالية لأنه يمكن سحبها في أي وقت معين، وليس لها أي فترة إقفال.

(9) ذمم تجارية مدينة وأخرى

31 ديسمبر 2020	31 ديسمبر 2021	
658.238	542.076	ذمم إيجارات مدينة
(198.850)	(102.893)	ناقصاً: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
459.388	439.183	
556.502	544.196	أرباح مستحقة
532.570	1.296.613	مبالغ مدفوعة مقدماً
26.600	164.153	رسوم عضوية مستحقة الدفع من وزارة الصناعة والتجارة والسياحة
<u>1.575.060</u>	<u>2.444.145</u>	

(15) احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات

إن احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات يشمل المكاسب والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات والتي يتم إدراجها في الدخل الشامل الآخر. كما في 31 ديسمبر 2021، بلغ رصيد احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات 2.789.919 دينار بحريني (2020: 2.456.135 دينار بحريني).

(16) احتياطي الأعمال الخيرية

خلال السنة، لم يتم تحويل أي مبالغ لحساب احتياطي الأعمال الخيرية، حيث بلغ رصيد هذا الاحتياطي 177.150 دينار بحريني (2020: 177.150 دينار بحريني).

(17) التزامات عقود الإيجار

31 ديسمبر 2020	31 ديسمبر 2021	
58.209	56.751	في 1 يناير
(5.400)	(5.400)	مدفوعات عقود الإيجار
3.942	3.838	مصروفات الفوائد
56.751	55.189	في 31 ديسمبر
(1.562)	(1.674)	ناقصاً: الجزء المتداول من التزامات عقود الإيجار
55.189	53.515	الجزء غير المتداول من التزامات عقود الإيجار
		تحليل الاستحقاق - التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصصة:
31 ديسمبر 2020	31 ديسمبر 2021	
5.400	5.400	أقل من سنة واحدة
22.950	21.600	ما بين سنة وخمس سنوات
71.550	67.500	أكثر من خمس سنوات
99.900	94.500	مجموع التزامات عقود الإيجار غير المخصصة

(10) استثمارات مضاربة

31 ديسمبر 2020	31 ديسمبر 2021	
-	999.928	استثمارات مضاربة

تتمثل استثمارات المضاربة في المبالغ المودعة لدى المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية التي تتعامل معها الغرفة وهي ذات فترات استحقاق تزيد عن 90 يوماً، ولكنها لا تزيد عن 360 يوماً. وتدر هذه الإستثمارات أرباح بنسبة 5% سنوياً، حيث يتم تسجيل أرباح هذه الاستثمارات في نفس الفترة التي تستحق فيها تلك الأرباح. إن مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لاستثمارات المضاربة كما في 31 ديسمبر 2021 بلغ 72 دينار بحريني.

(11) ودائع قصيرة الأجل

31 ديسمبر 2020	31 ديسمبر 2021	
9.410.722	8.315.286	ودائع قصيرة الأجل

إن نسبة الفائدة المحتسبة على الودائع قصيرة الأجل تتراوح ما بين 3% و4.25% سنوياً (2020: 3.5% و5% سنوياً). وتستحق هذه الودائع قصيرة الأجل خلال 360 يوماً أو أقل. إن مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2021 فيما يخص الودائع قصيرة الأجل بلغ 184.714 دينار بحريني (2020: 89.278 دينار بحريني).

(12) نقد وأرصدة لدى البنوك

31 ديسمبر 2020	31 ديسمبر 2021	
1.286.255	594.184	أرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك
793	897	نقد في الصندوق
1.287.048	595.081	
(3.203)	(3.652)	ناقصاً: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
1.283.845	591.429	

إن أرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك لا تحتسب عليها فوائد.

(13) الاحتياطي الرأسمالي

يتمثل حساب الاحتياطي الرأسمالي في المبالغ المحولة في السنوات السابقة من الفائض المتراكم لدى الغرفة لغرض مواجهة الخطط التوسعية المستقبلية للغرفة. كما في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021، بلغ رصيد حساب الاحتياطي الرأسمالي 602.543 دينار بحريني (2020: 602.543 دينار بحريني).

(14) احتياطي صندوق مشاريع التوسعة والبناء

يتمثل حساب احتياطي صندوق مشاريع التوسعة والبناء في المبالغ المستلمة المحتفظ بها من أجل أعمال مشاريع التوسعة والبناء لدى الغرفة. كما في 31 ديسمبر 2021، بلغ رصيد احتياطي صندوق مشاريع التوسعة والبناء 4.500.000 دينار بحريني (2020: 4.500.000 دينار بحريني).

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021
9.000	9.000
41.040	41.040
8.400	8.400
58.440	58.440
(6.804)	(6.403)
(8.222)	(4.729)
(2.641)	(487)
(3.607)	(4.179)
(450)	(449)
(576)	(553)
(542)	(983)
(22.842)	(17.783)
35.598	40.657

(21) إيرادات ومصروفات المبنى القديم

إيرادات المبنى القديم
إيجارات المبنى
إيجار مواقف السيارات
إيجار القاعات والإعلانات

مجموع الإيرادات

مصروفات التشغيل للمبنى القديم
مصروفات حراسة المبنى
مصروفات الكهرباء والماء
مصروفات صيانة المصاعد والتكييف
مصروفات الصيانة والتنظيف
الإستهلاك (إيضاح 6)
مصروفات التأمين
مصروفات أخرى

مجموع المصروفات

صافي الإيرادات من المبنى القديم

(22) إيرادات ومصروفات المبنى الجديد (بيت التجار)

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021
479.196	472.723
50.619	46.313
13.200	9.240
543.015	528.276
(31.311)	(31.186)
(40.315)	(53.187)
(22.712)	(18.517)
(2.820)	(2.748)
(25.721)	(30.037)
(13.083)	(3.824)
(8.481)	(10.247)
(52.556)	(51.975)
(4.610)	(5.243)
(127.141)	(138.248)
(328.750)	(345.212)
214.265	183.064

إيرادات المبنى الجديد
إيجارات المبنى
خدمات الإيجارات
إيجار مواقف السيارات

مجموع الإيرادات

مصروفات التشغيل للمبنى الجديد
مصروفات الحراسة والأمن
مصروفات الكهرباء والماء
مصروفات التنظيفات
مصروفات التأمين
مصروفات التكييف
مصروفات المصاعد
مصروفات أجهزة الإنذار والحريق
مصروفات الصيانة
مصروفات أخرى
الإستهلاك (إيضاح 6)

مجموع المصروفات

صافي الإيرادات من المبنى الجديد

(18) منافع نهاية الخدمة للموظفين

الموظفون البحرينيون

إن المساهمات التي قامت بها الغرفة فيما يتعلق بنظام التقاعد للمواطنين البحرينيين المدار من قبل الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي في مملكة البحرين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 بلغت 171.122 دينار بحريني (2020: 175.537 دينار بحريني).

الموظفون الأجانب

إن التغيير في الالتزام المتعلق بمكافأة نهاية الخدمة والذي ينطبق على الموظفين الأجانب مبين كالتالي:

31 ديسمبر 2020	31 ديسمبر 2021
14.181	19.433
7.730	6.928
(2.478)	(12.378)
19.433	13.983
88	85

الرصيد الافتتاحي
المستحقات للسنة
المبالغ المدفوعة خلال السنة

الرصيد الختامي

عدد الموظفين العاملين بالغرفة

(19) ذمم تجارية دائنة وأخرى

31 ديسمبر 2020	31 ديسمبر 2021
230.031	241.257
75.194	72.721
156.968	121.029
263.107	187.418
725.300	622.425

ذمم تجارية دائنة
إيرادات مؤجلة
مخصص رواتب اجازات الموظفين وتذاكر السفر
مصروفات مستحقة ومطلوبات أخرى

يتم سداد الذمم التجارية الدائنة بشكل عام في غضون 30 إلى 60 يوماً من تاريخ فاتورة المورد، وهي مثبتة بشكل أساسي بالدينار البحريني.

(20) إيرادات ورسوم تحصيل الاشتراكات

تمثل إيرادات الاشتراكات المبالغ المتحصلة من الأعضاء سنوياً. يتم تحصيل رسوم الاشتراكات عن طريق وزارة الصناعة والتجارة والسياحة ("الوزارة") مقابل رسوم تحصيل. بلغت رسوم الاشتراكات 879.586 دينار بحريني (2020: 634.130 دينار بحريني). وفقاً للتقارير المستلمة من الوزارة، فقد بلغ عدد الأعضاء المسجلين لاشتراكاتهم خلال السنة 43.680 عضواً (2020: 40.376 عضواً).

غرفة تجارة وصناعة البحرين
الإيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021
(المبالغ مبينة بالدينار البحريني)

(26) مصروفات عمومية وإدارية

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021	
360.000	10.000	تبرعات
62.873	63.565	مصروفات الحاسوب
46.615	37.616	مصروفات الدراسات والاستشارات الاقتصادية
39.297	29.146	مصروفات البريد والهاتف والفاكس والإنترنت
39.244	76.714	مصروفات إعلانات
38.925	-	مصروفات تغيير هوية الغرفة
37.631	13.985	مصروفات وسائل الإعلام
32.388	21.564	مصروفات خدمات مهنية
27.837	9.701	مصروفات كوفيد - 19
24.079	30.073	مصروفات الكهرباء والماء
23.250	21.850	مصروفات أخرى
13.090	10.491	مصروفات القرطاسية والمطبوعات
12.970	12.934	مصروفات مكتب الغرفة
9.771	7.941	مصروفات تنظيفات
3.415	2.157	رسوم اشتراكات
<u>771.385</u>	<u>347.737</u>	

دعماً لجهود الحكومة في مواجهة جائحة كورونا، ساهمت الغرفة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 بمبلغ 300 ألف دينار بحريني لحملة "فيينا خير"، حيث تم تحويل المبلغ آنف الذكر إلى حساب (الحملة الوطنية لمكافحة فيروس كورونا كوفيد - 19). كما ساهمت الغرفة بمبلغ 60 ألف دينار بحريني إلى محافظة العاصمة - وزارة الداخلية، وذلك دعماً لسعيها في تشييد مخيم للإيواء العمالة الأجنبية.

(27) المعاملات والأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة

يتم اعتبار الأطراف كأطراف ذات علاقة عندما يكون لأحد الأطراف قدرة السيطرة على الطرف الآخر، أو عندما يمارس نفوذ مؤثر على الطرف الآخر في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية. يندرج ضمن الأطراف ذات العلاقة كل من أعضاء مجلس الإدارة، وموظفي الإدارة العليا، وأفراد أسرهم المقربين، وتلك المنشآت الأخرى التي تكون لدى الغرفة أو أعضاء مجلس الإدارة، وموظفي الإدارة العليا وأفراد أسرهم المقربين القدرة على ممارسة نفوذ مؤثر فيها أو يمكن أن تتأثر بشكل جوهري من قبل تلك الأطراف. إن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة مصرحة من قبل الإدارة وتم إبرامها على أساس تجاري منصف.

فيما يلي ملخص لأهم الأرصدة والمعاملات التي تم إبرامها مع الأطراف ذات العلاقة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر:

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021	
		الأرصدة مع الأطراف ذات علاقة
34.356	1.044	مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة
20.935	7.021	مبالغ مستحقة لأطراف ذات علاقة
		المعاملات مع الأطراف ذات علاقة
163.950	134.133	رواتب ومنافع الإدارة التنفيذية
2.218	32.008	مخصصات المشاركات والإدارة العليا
180.506	222.054	شراء سلع وخدمات - شركات تحت سيطرة الإدارة العليا
49.374	55.648	إيرادات إيجارات - شركات تحت سيطرة الإدارة العليا

غرفة تجارة وصناعة البحرين
الإيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021
(المبالغ مبينة بالدينار البحريني)

(23) إيرادات الاستثمارات والودائع

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021	
473.111	425.610	إيرادات الفوائد البنكية
374.863	388.054	أرباح صناديق مدارة
124.543	93.380	أرباح أسهم
<u>972.517</u>	<u>907.044</u>	

(24) إيرادات أخرى

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021	
46.237	20.215	إيرادات متنوعة
324.530	9.890	منح حكومية
6.900	5.000	إيرادات المناقصات
<u>377.667</u>	<u>35.105</u>	

(25) تكاليف الموظفين

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021	
1.503.140	1.505.427	الرواتب والأجور
176.611	171.651	مصروفات التأمينات الاجتماعية
106.558	113.888	مصروفات التأمين الصحي للموظفين
36.234	87.221	مكافآت المتقاعدين
36.677	23.599	مصروفات أخرى
2.894	17.346	مصروفات الدورات التدريبية
7.730	6.928	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
2.729	5.878	مكافآت الموظفين
-	662	مصروفات التوظيف
<u>1.872.573</u>	<u>1.932.600</u>	

(28) **الموجودات والمطلوبات المالية وإدارة المخاطر - تابع**

الأدوات المالية الرئيسية

إن الأدوات المالية الرئيسية المستخدمة من قبل الغرفة، والتي تنشأ منها مخاطر الأدوات المالية هي كالتالي:

- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- ذمم تجارية مدينة وأخرى باستثناء المصروفات المدفوعة مقدماً
- ودائع قصيرة الأجل
- استثمارات مضاربة
- نقد وأرصدة لدى البنوك
- ذمم تجارية دائنة وأخرى باستثناء منافع الموظفين

يوضح البيان التالي ملخصاً للأدوات المالية المحتفظ بها مصنفة طبقاً لفئتها كما في 31 ديسمبر 2021:

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		الموجودات المالية
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	
-	10.139.090	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
1.147.532	-	ذمم تجارية مدينة وأخرى باستثناء المصروفات المدفوعة مقدماً
8.315.286	-	ودائع قصيرة الأجل
999.928	-	استثمارات مضاربة
591.429	-	نقد وأرصدة لدى البنوك
<u>11.054.175</u>	<u>10.139.090</u>	مجموع الموجودات المالية

مطلوبات مالية بالتكلفة المطفأة		المطلوبات المالية
مطلوبات مالية بالتكلفة المطفأة	مطلوبات مالية بالتكلفة المطفأة	
428.675	-	ذمم تجارية دائنة وأخرى باستثناء منافع الموظفين
<u>428.675</u>	-	مجموع المطلوبات المالية

(28) **الموجودات والمطلوبات المالية وإدارة المخاطر**

الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي تشتمل على نقد وأرصدة لدى البنوك، وودائع قصيرة الأجل، واستثمارات مضاربة، وموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وذمم تجارية مدينة وأخرى باستثناء المصروفات المدفوعة مقدماً، وذمم تجارية دائنة وأخرى باستثناء منافع الموظفين. إن السياسات المحاسبية المتعلقة بالأساليب المتبعة عند الاعتراف بالأدوات المالية قد تم الإفصاح عنها كلاً على حدة في البند الخاص بها.

إدارة حقوق الأعضاء

إن الهدف الأساسي من إدارة حقوق الأعضاء لدى الغرفة يتمثل في التأكد من المحافظة على نسبة كافية لتدعيم أعمالها وتعزيز عوائد الأعضاء.

تقوم الغرفة بإدارة هيكله حقوق الأعضاء لديها، كما تقوم بإجراء التعديلات اللازمة عليه في ضوء التغييرات في الظروف الاقتصادية. لم يتم إجراء أية تغييرات في الأهداف والسياسات والعمليات خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2021 و2020.

إن الغرفة تقوم بمراقبة حقوق الأعضاء عن طريق استخدام نسبة المديونية، وهي عبارة عن صافي المديونية مقسوماً على مجموع حقوق الأعضاء مضافاً إليه صافي المديونية. تضم الغرفة ضمن صافي المديونية الذمم التجارية الدائنة والأخرى، والتزامات عقود الإيجار، مخصوماً منها النقد والأرصدة لدى البنوك. أما حقوق الأعضاء فتتضمن الفائض المتراكم والإحتياطيات الأخرى المنسوبة للأعضاء.

	31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
ذمم تجارية دائنة وأخرى	622.425	725.300
التزامات عقود الإيجار	55.189	56.751
ناقصاً: نقد وأرصدة لدى البنوك	(593.289)	(1.283.845)
صافي المديونية / (الفائض)	84.325	(501.794)
مجموع حقوق الأعضاء	40.577.201	40.216.546
مجموع حقوق الأعضاء وصافي المديونية	40.661.526	39.714.752
نسبة المديونية	0.21 %	-

كما في 31 ديسمبر 2020، لم يكن لدى الغرفة صافي مديونية. وعليه، لم يتم احتساب نسبة المديونية.

إدارة المخاطر تتم من قبل إدارة الشؤون المالية في الغرفة وفقاً لسياسات معتمدة من قبل مجلس الإدارة. تقوم إدارة الشؤون المالية بالغرفة بتقييم المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية في الغرفة. ويوفر أعضاء مجلس الإدارة مبادئ إدارة المخاطر بصورة عامة، بالإضافة إلى سياسات تغطي مجالات معينة.

(28) **الموجودات والمطلوبات المالية وإدارة المخاطر - تابع**

لا تقوم الغرفة بالدخول في عقود مشتقات مالية من أجل إدارة مخاطر الائتمان، على الرغم من أنه في بعض الحالات المحدودة، قد تتخذ الغرفة خطوات لتخفيف هذه المخاطر إذا كانت متركزة بشكل كافي. وتمثل القيمة الدفترية للموجودات المالية الحد الأقصى لتعرض الغرفة لمخاطر الائتمان. يوضح البيان التالي الإفصاحات الكمية لمقدار التعرض لمخاطر الائتمان المتعلقة بالموجودات المالية.

31 ديسمبر 2021		الموجودات المالية
الحد الأقصى للتعرض للمخاطر	القيمة الدفترية	
1.147.532	1.147.532	ذمم تجارية مدينة وأخرى بإستثناء المصروفات المدفوعة مقدماً
8.315.286	8.315.286	ودائع قصيرة الأجل
999.928	999.928	استثمارات مضاربة
594.184	591.429	نقد وأرصدة لدى البنوك
<u>11.056.930</u>	<u>11.054.175</u>	مجموع الموجودات المالية

31 ديسمبر 2020		الموجودات المالية
الحد الأقصى للتعرض للمخاطر	القيمة الدفترية	
1.042.490	1.042.490	ذمم تجارية مدينة وأخرى بإستثناء المصروفات المدفوعة مقدماً
9.410.722	9.410.722	ودائع قصيرة الأجل
1.286.255	1.283.845	نقد وأرصدة لدى البنوك
<u>11.739.467</u>	<u>11.737.057</u>	مجموع الموجودات المالية

مخاطر سعر الفائدة هي مخاطرة تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار الفائدة في السوق. إن الودائع قصيرة الأجل تدر عوائد بمعدلات تتراوح ما بين 3% و4.25% سنوياً (2020: تتراوح ما بين 3.5% و5% سنوياً)، في حين تدر استثمارات المضاربة أرباحاً بمعدل 5% سنوياً. وفي رأي الإدارة، فإن الموجودات والمطلوبات الأخرى لدى الغرفة، ليست حساسة لمخاطر سعر الفائدة. إن التأثير الافتراضي على الأرباح عند زيادة أو انخفاض سعر الفائدة بمقدار 100 نقطة أساسية سيبلغ حوالي 93.152 دينار بحريني (2020: 94.107 دينار بحريني).

(28) **الموجودات والمطلوبات المالية وإدارة المخاطر - تابع**

الأدوات المالية الرئيسية - تابع

ويوضح البيان التالي ملخصاً للأدوات المالية المحتفظ بها مصنفة طبقاً لفئتها كما في 31 ديسمبر 2020:

الموجودات المالية	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	9.805.306	-
ذمم تجارية مدينة وأخرى باستثناء المصروفات المدفوعة مقدماً	-	1.042.490
ودائع قصيرة الأجل	-	9.410.722
نقد وأرصدة لدى البنوك	-	1.283.845
مجموع الموجودات المالية	<u>9.805.306</u>	<u>11.737.057</u>
المطلوبات المالية		مطلوبات مالية بالتكلفة المطفأة
ذمم تجارية دائنة وأخرى باستثناء منافع الموظفين		493.138
مجموع المطلوبات المالية		<u>493.138</u>

مخاطر الائتمان هي المخاطر الناجمة عن فشل أحد الأطراف بالوفاء بالتزاماته المالية في ميعاد استحقاقها مما يتسبب في تحمل الطرف الآخر لخسارة مالية. تنشأ مخاطر الائتمان من النقد والأرصدة لدى البنوك والودائع قصيرة الأجل والتدفقات النقدية التعاقدية لاستثمارات الديون المدرجة بالتكلفة المطفأة، وكذلك التعرضات الائتمانية للعملاء، بما في ذلك الذمم المدينة غير المسددة. يتم الاحتفاظ بالأرصدة البنكية والودائع قصيرة الأجل واستثمارات المضاربة لدى بنوك محلية وغير محلية تتمتع بتصنيفات ائتمانية جيدة. كما أن استثمارات الغرفة محتفظ بها لدى بنوك تتمتع بتصنيفات ائتمانية جيدة وشركات أخرى مدرجة في أسواق الأوراق المالية. إن تركيزات مخاطر الائتمان فيما يتعلق بذمم الإيجارات المدينة محدودة بسبب العدد الكبير لعملاء الغرفة. تطبق الغرفة المنهج المبسط للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة باستخدام مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة بالنسبة لجميع الذمم التجارية المدينة. علاوة على ذلك، تعتبر استثمارات الدين بالتكلفة المطفأة ذات مخاطر ائتمانية منخفضة. بسبب هذه العوامل، تعتقد الإدارة بأنه لا توجد مخاطر ائتمان إضافية على المبالغ المخصصة لمواجهة الخسائر الناتجة من عدم تحصيل ذمم الإيجارات المدينة لدى الغرفة.

(28) **الموجودات والمطلوبات المالية وإدارة المخاطر - تابع**

المخاطر السوقية هي مخاطر تقلب قيمة أداة مالية معينة نتيجة للتغيرات في معدلات الفائدة، وأسعار صرف العملات الأجنبية، ومخاطر أسعار الأسهم. تراقب الغرفة عن كثب قوى ومتغيرات السوق وتقوم بتعديل الاستراتيجية بشكل مناسب للحد من المخاطر السوقية.

مخاطر العملة هي المخاطر الناتجة عن التقلبات في القيمة لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر التي تحتفظ بها الغرفة، مقومة بشكل رئيسي بالدينار البحريني والدولار الأمريكي. إن معاملات الغرفة بالعملات الأجنبية يتم إبرامها بشكل رئيسي بالدولار الأمريكي وعملات دول مجلس التعاون الخليجي والذين يرتبطون بشكل فعال بالدولار الأمريكي. وعليه، تم تقييم احتمالية تعرض الغرفة لمخاطر العملة من قبل الإدارة بأنها ضئيلة.

مخاطر الاستثمار هي مخاطر عدم اليقين بشأن المنافع المستقبلية التي يمكن تحقيقها من الاستثمار. تمتلك الغرفة سياسات واضحة بالنسبة لإدارة مخاطر الاستثمار. تغطي هذه السياسات مستويات سلطة الاستثمار وممارسات تقييم الاستثمار. كما تقوم إدارة الشؤون المالية بالغرفة بدراسة تأثير المعاملات على بيان المركز المالي للغرفة، كما تقوم بمراقبة أداء المحفظة الاستثمارية بصفة مستمرة. وتتم مراجعة كل طلب استثمار من قبل جهة مختصة، وذلك بناءً على حجم وطبيعة المعاملة. ويتم إجراء التقييم العادل للاستثمارات على أساس ربع سنوي.

قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي سيتم الحصول عليه لبيع موجودات أو الذي سيتم دفعه لنقل إلتزام في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.

إن الأدوات المالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس دوري تشمل الذمم التجارية المدينة والأخرى باستثناء المصروفات المدفوعة مقدماً، والنقد والأرصدة لدى البنوك، والودائع قصيرة الأجل، واستثمارات المضاربة والذمم التجارية الدائنة والأخرى باستثناء منافع الموظفين. ترى الإدارة أنه ونظراً للطبيعة القصيرة الأجل لهذه الأدوات المالية، فإن القيمة العادلة لهذه الأدوات المالية لا تختلف بشكل جوهري عن قيمتها الدفترية كما في 31 ديسمبر 2021 و2020.

يبين الجدول التالي التسلسل الهرمي للقيمة العادلة للأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس دوري جنباً إلى جنب مع وسائل التقييم والمدخلات غير الملحوظة الهامة المستخدمة في تحديد قياس القيمة العادلة للأدوات المالية إضافة إلى العلاقة المتبادلة بين المدخلات غير الملحوظة والقيمة العادلة:

العلاقة المتبادلة بين المدخلات غير الملحوظة والقيمة العادلة	المدخلات غير الملحوظة الهامة	وسائل التقييم المستخدمة والمدخلات الرئيسية		القيمة العادلة في 31 ديسمبر 2021	مستوى التسلسل الهرمي
		المدخلات غير الملحوظة الهامة	المدخلات الرئيسية		
موجودات غير مالية					
علاقة إيجابية بين معدلات السوق الحالية. ومعدلات السوق والقيم العادلة.	معدلات السوق الحالية.	تقارير تقييم من جهات مستقلة.	المستوى الثاني	15.040.715 (2020: 15.173.633)	عقارات استثمارية

(28) **الموجودات والمطلوبات المالية وإدارة المخاطر - تابع**

مخاطر السيولة هي مخاطر مواجهة الغرفة لصعوبة في توفير الأموال اللازمة لسداد الإلتزامات المصاحبة للأدوات المالية. قد تنتج مخاطر السيولة من عدم القدرة على بيع موجودات مالية معينة بالسرعة المناسبة وبقيمة تقارب قيمتها العادلة.

تقوم إدارة الغرفة بمراقبة مخاطر السيولة على أساس منتظم للمساعدة في التأكد من توافر الأموال الكافية من أجل الوفاء بجميع الإلتزامات عند استحقاقها.

يبين الجدول التالي الإستحقاقات التعاقدية (تمثل التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصومة) للمطلوبات المالية غير المشتقة على أساس أقرب تاريخ يمكن أن يطلب من الغرفة أن تقوم فيه بتسديد المدفوعات.

في 31 ديسمبر 2021	
أقل من سنة	المجموع
428.675	428.675
أدوات مالية غير معرضة للفائدة	
في 31 ديسمبر 2020	
أقل من سنة	المجموع
493.138	493.138
أدوات مالية غير معرضة للفائدة	

مخاطر الأسعار هي مخاطر تعرض الغرفة للتغيرات في أسعار الأوراق المالية المدرجة في الأسواق النشطة بسبب الاستثمارات التي تحتفظ بها الغرفة والمصنفة في بيان المركز المالي كموجودات مالية من خلال الدخل الشامل الآخر. لإدارة مخاطر الأسعار الناشئة عن الاستثمارات في الأسهم المدرجة والسندات، تقوم الغرفة بتنوع محفظتها. ويتم تنوع المحفظة وفقاً للحدود التي تضعها الغرفة.

إن تحليل حساسية القيمة العادلة للاستثمارات موضح على النحو التالي:

الوصف	مقدار التغير	التأثير على حقوق الأعضاء	
		31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2020
موجودات مالية مدرجة في أسواق الأوراق المالية من خلال الدخل الشامل الآخر	+/- 5%	162.251	142.081

(28) الموجودات والمطلوبات المالية وإدارة المخاطر - تابع

قياس القيمة العادلة - تابع

العلاقة المتبادلة بين المدخلات غير الملحوظة والقيمة العادلة	المدخلات غير الملحوظة الهامة	وسائل التقييم المستخدمة والمدخلات الرئيسية	مستوى التسلسل الهرمي	القيمة العادلة في 31 ديسمبر	موجودات مالية
لا ينطبق.	لا ينطبق.	أسعار الأسهم المدرجة في أسواق الأوراق المالية.	المستوى الأول	3.245.027 (2.841.619 :2020)	أسهم مدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية
كلما ارتفع معدل نمو الإيرادات، ارتفعت القيمة العادلة.	معدلات نمو الإيرادات والأرباح المتوقعة مع الأخذ بعين الاعتبار المعرفة الإدارية والخبرة بظروف السوق المتعلقة بتوجهات مجالات الأعمال المماثلة.	تقييم صافي الموجودات والتقييم المقدم من قبل مديري الصناديق.	المستوى الثاني	6.894.063 (6.963.687 :2020)	صناديق مدارة

لم تكن هناك أية تحويلات بين المستويات خلال السنة.

يوضح الجدول التالي التسوية بين الرصيد الافتتاحي والختامي للقيمة العادلة للأدوات المالية التابعة لمدخلات المستوى الثاني:

صناديق مدارة		
31 ديسمبر 2020	31 ديسمبر 2021	
4.860.422	6.963.687	الرصيد الافتتاحي
2.031.593	-	الإضافات خلال السنة
78.114	(69.624)	(خسائر)/مكاسب القيمة العادلة غير المحققة
(6.442)	-	صافي التغيير خلال السنة
6.963.687	6.894.063	الرصيد الختامي

(29) الأحداث بعد فترة إعداد التقرير

لم تقع أي أحداث مهمة بعد 31 ديسمبر 2021 وقبل تاريخ التقرير يتوقع أن يكون لها تأثير جوهري على هذه البيانات المالية.

2021	New Memberships	Renewed Memberships	Total Quantity
January	498	3,424	3,922
February	521	3,275	3,796
March	630	3,707	4,337
April	574	2,973	3,547
May	426	2,871	3,297
June	569	2,930	3,499
July	398	2,550	2,948
August	482	2,872	3,354
September	608	3,098	3,706
October	517	2,982	3,499
November	611	3,650	4,261
December	566	2,948	3,514
Grand Total	6,400	37,280	43,680

2021	Certificate Of Origin	Invoices	Signatures	Total Quantity
January	953	2,029	1,454	4,436
February	873	2,013	1,568	4,454
March	1,238	2,642	1,855	5,735
April	1,068	2,212	1,496	4,776
May	979	2,089	796	3,864
June	1,149	2,471	1,023	4,643
July	892	2,158	872	3,922
August	1,085	2,384	1,091	4,560
September	1,055	2,466	1,635	5,156
October	981	2,315	1,794	5,090
November	1,024	2,402	1,957	5,383
December	1,053	2,432	2,013	5,498
Grand Total	12,350	27,613	17,554	57,517

Signature

17,554

Invoices

27,613

Certificate of Origin

12,350

Renewed Memberships

37,280

New Memberships

6,400

camera. As such, the studio introduces the Chamber to the local, regional, and global media scene. With the aim of touching on the concerns, challenges, and challenges that businesses face, several field reports have been filmed, highlighting several commercial and economic sectors and fields. To this effect, the following programs have been produced:

- A program about Gold Souq located in Jidhafs Market.
- A report on real estate prices.
- A report about training institutes in the Kingdom
- Series on Bahrain-India relations.
- History of the Bahrain Chamber.
- The situation of cafes after the Coronavirus pandemic
- A report about restaurants.
- Forecasts of foreign tourism growth in May 2021.
- A report on the preservation of grace.
- A Report on the customer service center.

Development of the electronic system:

In 2021, The Chamber continued to develop its electronic system with the aim of improving the quality of services provided to the commercial society and the private sector through increasing organizational effectiveness by means of launching a package of new qualitative electronic services, including but not limited to:

- Completing the Chamber's information system and starting to use it to be one of the main pillars of the Chamber's future work.
- Starting the project of updating the website, and interconnecting it to the Chamber's modern information system
- Updating the employee's internal page.
- Developing the unified electronic system for directorates and departments to follow up the progress of work and projects.
- Development of the e-services portal.
- Developing the e-bidding program.



Improving Communication and Coordination with Government Bodies:

In 2021, the Board of Directors during 2021 to increase communication with various government bodies to address the challenges facing the private sector, through joint committees, the most important of which are the following:

The Joint Economic Committee with the Ministry of Industry, Trade and Tourism:

The Joint Economic Committee between the Chamber and the Ministry of Industry, Trade and Tourism is one of the most important joint committees concerned with enhancing cooperation, coordination and consultation between the private sector represented by the Chamber and the government represented by the Ministry. In 2021, three meetings were held during which several important topics were discussed, including the following:

- Rise of rents of industrial lands.
- Facilitating company registration procedures.
- The Ministry's plan to promote the tourism sector and increase tourist attractions in Bahrain.
- Preparing training programs to help employers have access to electronic commerce.
- The possibility of considering increasing the customs tariff for imports of foreign goods for which there are national alternatives to encourage Bahraini products.
- Problems facing the private sector in courts in general.
- Cases in labor courts, which burden companies with amounts determined as compensation for employees.
- Establishing standards for virtual records and e-commerce to prevent deceit and fraud and protect property rights.
- Launching the electronic connectivity with Sijilat system at the Ministry of Industry, Commerce and Tourism to exchange information and data.
- Recommendations of the second annual conference of the permanent committees of the Bahrain Chamber of Commerce and Industry.
- Proposal to introduce a unified Gulf law regulating commercial concessions.
- Amending the Commercial Companies Law promulgated by Legislative Decree No. (21) of 2001.
- Updates of the implementation of the resolution issued by the Kingdom of Saudi Arabia regarding adoption of rules of national origin.

The joint committee between Bahrain Chamber and the Council of Representatives:

This committee held one meeting in 2021 and it was devoted to discussing the economic recovery plan in the Kingdom of Bahrain.

The Chamber has also held meetings with representatives of the legislative authority "the Shura Council and the Council of Representatives", in which it reviewed its proposals on some vital issues, including but not limited to the following:

- The Study conducted by the Chamber on the challenges facing the labor market.
- Draft law on foreign investment.
- Economic recovery plan.

Honoring the Heads and Members of the Committees of the 29th Session:

In mid-December 2021, the Chamber held a ceremony to honor the heads and members of its committees in session "29" of the Chamber's Board of Directors, based on the belief of the Board of Directors in the importance of promoting the work and role of the sectoral and permanent committees of the Chamber, and in a way that reflects the support provided by these committees in implementing the programs, plans and policies. These committees could effectively highlight the needs and challenges facing the business community, identify problems and propose practical solutions in coordination with various government and private bodies, communicate and interact with the commercial community through forums, periodic meetings, seminars and workshops, survey needs and identify priorities and challenges.

Promoting Media Communication Channels:

With the aim of creating an ideal media platform and interactive communication channels that achieve the Chamber's strategic objectives and contribute to the formation of an integrated relationship with the business sector and stakeholders to enhance the Chamber's presence and its effective role, especially through digital media, the Chamber has in 2021 launched an integrated media studio equipped with the best technologies, through which many prominent economic figures were hosted to shed light on the most prominent trends and economic opportunities that would create modern markets in the Kingdom of Bahrain. The most prominent video programs were "Mawared", "Future Markets", and "Success Stories of Bahraini merchants". In addition, the studio aims to train managerial staff to develop their competencies and enable them to use studio equipment and methods of presentation and giving speeches in front of the

The second Annual Conference of the Committees: "The Reality of the Economy and the Opportunities Available after the Pandemic"

7  وزارة الأشغال والحكومات المحلية والتخطيط العمراني Ministry of Works, Municipalities Affairs and Urban Planning	6  وزارة الصناعة والتجارة والتمويل والسياحة Ministry of Industry, Commerce and Tourism
2  مملكة البحرين مؤسسة التنظيم العقاري	1  مملكة البحرين Bahrain Tourism & Exhibitions Authority
1  مملكة البحرين الهيئة العامة للصحة العامة Supreme Council of Health	10  مملكة البحرين بنك البحرين المركزي Central Bank of Bahrain
1  مملكة البحرين هيئة تنظيم سوق العمل Labour Market Regulatory Authority	1  بورصة البحرين BAHRAIN BOURSE
1  مملكة البحرين الجمارك CUSTOMS	1  مملكة البحرين وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف Ministry of Justice, Islamic Affairs and Endowment
1  مملكة البحرين وزارة المواصلات والاتصالات Ministry of Transportation and Telecommunications	2  مملكة البحرين وزارة التربية والتعليم Ministry of Education
2  Sustainable Energy Authority هيئة الطاقة المتجددة Kingdom of Bahrain مملكة البحرين	3  هيئة جودة التعليم والتدريب Education & Training Quality Authority Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين
1  مملكة البحرين الهيئة العامة لحماية البيئة Supreme Council for Environment	2  مملكة البحرين مجلس التعليم العالي Higher Education Council

The second Annual Conference of the Committees: "The Reality of the Economy and the Opportunities Available after the Pandemic"

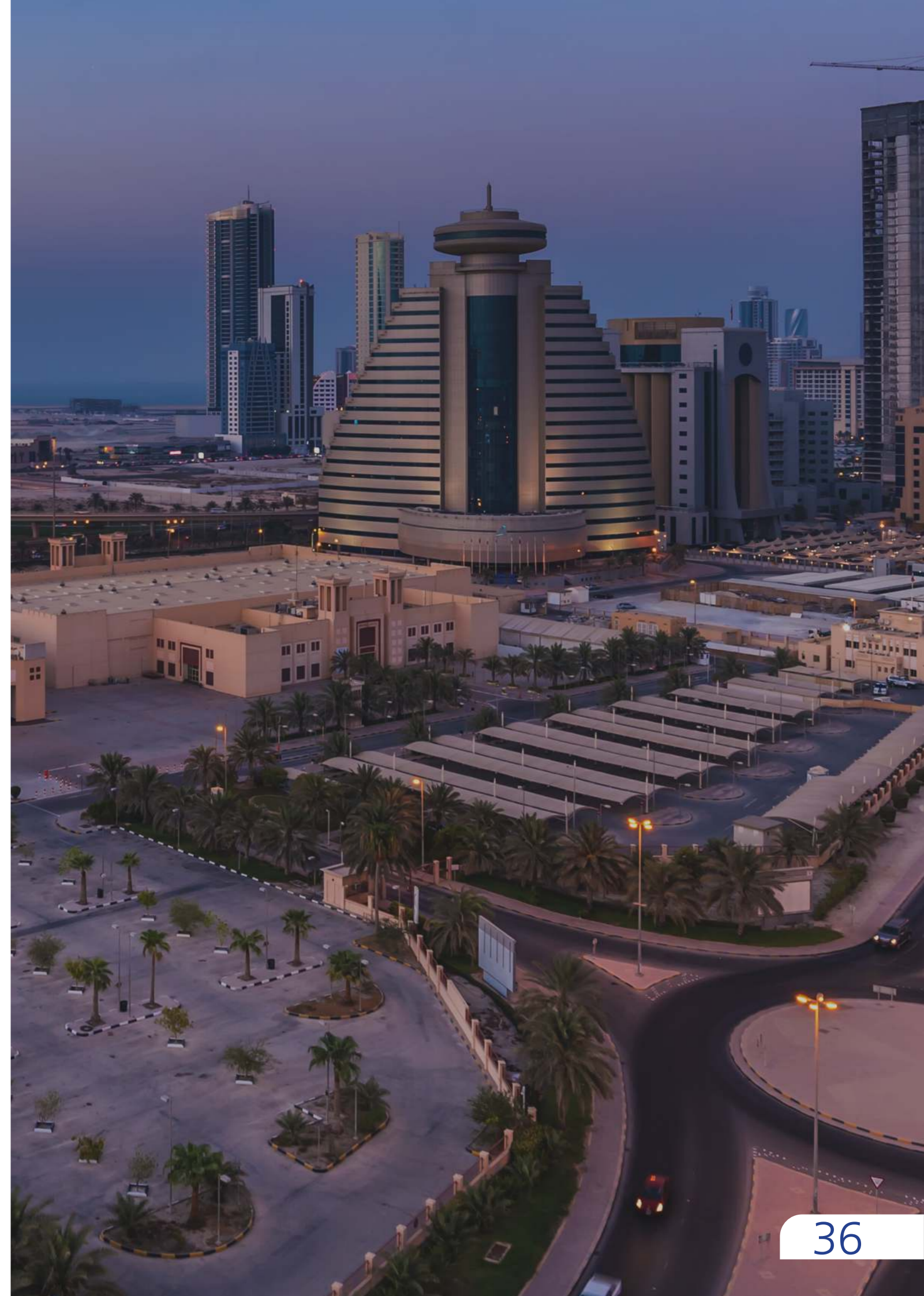
In the context of the participation of Bahrain Chamber in supporting the commercial sectors and the national economy, and the active role played by the permanent committees in the process of major qualitative transformations the global economy is witnessing nowadays due to the consequences of the Coronavirus pandemic, the Chamber held the second annual virtual conference of its permanent committee under the title "The Reality of the Economy and Opportunities Available after the Coronavirus pandemic" on 7-8 April 2021. More than 2,000 participants from Bahrain and abroad took part in the five sessions of the conference, which focused on reviewing the most important challenges and the practical solutions. Topics related to the development of business sectors were discussed, difficulties these sectors face in the current and future situations were diagnosed, and the appropriate solutions from the point of view of the sectors concerned were put forward. This conference could draw a future roadmap for the Bahraini business sector.

The five sessions of the conference resulted in several outcomes. The first dialogue session addressed "Financial Challenges and Reorganization of Institutions", the second dialogue session discussed "The Digital Economy and Trade" (Orientation for the Future) and the third session reviewed "Education and Health Services" (Growth Opportunities and Untapped Potentials). On the second day of the conference, the first dialogue session focused on innovation and energy, the second session shed light on the future of logistics and communications (An interconnected world), and the third dialogue session was entitled "A Maneuver with Committee Chairmen on Creative Thinking to Find Innovative Solutions". During these sessions, practical ideas were presented and exchanged to seize opportunities, stimulate innovation, overcome challenges, and ensure business sustainability. All outcomes of the conference were submitted to the government. His Royal Highness Prince Salman bin Hamad Al Khalifa, the Crown Prince and the Prime Minister ordered, in the regular session of the Cabinet held on April 19, 2021, forming a taskforce headed by His Excellency the Minister of Industry, Commerce and Tourism to examine and follow up on the implementation of these outputs and recommendations, and considering turning them into reality through coordination and collaboration with the relevant competent authorities.

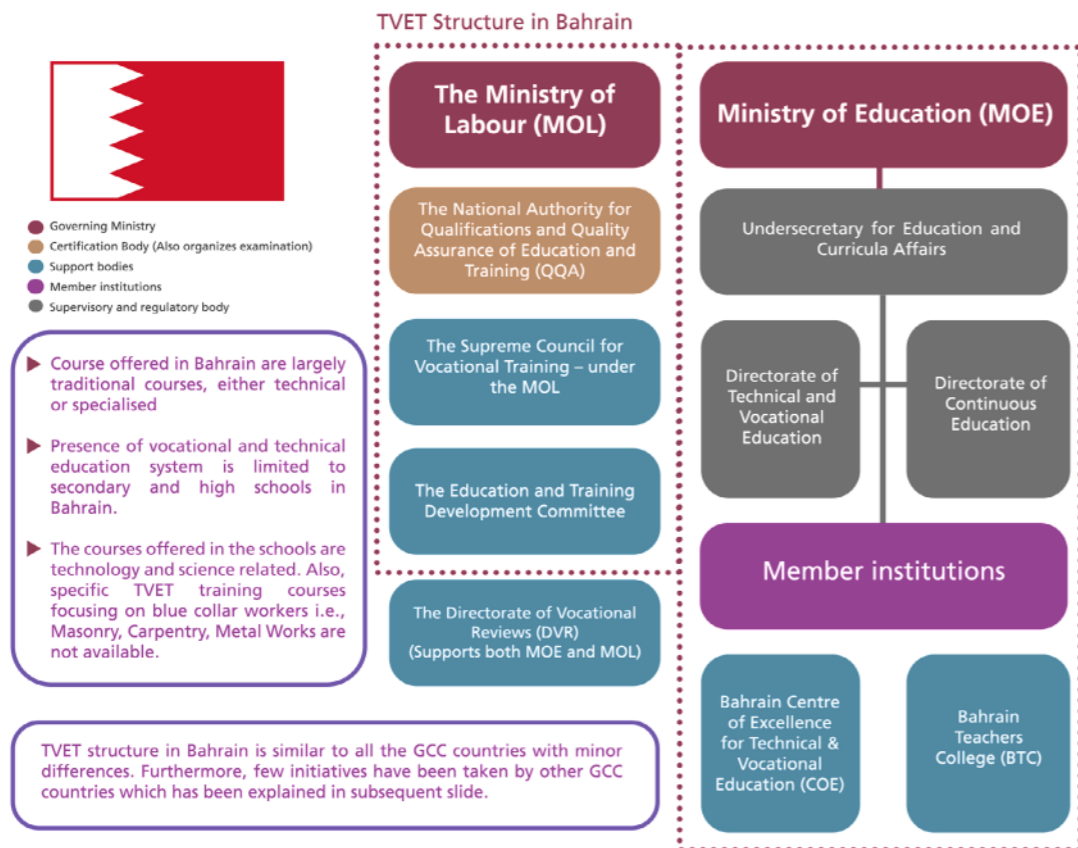
- Quarterly Economic Reports:** The Chamber published 4 quarterly economic reports under the title “An Overview of the Local Economy”. In addition, the Chamber published a report in early 2021 under the title “Overview of the Impact of the Coronavirus Pandemic in 2020”. These reports aim to educate those interested in commercial issues about the current economic conditions through presenting and analyzing the performance of the most prominent local economic indicators, examining trade exchange with GCC countries, and reviewing other local and global economic prospects.



- Reports Entitled “Trade in Focus”:** The Chamber published several economic reports entitled (Trade in Focus) to review potential and untapped opportunities within the intra-trade between the Kingdom of Bahrain and some countries of the world, with the aim of shedding light on initiatives to advance trade relations to levels that reflect the potentials of Bahrain and the target countries.



MARKET ASSESSMENT - TVET STRUCTURE IN BAHRAIN



- A Feasibility Study on a Project to Develop Nasser Center for Rehabilitation and Vocational Training:** The Studies and Initiatives Center of Bahrain Chamber conducted a study on the chances of success of a project to develop Nasser Center for Rehabilitation and Vocational Training, through the application of the dual education system adopted in the Federal Republic of Germany. The study also examines the feasibility of converting the Center from a government institute to an independent for-profit organization while maintaining its current role in training students for the secondary stage, through offering training solutions that meet current and future training and development needs, similar to the experience of the Bahrain Institute of Banking and Finance (BIBF) as a model that has achieved considerable success at the local and regional levels. In addition, the study, seeks to find an appropriate support mechanism from large governmental and semi-governmental companies, institutions, and corporates of the private sector in the short and long term.



WAY FORWARD TO A SUCCESSFUL ECONOMY 2021

- The Study Entitled “Way Forward to a Successful Economy”:** This study was conducted with the aim of developing a new roadmap for foreign direct investment trends in some areas in Bahrain and submitting final recommendations to the government. The study reviewed various packages of initiatives to help improve Bahrain’s ability to attract quality investments, like other GCC countries.

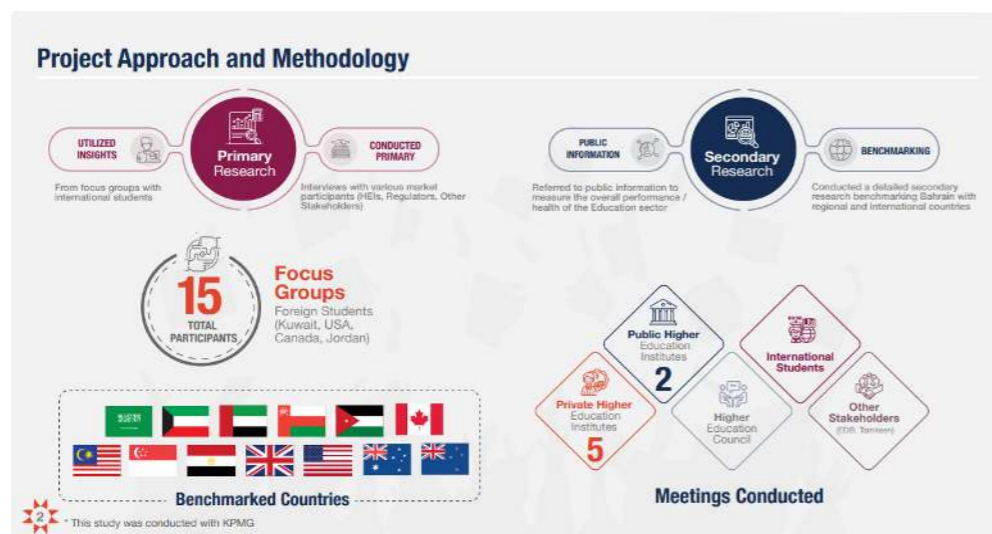
Study Overview



- A Study on Registration Fees of Medicines and Medical Devices:** The Studies and Initiatives Center of Bahrain Chamber has conducted a study on medicines and medical devices in the Kingdom of Bahrain. This study addressed the problem of high registration prices for medicines and medical devices and the impact thereof. In addition, the study touched on problems citizens and residents in the Kingdom of Bahrain are facing due to shortage of some medicines and the related health effects on them. Proposals and recommendations will be submitted to the competent authorities.
- A Study on the National Technical Regulation for Plastic Products:** the opinions of traders working in the plastics industry were surveyed and an international comparative study was conducted with the aim of adopting the best international practices in this regard. In addition, a panel discussion was held for business owners working in the plastics industry in the presence of His Excellency the Chairman of the Chamber. The study was submitted to the Ministry of Industry, Commerce and Tourism within the specified period given to Bahrain Chamber in this regard.



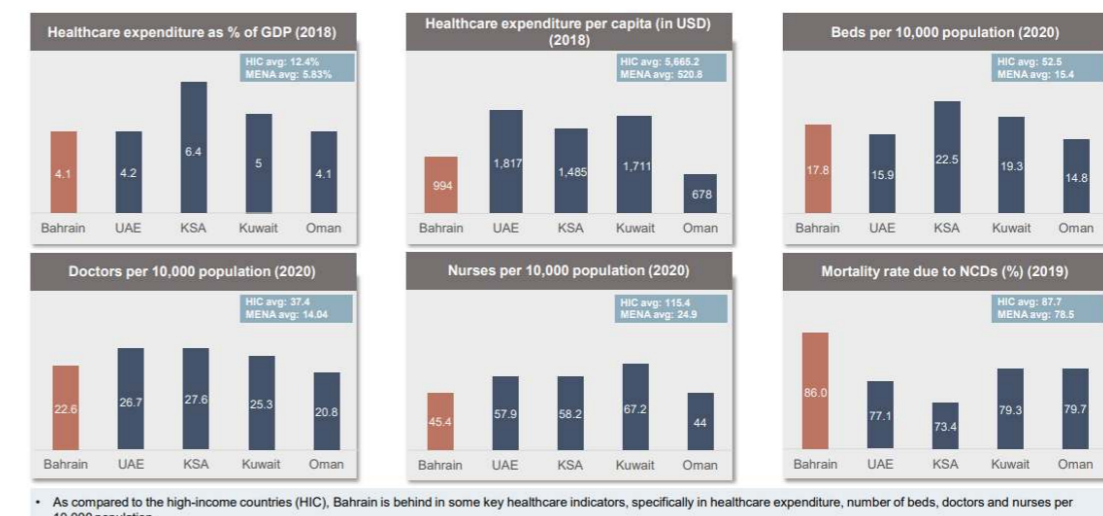
- **A Study on the Future of the Real Estate Sector in the Kingdom of Bahrain:** In 2021, a study was conducted on the future of the real estate sector in the Kingdom of Bahrain, and the effects of the decision to collect infrastructure establishment and development costs in construction areas at the rate of BHD 12 dinars per square meter. The study also included monitoring and analysis of the challenges and difficulties with facing this sector at the current stage along with the introduction of a package of stimuli and initiatives that constitute a road map for the real estate market after the Coronavirus (Covid 19) pandemic.



- **A study on “Education Tourism in the Kingdom of Bahrain”:** The Center for Studies and Initiatives at Bahrain Chamber has conducted a study on educational tourism and its impact on Bahrain’s economy. This study aimed to present proposals to make the Kingdom of Bahrain a center of attraction to international students to study in Bahrain as a step towards achieving the Economic Vision 2030 as well as proposing all policies and legislation necessary to develop these proposals into a reality.

- **A Study on the Development of Professional Standards and Requirements for the Practice of Twenty Professions:** Based on the findings of the study conducted by the Chamber on the challenges of the labor market, the Council of Ministers, based on the recommendation of the Coordinating Committee headed by His Royal Highness the Crown Prince, Deputy Supreme Commander and Prime Minister, approved the procedures for developing the permit policy for the Foreign employer to practice some professional activities (flexi permit). It was recommended to form a specialized committee including a representative of the Ministry of Labor and Social Development, the Ministry of Finance and National Economy, the Ministry of Industry, Trade and Tourism, the Ministry of Works, Municipalities Affairs and Urban Planning, the Labor Market Regulatory Authority, The Bahrain Chamber of Commerce and Industry and the Education and Training Quality Authority to develop professional standards and requirements for the practice of 20 specific professions and any other professions the committee deems necessary for inclusion.

Compared to high-income country benchmarks for specific healthcare parameters, Bahrain is significantly lower in healthcare expenditure, number of beds, doctors, and nurses.



- **A Study on “Evaluation of the Private Health Care Sector in the Kingdom of Bahrain”:** The Studies and Initiatives Center of Bahrain Chamber is currently preparing to conduct a study to assess the private health care sector in the Kingdom of Bahrain. This study aims to assess the effects of the current foreign investment policies applicable in the Kingdom of Bahrain as well as other government laws and regulations on the potential growth, sustainability, performance, and quality of the healthcare system in Bahrain. In addition, the study aims to formulate strategies and make recommendations to the growth and sustainability of the private healthcare sector in the Kingdom of Bahrain.

Promoting Services and Work Mechanisms to Achieve Institutional Excellence:

For the first time in its history, the Bahrain Chamber of Commerce and Industry obtained the ISO 9001:2015 certificate, which is the outcome of continuous efforts exerted to improve and promote the procedures for carrying out its work with high standards based on the latest quality applications, in line with the new development strategy of the Chamber and its commitment to the Economic Vision 2030. The Chamber's obtained this certificate as it could keep pace with the latest global applications used in the field of quality to achieve institutional excellence, which would positively affect the level, quality and speed of work accomplishment and the services provided to the private sector, through the development of administrative systems and automation of all services.

Organizing Various Events and Activities:

The Chamber organized many seminars, events, workshops, and bilateral meetings, both virtual and in person, which addressed economic issues related to the private sector institutions. In addition, the Chamber organized economic activities aimed at promoting the relations of the Bahraini private sector with its counterpart in brotherly and friendly countries. The Chamber organized 70 events, including 19 seminars and 14 consultative meetings, 4 open meetings, 2 conferences, 2 general assembly meetings, both ordinary and extraordinary, 7 economic forums, 17 bilateral meetings with Arab and foreign trade delegations, 5 awareness and educational workshops directed to the members, including but not limited to the following:

- An open meeting to introduce the wage protection system.
- A Seminar on: "The Impact of the Coronavirus Pandemic on Employees in Hospitality and Tourism Sector".
- A virtual seminar on "The Phenomenon of Labor Transfer to Competing Companies".
- The Chamber has also Organized Events at the Regional and International Level, Including but not Limited to the following:
- The periodic consultative meeting with their Excellences the Ministers of Commerce in the GCC countries and their Excellences the heads of GCC federations and chambers.
- The Bahrain-Brazil Economic Forum, which was held under the auspices of the Brazilian President on the sidelines of his visit to the Kingdom of Bahrain.
- The Saudi-Bahrain Economic Forum, which was held on the sidelines of the visit of His Royal Highness Prince Mohammed bin Salman bin Abdulaziz Al-Saud, Crown Prince of the Kingdom of Saudi Arabia, to the Kingdom of Bahrain.

Conducting Solid studies that formulated the Chamber's Positions:

In 2021, the Chamber published many solid economic studies and reports that enabled the Chamber to adopt the correct positions based on the interest of the private sector and the national economy. In these studies, the opinions of stakeholders from business owners were obtained through questionnaires and surveys that included various economic groups and sectors. The most important of these studies are the following:

Conducting Solid studies that formulated the Chamber's Positions



A Study on the Future of the Real Estate Sector in the Kingdom of Bahrain



A study on "Education Tourism in the Kingdom of Bahrain"



A Study on the Development of Professional Standards and Requirements for the Practice of Twenty Professions



A Study on "Evaluation of the Private Health Care Sector in the Kingdom of Bahrain"



A Feasibility Study on a Project to Develop Nasser Center for Rehabilitation and Vocational Training



The Study Entitled "Way Forward to a Successful Economy"



A Study on Registration Fees of Medicines and Medical Devices



A Study on the National Technical Regulation for Plastic Products



Quarterly Economic Reports



Reports Entitled "Trade in Focus"

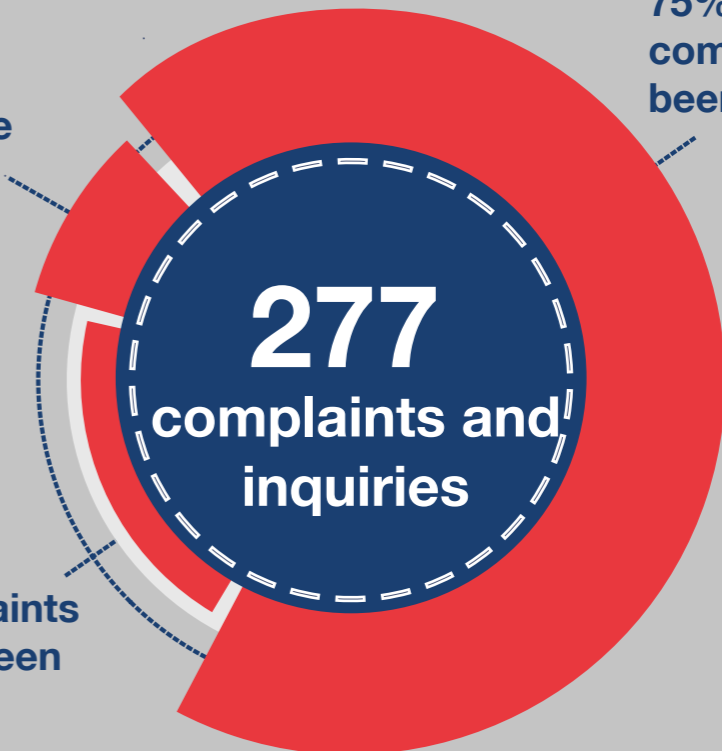
- Electronic means have been adopted to receive complaints and seek to resolve them.
- Holding open and direct meetings with the members to discuss their need, in collaboration with some departments of the Chamber: 3 meetings were held with the Ministry of Industry, Trade and Tourism, the Labor Market Regulatory Authority, and the Labor Fund (Tamkeen).
- A meeting was held to honor 13 government bodies and agencies that supported the unit in resolving traders' complaints and answering all their inquiries. These bodies and agencies include Ministry of Industry, Trade and Tourism, Customs Affairs, General Directorate of Traffic Services, Ministry of Health, Ministry of Justice, Islamic Affairs and Waqaf, Ministry of Labor and Social Development, Ministry of Transportation and Communication, Bahrain Tourism and Exhibitions Authority, Labor Market Regulatory Authority, Labor Fund "Tamkeen", Electricity and Water Authority, Supreme Council for the Environment and Bahrain Development Bank.
- Conducting 14 field tours to get a closer look at the challenges facing the members, during which the Chamber communicated with more than 36 members.
- The initiative "Avoid Default", which is an initiative aimed at providing advice to members of the Chamber and publishing the same on the Chamber's social networking sites.

	Description of Achievement	2021
1	Number of official complaints received by the Chamber	277 complaints and inquiries from 404 members
2	Results of official complaints received	179 complaints and inquiries have been resolved. 47 complaints have not yet been resolved. 15 complaints are in progress. 31 complaints are not within the scope of the Chamber's jurisdiction. 5 complaints have not been followed up by the member.
3	Percentage of complaints resolved	75% of complaints have been resolved. 19% of complaints have not yet been resolved. 6% of complaints are in progress.



6% of complaints are in progress

75% of complaints have been resolved



19% of complaints have not yet been resolved.

Electing the Representative of the Bahrain Chamber to the Board of Directors of the International Labor Organization:

In a new international achievement of the Kingdom of Bahrain, businesswoman Sonia Janahi, the member of the Board of Directors of the Bahrain Chamber of Commerce and Industry, has been elected unopposed as International Labour Organisation (ILO) alternate member to represent West Asian Business Group for a three-year term (2021-2024), by the member states of the organization participating in the coordination meeting of Arab business owners in West Asian countries, which was held on May 17, 2021.

Communication with Ambassadors and Foreign Diplomatic and Trade Missions:

In the context of developing and strengthening commercial and economic relations and seeking to open new channels of communication, cooperation and commercial partnership between Bahraini business owners and their counterparts from brotherly and friendly countries, the Chamber received in 2021 many trade delegations and missions from various countries of the world. It has also held meetings with ambassadors and representatives of diplomatic missions of many brotherly and friendly countries, during which possibilities of developing and promoting economic relations and ways to overcome challenges facing the advancement of these relations were discussed.

Developing Chamber's Services Provided to the Members:

- **Laying the foundations for the establishment of Bahrain Chamber Commercial Disputes Center:** In the context of the Board's endeavor to achieve the objectives stipulated in the Chamber's Law promulgated by Decree-Law No. (48) of 2012, including proposing the general principles related to the sector of industry and trade that contribute to setting its own strategy and the required plans to implement this strategy within the framework of the state's general policy, and aim to overcome the problems and difficulties that limit the ability of the private sector to grow, develop the role of the private sector and increase its contribution to economic development, the Board of Directors approved the establishment of a center for commercial arbitration and conciliation to provide its services to the members of the Chamber and the private sector. The establishment of this center is a reflection of the general policy of the state aimed at creating an advanced legal commercial environment that ensures quick and specialized settlement of commercial disputes between members of the Chamber and between them and third parties, at appropriate and reasonable fees and procedures and by a body of mediators and arbitrators. The objectives of the Centre include nominating and registering experts and commercial arbitrators and approving their certificates, settling and conciliating disputes in progress, which are referred to the Center by agreement of stakeholders. It also seeks to establish and

manage commercial and industrial colleges, training institutes, and centers. The Board of Directors has formed a board of trustees for this Center, and a body for settling commercial disputes.

- **Establishment of a New Customer Service Center and Provision of Services Electronically:** In 2021, a program was developed to relocate the customer service department on the ground floor to facilitate customers' access to it and benefit from the comprehensive services it provides. The Chamber also launched service delivery service for its members during the Coronavirus pandemic, to guarantee continuity of business of the private sector and facilitate conduct of members' transactions.
- **Providing the Necessary Infrastructure to Start the Comprehensive Employee Project For Customer Service Management:** a working mechanism and a special guide for the comprehensive employee has been prepared to serve members of the Chamber in the new customer service center on the ground floor. The comprehensive employee will answer all inquiries of members under one roof. Several employees were trained to work in the comprehensive employee project.
- **Opening a Notary Office in Bait Al-Tijjar:** As part of the endeavors of the Board of Directors of the Bahrain Chamber of Commerce and Industry in its 29th session to provide distinguished services to its members, and to relieve pressure on the notary offices located throughout the Kingdom of Bahrain, the Chamber has opened a notary office in the Chamber premises "Bait Al Tijjar" to provide its services to the members of the Chamber and the public. This office was inaugurated in 2022.
- **Opening an Authentication office of the Ministry of Foreign Affairs in the Chamber's Premises:** In the context of its efforts to provide distinguished services to its members and relieve pressure on authentication offices of the Ministry of Foreign Affairs located throughout the Kingdom of Bahrain, the Chamber contacted the Ministry of Foreign Affairs to open an authentication office in the Chamber's premises, "Bait al Tijjar", in which an employee from the sector of Consular services at the Ministry of Foreign Affairs authenticates all transactions of Chamber's members and visitors.

Examining Complaints of Members:

The Chamber's Complaints Unit continued to carry out its tasks according to its work program approved in the Chamber's work plan. Communications have been made with ministers, heads of official bodies and approved liaison officers to examine the complaints received by the Chamber, including the following:

- Receiving 277 complaints and inquiries from 404 members, of which 179 complaints have been resolved, 47 complaints have not yet been resolved, 31 complaints not within the Chamber's scope of jurisdiction, 15 complaints are in progress, and 5 complaints have not been followed up by the member.



Promoting Investment in Bahrain and Creating Broader Horizons for the Private Sector:

The Chamber was active in terms of participating in external activities aimed at promoting the investment climate of the Kingdom of Bahrain in various regional and international forums and conferences to enhance the Bahraini presence in these occasions that offer good opportunities for exchanging experiences, enhancing cooperation and encouraging mutual investments, in line with Bahrain economic vision 2030. A program of qualitative visits to a number of countries has been prepared with the aim of promoting the investment climate in the Kingdom of Bahrain and the available business opportunities. Bahraini economic delegations were formed to visit the Arab Republic of Egypt, the Russian Federation, France, Germany, and other brotherly and friendly countries. Virtual meetings were also held with many concerned economic authorities in the Kingdom of Saudi Arabia, State of Kuwait, United Arab Emirates, Sultanate of Oman, Azerbaijan, Kazakhstan, South Korea, Tajikistan, Uzbekistan, United Kingdom, Greece, Brazil, India and Italy.

Economic Cooperation Agreements:

The Chamber has concluded five commercial and economic cooperation agreements with many Arab and international chambers and federations, as well as official and civil bodies inside and outside the Kingdom. These agreements aim to provide facilities and services directed to the business sectors, develop commercial and economic cooperation relations, strengthen communication with brotherly and friendly countries, enhance economic and investment cooperation between them, and encourage businessmen to establish joint investment projects. Those agreements and memoranda of understanding include the following:

- Memorandum of Understanding on a feasibility study for the establishment of a Saudi-Bahraini multi-industry holding company.
- Memorandum of Understanding between Bahrain Chamber and the Arab-Brazilian Chamber of Commerce.
- Memorandum of Understanding between the Chamber and Seychelles Chamber of Commerce and Industry.
- Memorandum of Understanding between the Chamber and the International Association of Islamic Business in Russia.
- Memorandum of Understanding between the Chamber and the Chamber of Commerce and Industry of Tatarstan.



- Coordination with the Chamber's Board of Directors on any issues related to the policy of the private sector that are discussed in the body's Board of Directors.
- Voting on resolutions affecting businesses that are issued by the board of directors of the body or the institution in which the member is a representative of the chamber shall be in accordance with the directives and policies of the chamber in this regard.
- Submitting periodic reports every three months to the executive office regarding the decisions made in the meetings of the body's board of directors that affect the private sector, taking into account confidential issues that may not be disclosed.

Strengthening Regional and International Partnerships:

The Board of Directors continued to provide support and assistance to the business councils it formed with a number of brotherly and friendly countries, as they contribute to encouraging Bahraini exports, increasing the volume of exchange of goods and services through continuous contacts and communication with the concerned authorities, and overcoming challenges encountered by either of them. They also aim to encourage establishing economic projects. In 2021, there were remarkable activities conducted by the following bodies:

The Bahraini-Saudi Joint Business Council, which discussed the following topics in its three meetings held in 2021:

- Challenges and problems facing the promotion of inter- trade between Saudi Arabia and Bahrain
- Investment cooperation in the sectors of aluminum, iron, desalination systems, food security, and the food and beverage industry.
- Promoting the role of the real estate sector in the two countries.
- Challenges of Bahraini investment in the Kingdom of Saudi Arabia.
- The decision to apply Saudi value added tax on Gulf industries.

The Bahraini-Russian Joint Business Council, which held one meeting in 2021 that discussed the following topics:

- Visa exemption for Bahraini citizens visiting the Russian Federation, as well as Russian citizens visiting the Kingdom of Bahrain.
- Establishing a permanent office in the Kingdom of Bahrain to promote and market Russian products in line with the requirements and needs of the Gulf, Arab and African markets.
- Holding an annual Russian forum and exhibition (Russian Week), including various cultural, commercial and marketing activities.
- Exchanging experiences and signing collaboration agreements in the fields of scientific research.
- Creating opportunities, networking among investors and entrepreneurs from both countries and encouraging bilateral trade relations between Bahraini and Russian companies active in the field of food security, drug security, technology and artificial intelligence.



جدول اعمال اجتماع مجلس الاعمال البحريني السعودي المشترك

ANNUAL REPORT 2021

غرفة البحرين
BAHRAIN CHAMBER



21 نوفمبر 2021



كلمة ترحيبية

1

سعادة السيد سمير عبد الله ناس الموقر - رئيس غرفة البحرين رئيس الجانب البحرين

كلمة ترحيبية

2

سعادة السيد عجلان بن عبدالعزيز العجلان الموقر - رئيس اتحاد الغرف التجارية السعودية

كلمة ترحيبية

3

سعادة السيد عبد الرزاق المطيشان الموقر - رئيس الجانب السعودي

دراسة جدوى

ميس شركا

ما يستجد من

5

- Article (11) of Resolution No. (63) of 2019 on the regulation of the requirements and procedures for the practice of pharmacy professions, licensing of pharmaceutical centers, medicines and pharmaceutical products factories, and pharmaceutical facilities.
- Resolution of the Board of Directors of the Labor Market Regulatory Authority regarding the flexi permit.
- Article (36) of Law No. (19) of 2006 regulating the labor market.
- Resolution of deducting BHD 5 fees for electronic transactions carried out by business owners through the website of the Labor Market Regulatory Authority.
- Resolution No. (3) of 2007 regarding the financial regulations for private higher education institutions.
- Article (12) item (3) of Resolution No. (1) of 2013 amending some provisions of Resolution No. (2) of 2007 regarding the academic and administrative regulations for higher education institutions.
- Decree-Law No. (25) of 2015 with respect to the Collection of the Costs of Constructing and Development of Infrastructure in Construction Areas
- Delay of land classification and urban planning negatively affects the real estate sector.
- Law No. (17) of 2020 amending Article 1 of Bylaw No. (40) of 1999 concerning the Ownership of GCC Nationals of Buildings and Vacant Lands in Bahrain.
- Resolution No. (1) of 2016 regarding electricity and water consumption tariffs as amended.

Adopting a Mechanism to Benefit from the Membership of the Chamber's Representatives in the Boards of Directors of Government Bodies:

In order to seek to familiarize the members of the Board of Directors of the Chamber and the private sector with the decisions issued by the boards of directors of government bodies and committees through their representatives in these bodies and committees, and to make vote on the decisions in accordance with the directives and policies of the Chamber in a manner that maintains and achieves the interests of the private sector, and based on the stipulation of Article (44) of the executive regulations of the Chamber law issued by the Ministerial Resolution No. (156) of 2013, and the discussions in the meetings of the Board of Directors regarding the responsibilities of the Chamber's representatives in the membership of boards of directors formed by a decree or decision of the Prime Minister, the government committees, and specific councils or joint business councils, the Board of Directors approved a mechanism to benefit from the membership of the Chamber's representatives in the boards of directors of government bodies and institutions, which stipulated on the following obligations:

- Draft law to amend Article (12) of Law No. (8) of 2009 on smoking and tobacco fighting.
- Draft law (as amended) concerning amending the first paragraph of Article (175) of the Commercial Companies Law promulgated by Legislative Decree No. (21) of 2001.
- Proposal that the government shall conduct a study on the possibility of financing “Hope Fund” to support youth projects and initiatives by means of deducting 1% of the profits of commercial companies with annual profits exceeding BHD 2 million.
- Draft law amending some provisions of the Social Insurance Law promulgated by Legislative Decree No. (24) of 1976.
- Draft law on the strategic stockpile of goods.
- Draft law on the regulation of tourism.
- Draft law to establish a general authority for food security.
- Draft law to relocate factories on lands belonging to the government and government bodies, situated in the village of Ma’amir, to a non-residential (industrial) area.
- Draft law adding two new articles under No. (9) bis and No. (183) bis to the Labor Law in the Private Sector promulgated by Law No. (36) of 2012.
- Draft law to establish a national program for Bahraini programmers with the aim of attracting, training and employing them, to support the national economy.
- Decree-Law No. (15) of 2021 with respect to external auditors.
- Proposal to set working hours for employees with special needs as 6 hours a day only, due to their special health status.
- Draft law amending some provisions of the Social Insurance Law promulgated by Legislative Decree No. (24) of 1976.
- Proposal to develop radical solutions to the problem of bogus companies.
- Proposal to add a new item under No. (D) to Article (4) of Law No. (57) of 2006 establishing the Labor Fund.
- Draft law to relocate factories on lands belonging to the government and government bodies, situated in the village of Al-Aker, to a non-residential (industrial) area.
- Proposal to develop a national strategy for the gradual replacement of Bahraini labor in place of foreign labor in all public and private sectors, along with a qualification and training plan.
- Draft Law Amending Article (9) of Decree-Law No. (30) of 2009 regarding the Bahrain Chamber for Settlement of Economic, Financial and Investment Dispute Resolution.
- Draft law concerning depositing a percentage of the net profits of fully state-owned companies in the state’s public accounts.
- Draft law amending Article (99) of the Labor Law in the Private Sector, promulgated by Law No. (36) of 2012.

- Proposal to form a committee to control and monitor prices by all the competent authorities in the Bahrain markets, especially in seasons and occasions such as the holy month of Ramadan.
- Proposal to allow farmers to sell their products on their farms without opening a commercial registry, to support Bahraini products.
- Proposal to amend Article (26) of Law No. (19) of 2006 regarding the regulation of the labor market.
- Proposal for conducting a feasibility study on the creation of artificial islands for the establishment of industrial facilities on them.
- Draft law ratifying the Arab customs cooperation agreement.
- Proposal to amend some provisions of Decree-Law No. (7) of 1989 on the practice of medicine and dentistry.
- Draft law approving the amendment of some provisions of the Common Customs Law of the GCC states.
- Proposal to obligate suppliers to keep product warranty throughout its validity, to implement their obligations in the event that the consumer loses this warranty.
- Decree-Law No. (23) of 2021 amending some provisions of the Child Law promulgated by Law No. (37) of 2012.
- Proposal to develop the infrastructure of Ma’ameer Industrial Area

Proposing Amendments to Some Laws and Ministerial Decisions Related to the Private Sector:

In 2021, the Chamber has requested His Excellency the Minister of Industry, Commerce and Tourism to make amendments to some laws and ministerial decisions related to the private sector, with the aim of making the economic work environment more competitive, raising the productivity of the Bahraini private sector, and providing an economic environment that is conducive to local and foreign investment in the Kingdom of Bahrain. These laws and decisions include the following:

- Law No. (22) of 2018 on Reorganization and Bankruptcy.
- Trade Law No. 7/1987.
- Decree-Law No. (48) of 2018 on Value Added Tax Law and its executive regulations issued by Resolution No. (12) of 2018.
- Resolution No. (63) of 2021 related to virtual meetings, and regulating electronic voting at the AGM of joint stock companies.
- Resolution No. (2197) of 2013 Determining profit margin in the pharmaceutical sector.
- Resolution No. (17) of 2016 determining the categories of fees for licenses and services of the National Health Regulating Authority.
- Resolution No. (24) of 2021 amending some provisions of Resolution (20) for 2016 on the definition of fees for private healthcare facilities.

- Proposals on Article 188 of the Commercial Companies Law, as amended.
- Proposals on a draft law on regulating tourism.
- Amendments to Decree-Law No. (28) of 2020 amending some provisions of the Commercial Companies Law.
- Proposals on a draft law regulating the partnership between the public sector and the private sector.
- Proposals on a draft law banning single-use plastic bags in the Bahraini market.

Visions and Proposals on Economic Revitalization and Supporting Economic Recovery Plans:

- Calling on the Central Bank of Bahrain and all banks and financial institutions operating in the Kingdom of Bahrain to extend repayment of loan installments for sectors still affected by the economic consequences of the Coronavirus (Covid-19) pandemic for an additional period of six months, as this will support economic recovery plans and provide initiatives that would help achieve economic development and generate new investment opportunities with a sustainable development impact. As a result, the Central Bank of Bahrain has instructed all retail banks and financing companies to defer loan installments due from all individuals and companies for an additional period of 6 months ending on 30 June 2022.
- Appeal to the government to support economic activities through injecting liquidity to enhance the national economy.

Expressing Opinions about Laws and Legislation:

With the aim of making the Chamber an interactive partner with the concerned authorities in promulgating all laws and economic decisions related to the private sector to contribute to the development of the national economy and increase its competitiveness, the Chamber has expressed its opinion on many of the laws it received in 2021, whether from the government or the legislative authority, taking into account the interests of the private sector. These laws include the following:

- The draft law to add a new article under No. (2) bis to Decree-Law No. (27) of 2015 concerning the commercial register to grant public sector and private sector employees commercial registration to run their own businesses.
- Proposal to fully examine the conditions of professions and businesses and provide the appropriate atmosphere and the required training to reduce injuries in workplace.
- Proposal for establishing commercial companies co-owned by the state and citizens.

المؤسسات الصغيرة والسياحة والإنشاءات

صارف لتمديد تأجيل

تماشياً مع التوجيهات مع التوجيهات
البلاد المفدى، ودعمًا لخطة
الحكومة برئاسة صاحبة

نجيبى لـ«الأيام»: المؤسسات الصغيرة والسياحة والإنشاءات ما زالت تعاني

«الغرفة» تدعو المصارف لتمديد تأجيل القروض 6 أشهر

تماشياً مع التوجيهات الملكية السامية لحضرة عامل البلاد المفدى، ودعمًا لخطة التعافي الاقتصادي التي أطلقها المجلس الوزاري، ودعا محمد نجيبى لـ«الأيام»، مصرف البحرين المركزي وجميع البنوك والمؤسسات المالية العاملة في مملكة البحرين إلى ضرورة العمل على تمديد فترة تأجيل أقساط القروض للقطاعات التي ما زالت متأثرة بالتداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19، لمدة ستة أشهر إضافية، لما لذلك من أثر في دعم تحقيق أولويات خطط التعافي الاقتصادي ورفعها بالمبادرات التي من شأنها تحقيق متطلبات الوضع الاقتصادي وتوليد فرص استثمارية جديدة ذات أثر تنموي مستدام.

وأوضح أن تداعيات أزمة جائحة كورونا فرضت على العالم تحديات اقتصادية كبيرة نتيجة الإغلاقات، وأثرت على مداخل بعض القطاعات المتضررة في البحرين بشكل مباشر، منها -على سبيل المثال- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمنشآت السياحية، وقطاع المطاعم والقطاع الفندقى وقطاع الإنشاءات، لذلك فمن الضروري والمهم خلال



خالد نجيبى

الفترة الحالية الاستمرار في دعم الأنشطة الاقتصادية بخص السيوولة المالية، المعززة لدوران حركة الاقتصاد بنسب نمو تعوض فترات الركود التي شهدتها القطاعات الاقتصادية.

مصطفى نورالدين:

دعا النائب الأول لرئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين خالد محمد نجيبى لـ«الأيام»، مصرف البحرين المركزي وجميع البنوك والمؤسسات المالية العاملة في مملكة البحرين إلى ضرورة العمل على تمديد فترة تأجيل أقساط القروض للقطاعات التي ما زالت متأثرة بالتداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-19، لمدة ستة أشهر إضافية، لما لذلك من أثر في دعم تحقيق أولويات خطط التعافي الاقتصادي ورفعها بالمبادرات التي من شأنها تحقيق متطلبات الوضع الاقتصادي وتوليد فرص استثمارية جديدة ذات أثر تنموي مستدام.

القطاع الخاص باعتباره
للمسارات الاقتصادية الشا
تتطلب من الجميع التكاتف
والمبادرات الحكومية الهاد
لتحقيق نمو مستدام وفق رؤى
وأضاف: «تأكيداً على
بمسؤولياتها تجاه القطاع
تنمية الاقتصاد الوطني، س
وتطوير البيئة التجارية و



خالد نجيبى

في دعم الأنشطة الاقتصادية بخص
ركة الاقتصاد بنسب نمو



- Addressing His Excellency Minister of Industry, Commerce and Tourism regarding providing a place for all blacksmiths in the Kingdom of Bahrain as well as temporary removal of violations registered against their commercial registers, so that they can conduct their work.
- Addressing Minister of Industry, Commerce and Tourism regarding the mechanism of converting the single person company into a limited liability company.
- Addressing Minister of Transportation and Telecommunications regarding postponing of the implementation of the requirements of goods transporting vehicles.
- Addressing Ministry of Transportation and Communications regarding making exceptions for the entry of empty trucks into the Kingdom of Bahrain.
- Addressing the Minister of Labor and Social Development, Chairman of the Board of Directors of the Labor Market Regulatory Authority, regarding establishing a joint mechanism between the Chamber and the Authority to resolve complaints and issues related to business owners, promote cooperation with regard to identifying the points of view of employers, and review and amend legislation to develop the work environment.

Proposals Supporting the Bahraini Private Sector:

The Board of Directors presented its proposals regarding developing and improving the conditions of the private sector, raising its competitiveness, and promoting its productivity, to enable it to play its role in the economic development. These proposals focused on the main issues and guidelines of the economic priorities, including economic recovery plans, the need to reduce burdens on the private sector through imposing no more fees, the importance of amending and promulgate economic laws and legislation, the need to remove all bureaucratic barriers that limit the role of the private sector in production and competition in regional and international markets, supporting the sector of small and medium enterprises, and the importance of providing infrastructure for the development of the industrial sector. The most important of these proposals are the following:

- Proposals on mitigating the impact of the Coronavirus "Covid 19" pandemic on unemployment in the Kingdom of Bahrain.
- Proposals on the recommendations of the Personal Data Protection Authority in the first phase of implementing the Personal Data Protection Law promulgated by Law No. (30) of 2018.
- Proposals on following up on the decisions of the Supreme Council regarding intra-regional trade for the Federation of GCC Chambers.
- Proposals on the consolidated periodic report of the Ministry of Finance and National Economy.
- Proposals on the comprehensive study of industrial lands.
- Proposals for supporting the tourism sector.

Meeting His Majesty the King:

The Bahrain Chamber of Commerce and Industry takes pride in the sponsorship and support of the wise leadership, which contributed to enabling this institution to develop its performance and services. The Board highly appreciates the directives of HM the King to support the private sector and help it grow and develop within the framework of the economic recovery plan. During 2021, the board was honored to meet His Majesty King Hamad bin Isa Al Khalifa, the King of the Kingdom of Bahrain, may God preserve him, and His Royal Highness Prince Salman bin Hamad Al Khalifa, Crown Prince and Prime Minister. The Board took this opportunity to transparently raise all issues and topics of interest to the private sector and it received full support and assistance.

Addressing Issues of the Private Sector:

One of the top priorities that the Board of Directors focused on in 2021 is addressing the issues of the private sector, and providing it with appropriate conditions that help it grow at a steady pace. To this effect, the Board sought to address the concerns of the commercial sector and adopt, discuss and follow up issues of interest to this sector with the official authorities. These issues included the following:

- Postponing application of requirements of goods transport vehicles so that land transport companies can provide the vehicles with the necessary equipment, the most important of which is the installation of front sensors.
- Appeal to His Royal Highness the Crown Prince and the Prime Minister to allow Bahraini business owners to purchase leased industrial lands.
- Appeal to His Royal Highness the Crown Prince and the Prime Minister to instruct the concerned authorities to develop an emergency plan to facilitate the entry of medicines and medical supplies not registered with the National Health Regulatory Authority that are not available due to lack of agents in the Kingdom of Bahrain or agents' refusal to register the same due to economic reasons.
- Addressing His Excellency Minister of Works, Municipalities and Urban Planning regarding the remarks of the engineering offices on Benayat system.





Board of Directors Report

The Board of Directors has consistently continued to strengthen the Chamber's pioneering role in promoting the national economy in 2021, which is the last year of the "29th" term. To this effect, the board of directors has continued to adopt new thinking and working, dealt actively and seriously with the concerns and issues of business, and developed a methodology for addressing issues of concern to members of the Chamber. The efforts of the Board of Directors focused on supporting the economic recovery plan launched by the government headed by His Royal Highness Prince Salman bin Hamad Al Khalifa Crown Prince and Prime Minister, may God preserve him, due to the consequences of the Coronavirus pandemic. The Board has also launched many qualitative initiatives aimed at increasing the capacity of the private sector to face all the challenges and problems and diversify business opportunities.

The Board held 6 meetings in the period covered in this period, extending from January 1 to December 31, 2021, while the Executive Office held 21 meetings. In these meetings, the Board of Directors reviewed the conditions and problems of all economic sectors, and sought to find appropriate solutions through solid studies that formed the basis for the Chamber's points of view.

The Board of Directors conducted many activities and events and adopted several initiatives in 2021, in the context of its representation of the Bahraini private sector, expressing its visions and defending its interests. During 2021, the Board took upon itself addressing many issues and topics of interest to the commercial sector. It also assumed many responsibilities, including follow-ups, meetings, and events aimed at promoting this sector, which all reflected the Chamber's interaction with the commercial issues. This coincided with the commitment of the Board of Directors to strive to provide various quality services to members of the Chamber and business owners who form the backbone of the national economy. Although it is not easy to evaluate these efforts and the progress achieved throughout last year, this report will examine the most important bases and pillars in the Chamber's work. The report will provide a brief presentation of the most important activities and events that the Chamber took part in locally, regionally and globally during 2021, the most important of which are the following.

Board of Directors



**Sonya Mohamed
Janahi**
Board Member



**Ahmed Abdulla
Binhindi**
Board Member



**Abdulhakeem Ebrahim
Al Shemari**
Board Member



**Sh. Hend Bint Salman
Al Khalifa**
Board Member



**Khalid Rashed
Al Zayani**
Board Member



**Abdulhussain Khalil
Dewani**
Board Member



**Ahmed Sabah
Al Saloom**
Board Member



**Batool Mohamed
Dadabai**
Board Member



**Dr. Waheeb Ahmed
Al Khaja**
Board Member



**Ramez Mohamed
Al Awadhi**
Board Member



**Jameel Yusuf
Al Ghanah**
Board Member

Board of Directors



Executive Committee



Mohamed Abduljabbar Alkoheji
Second Vice - Chairman



Sameer Abdulla Nass
Chairman



Khalid Mohamed Najibi
First Vice - Chairman



Mohamed Farooq Al moayed
Exrcutive Committee Member



Basim Mohamed Al Saie
Exrcutive Committee Member



Waleed Ebrahim Kanoo
Vice - Treasurer



Aaref Ahmed Hejres
Treasurer

Vision, mission and core values

Since its inception in 1939, the Bahrain Chamber of Commerce and Industry (BCCI) played a prominent role in shaping the nation economy of Bahrain and creating a vigorous private sector. It has kept abreast of the fast-paced economic and social developments, and consolidated its efforts to stimulate the growth and expansion of the private sector and empower its role in the economic development of the country alongside the public sector. The confidence bestowed upon the chamber by the wise leadership reinforced its influence on economic decisions and streamlined its endeavor to create an attractive ecosystem that fosters the flourish of businesses. In addition, the growing base of its members contributed to reinstating its standing as the sole representative of the private sector and an advocate of its interest.

Mission

To represent the private sector and play an influential role in protecting its interest.

Vision

To become the leading voice of Your Business Partner the business community, and an influential partner in economic decision-making.

Positioning Statement

Our members deserve an efficient responsive organization. One that can assist them to grow, succeed, and protect their interests.

Value Proposition

An organization driven by talented committed staff focused at providing the best services and help for the present and the future.

Tagline

Your Business Partner.

Core Values



Bold

At BCCI we recognize the challenges we face in the private sector. This requires us to be bold, to take action, and make decisions. We must deal with challenges, and respond to change to achieve positive results.



Transparent

We are committed to our members and are keen to win the confidence and respect of the commercial market in what we do.



Committed

is essential for each of us to be able to deal with the challenges we all face now and in the future.



Loyal

We work for one institution, BCCL Not for a specific person or entity. We are committed and faithful to BCCI and its members.



Innovative

Today is the main engine of strong economies and leading institutions in the world, and we need to embrace it and work on change in the BCCL.



Inclusive

We serve all of our members regardless of size, sectors, gender and sect. The challenges that confront us unite us.



Sameer Nass
Chairman

On behalf of the members of the Board of Directors of Bahrain Chamber of Commerce and Industry in their thirtieth session, it is my pleasure to present the annual report on the Chamber's performance for the year 2021, which includes the activities and events carried out by the Chamber, its initiatives and the achievements in the framework of representing Bahrain's private sector, expressing its visions and protecting its interests, in order to serve the business sector, in addition to the role it played in addressing many issues and topics of interest to the commercial sector, in commitment to the relentless pursuit of providing various quality services to members of the Chamber and business owners who constitute the backbone of the national economy. In the name of the Board of Directors, I am honored on this occasion to raise my highest thanks and gratitude to His Majesty King Hamad bin Isa Al Khalifa, King of the country, and to His Royal Highness Prince Salman bin Hamad Al Khalifa, Crown Prince and Prime Minister, for the support and interest that the Chamber receives, leading to its full performance of its role in serving the private sector

During the past year, the Board has faced many difficult challenges as a result of global economic changes, and the price fluctuations caused by global inflation rates in the markets, in addition to its adoption of the issues of the private sector and facing the obstacles that hinder its leadership in sustainable economic development, by providing all the appropriate conditions that help it to grow at a high and steady pace, as the efforts of the Board, with the help of God Almighty, had a great impact in reaching effective solutions that were reflected in the continuity of performance development and raising the level of targeted growth for the private sector

Every year, the Board presented its views on enhancing the conditions of the private sector, raising its competitiveness and strengthening its productivity, to be able to perform its aspired role in economic development. These visions included pillars and broad lines on the economic priorities that should be focused on, including visions on economic recovery plans, the need not to burden the private sector with more fees, the importance of amending and completing economic laws and legislation, and the need to remove all bureaucratic obstacles that limit the role of the private sector in production and competing in regional and international markets

This year, the Board had its opinion on many of the laws it received, whether from the esteemed government or the legislative authority, based mainly on the interest of the private sector. Efforts in this aspect have culminated in achieving some of what we aspire to, hoping to continue achieving more objectives and successes in the satisfaction of the aspirations of the Chamber's general assembly members. Also, we have sought to continue to develop performance through the implementation of many of the Chamber's strategy programs aimed at providing the best services to the business community

In conclusion, I cannot fail to welcome the new members of the Board of Directors of Bahrain Chamber of Commerce and Industry who were elected by the General Assembly to lead the Chamber for the next four years, filled with hopes of serving their country and great ambitions in serving the private sector, with sustainability and development as a title for this exceptional stage, and hoping to be of help to their brothers who preceded them in this pure work for God and the country, and asking God Almighty to protect our leadership and our country and to bless the Kingdom of Bahrain

Sameer Abdulla Nass

Chairman of the Board of Directors of Bahrain Chamber



Page of Contents

1	Chairman's Message
3	Vision, Mission & Core Values
6	Executive Committee
7	Board of Directors
10	Board of Directors' Report
43	Client Care Department



His Majesty
King Hamad bin Isa Al Khalifa
The King of Kingdom of Bahrain



His Royal Highness
Prince Salman bin Hamad Al Khalifa
The Crown Prince and Prime Minister of
the Kingdom of Bahrain





ANNUAL REPORT | 2021

